وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير – البيض –

كلية: علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي

دراسة حالة الشبابيك الإسلامية في BNA البيض

إعداد الطالبان:

1. لعموري محمد رياض
2. بوسيف محمد

إشراف الأستاذة:

أمير صفية

أمام أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الرئيسي	الأستاذ المشرف	الأستاذ المناقش
نواري خيرة	امير صفية	حشروف فاطمة

السنة الجامعية:2022-2023

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين نحمده ونشكره على جميع نعمه ونسأله المزيد من فضل كرمه

نشكر الله على توفيقه لنا في إنجاز عملنا هذا المتواضع والذي نتمنى أن يكون في المستوى

كما أشكر جميع عمال بنك BNA البيض

ونتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير الى الأستاذة أمير صفية التي تكرمت بإشرافها على عملنا هذا وأمدتنا بمعلوماتها وإرشاداتها وتوجيهاتها

والى أساتذتنا في معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البيض

أخيراً أسدي عبارات الشكر والعرفان الى كل شخص مد لنا يد المساعدة لإنجاز هذه المذكرة

ولله العافية في الأمور

الإهداء

اهدي ثمرة نجاحي هذا الى التي حملتني ومنحتني الحياة، وأحاطتني بجناحها وحرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها

"أمي" الغالية حفظها الله

الى الذي دعمني في مشواري الدراسي وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم والمعرفة

أبي الغالي رعاه الله

الى من هم أسد عمري ومخزن ذكرياتي إخواني وأخواتي

والى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

ريان

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اهدي ثمرة نجاحي هذا الى من كلفه الله بالهبة والوقار الى من علمني العطاء دون انتظار الى من أحمل اسمه بكل افتخار الى الشخص الذي لولاه لما كبرت ولما وصلت الى هدفي

أبي الغالي

الى القلب الكبير النابض بالحب الى رمز العطف والحنان الى من سيظل قلبي يخفق لها حبا

أمي الغالية

والى من لهم يشد ساعدي وتعلى هامتي هم سندي وركائز نجاحي أخي وأخواتي

محمد

الملخص

تهدف الدراسة الى ابراز دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي حيث تم التطرق الى صيغ التمويل الإسلامي وواقعها في الجزائر من خلال دراسة ميدانية في بنك BNA.

باستخدام أدوات المنهج الوصفي والتحليل، خلصت الدراسة الى أهمية البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي دورها في تعزيز القطاع المصرفي

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، القطاع المصرفي، صيغ التمويل الاسلامي

Summary

The study aims to highlight the role of Islamic banks in enhancing the banking sector, specifically by examining Islamic financing models and their status in Algeria through a field study conducted at BNA Bank. Using descriptive and analytical methods, the study concludes the importance of Islamic banks in achieving sustainable development and their contribution to strengthening the banking sector.

Keywords: Islamic banks, banking sector, Islamic financing models.

قائمة المحتويات

الملخص	
قائمة المحتويات	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع المصرفي	
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك	2
المطلب الأول: مفهوم البنوك وأنواعها	2
المطلب الثاني: خصائص البنوك	5
المطلب الثالث: تطور النظام البنكي الجزائري	7
المبحث الثاني: آليات عمل النظام البنكي الجزائري	17
المطلب الأول: عمل البنوك وقواعد التسيير	18
المطلب الثاني: الهيكل الحالي لجهاز المصرفي الجزائري	22
المطلب الثالث: مهام بنك الجزائر	29
المبحث الثالث: دور المصارف الإسلامية في معالجة الأزمات المصرفية	30
المطلب الأول: أزمات النظام المصرفي	30
المطلب الثاني: دور الصيرفة الإسلامية في ظل تراجع أسعار البترول	32
المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل النظام 2/20	34
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: الإطار النظري للمصارف الإسلامية	
مقدمة الفصل	39
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	40
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية	40
المطلب الثاني: نشأة وتطوير المصارف الإسلامية في الجزائر	40
المطلب الثالث: أهداف وخدمات البنوك الإسلامية	43
المبحث الثاني: موارد ووظائف البنوك الإسلامية	46
المطلب الأول: موارد البنوك الإسلامية	47
المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية	48
المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية	49
المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي	51
المطلب الأول: صيغ المشاركات	51
المطلب الثاني: صيغ البيوع	55
المطلب الثالث: صيغ الاجارة	60

خاتمة الفصل	62
الفصل الثالث: الصيرفة الإسلامية في البنوك الإسلامية	
مقدمة الفصل	64
المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري ولاية البيض	65
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري لولاية البيض	65
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري لولاية البيض	65
المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية	67
المطلب الأول: صيغة المرابحة	67
المطلب الثاني: صيغة الادخار	70
المبحث الثالث: إحصائيات حول الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لولاية البيض	79
المطلب الأول: الخدمات المقدمة حول صيغة المرابحة	79
المطلب الثاني: صيغة الادخار	86
خلاصة الفصل	90
الخاتمة العامة	92
قائمة المصادر والمراجع	96
الفهرس	
الملاحق	

قائمة الجداول

جدول (1-1): يمثل الميزانية المبسطة للبنك حسب نظرية القروض التجارية 30
جدول (1-2): يمثل الميزانية المبسطة للبنك حسب نظرية التبديل 19
جدول (1-3): قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمد من طرف بنك الجزائر..... 38
جدول (1-4): المصارف والمؤسسات المالية الناشطة 40
جدول (1-5): تطور القطاع المصرفي الجزائري (عدد الوكالات) 40
جدول (2-1): مقارنة خصائص المصارف التقليدية الربوية والمصارف الإسلامية..... 74
جدول (3-1): إحصائيات تمويل المرابحة لشراء أجهزة كهرومنزلية..... 112
جدول (3-2): تطور مرابحة التجهيزات البنك بوكالة البيض..... 113
جدول (3-3): إحصائيات المرابحة للتجهيزات 114
جدول (3-4): إحصائيات مرابحة السيارات خلال السنوات الماضية..... 116
جدول (3-5): مرابحة السيارات..... 117
جدول (3-6): إحصائيات عامة حول الدفتر التوفير الإسلامي..... 118
جدول (3-7): إحصائيات عميل واحد..... 119
جدول (3-8): إحصائيات حساب توفير الشباب الإسلامي..... 120
جدول (3-9): حساب توفير الشباب الإسلامي: إحصائيات العميل 121

قائمة الأشكال

شكل رقم (1-1): لهيئات و المؤسسات التي تم إنشاؤها في الفترة 1962-1968 23
شكل رقم (2-1): الأبعاد الاستثمارية للبنوك الاسلامية..... 64
شكل رقم (3- 1): الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري لولاية البيض 95
شكل رقم (3-2): تطور مرابحة التجهيزات البنك بوكالة البيض 114
شكل رقم (3-3): إحصائيات المرابحة للتجهيزات 115
شكل رقم (3-4): إحصائيات مرابحة السيارات خلال السنوات الماضية 116
شكل رقم (3-5): مرابحة السيارات 117

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهدت الجزائر كغيرها من دول المنطقة العربية ودول العالم المختلفة، سنوات اقتصادية صعبة لم يعرفها العالم منذ سنوات عدّة، نتيجة التّراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود، إضافة إلى تفشي جائحة كورونا في العالم أجمع وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة، ما كان له آثار اقتصادية سيّئة وأنشأ صعوبات كبيرة حتّمت على السلطات الجزائرية اتّخاذ إجراءات عاجلة لتفادي أزمة يمكنها أن تعصف بالسلم الاجتماعي في البلاد، ومن بين تلك الإجراءات تسريع مسار إنشاء بنوك إسلامية، خاصة في البلاد (الصيرفة الإسلامية).

ففي ظلّ هذه الأزمة وسعيًا منه لمواجهة تداعيات الصّدمة النفطية وانتشار فيروس كورونا، رخّص البنك المركزي الجزائري بقيام البنوك العاملة في السوق المحلية بالتسويق لثمانية منتجات مصرفية إسلامية جديدة.

تعد البنوك الإسلامية جزءًا من النظام الاقتصادي الإسلامي استطاعت خلال مسيرتها أن تثبت للعالم من خلال أدائها المتميز وشفافية أعمالها وقدرتها على التجديد والابتكار أنها صناعة مالية راسخة ومرشحة لان تصبح من القوى الاقتصادية العالمية. وقد أثار ذلك النجاح عدد كبير من البنوك العالمية لفتح نوافذ وفروع للخدمات المالية الإسلامية.

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مُقارنةً بالتاريخ الطويل للمصارف التجارية، وعلى الرغم من المصاعب والعقبات الكثيرة والكبيرة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، فقد استطاعت المصارف الإسلامية تحقيق نجاحات واضحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وليس أدل على ذلك من زيادة عدد هذه المصارف واتساع انتشارها الجغرافي والنمو المستدام في حجم أنشطتها، إذ زاد عدد المصارف الإسلامية على 200 مصرفاً مُنتشرة في 48 دولة أي ما يُعادل ثلث دول العالم.

كما لم يعد تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية حكراً على المصارف الإسلامية المتخصصة فقط، إذ أصبح بإمكان المصارف التقليدية ومصارف الاستثمار تقديم هذه الخدمات، ولم يقتصر ذلك على المصارف العاملة في الدول العربية والإسلامية، بل تعداها إلى المصارف العالمية مثل: Citi Bank وHSBC و Barclays وUBS، حيث قامت هذه المصارف بفتح نوافذ ودوائر مُتخصصة للاستثمار والعمل المصرفي الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك فقد نشطت في الآونة الأخيرة حركة التعامل بالأدوات الاستثمارية الإسلامية وذلك من خلال تأسيس صناديق استثمار مُشترك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يقتصر نشاط الاستثمار في هذه الأدوات على الأسواق المالية في الدول الإسلامية، إذ أن هناك تعاملاً واسعاً بهذه الأدوات في الأسواق والبورصات

العالمية، لا سيما بعد أن تم استحداث مؤشر داو جونز والفايننشال تايمز للأسواق المالية الإسلامية في عام 1999، الأمر الذي أدى إلى توسيع وتنويع نطاق الأنشطة التي تُمارسها المصارف الإسلامية.

وتعد البنوك الإسلامية من المؤسسات الهامة التي يعول عليها في النهوض بالاقتصاد الجزائري كون جل نشاطها يرتكز في المجالات الاستثمارية ذات الأجل الطويل، كما أن البنوك الإسلامية بما تقدمه من أدوات استثمارية متنوعة وخالية من شبهة الربا التي تعد عائقا كبيرا أمام معظم المستثمرين يتوقع أن يكون لهذه البنوك دورا رائدا في دعم النشاط التنموي في الجزائر.

إشكالية الدراسة

تتعامل الجزائر مع البنوك الإسلامية وتدعم تطوير البنوك الإسلامية في البلد. ففي ظلّ هذه الأزمة وسعيًا منه لمواجهة تداعيات الصّدمة النفطية وانتشار فيروس كورونا، رخّص البنك المركزي الجزائري بقيام البنوك العاملة في السوق المحلية بالتسويق لمنتجات مصرفية إسلامية جديدة، وقد أثار ذلك النجاح عدد كبير من البنوك لفتح نوافذ وفروع للخدمات المالية الإسلامية، وهذا ما يدفعنا الى طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي؟

التساؤلات الفرعية

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1- هل البنوك على دراية كافية باستخدام المنتجات المالية الإسلامية؟

2- هل هناك طلب على المنتجات المالية الإسلامية من البنوك في الجزائر؟

الفرضيات

تقوم هذه المذكرة باختبار الفرضيات الآتية:

- تلعب صيغ التمويل الإسلامي دورًا مهمًا في المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- **تساهم البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي**

مبررات اختيار الموضوع

1. أهمية البنوك الإسلامية
2. نمو القطاع المصرفي الإسلامي

3. التأثير الاقتصادي والاجتماعي.

4. التحديات والفرص.

5. الفرص التنافسية.

أهداف الدراسة:

- توضيح وشرح الأصول والقواعد التي يستند إليها النظام المصرفي الإسلامي.
- تحليل دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي.
- توضيح أهمية الشفافية والمسؤولية الاجتماعية في أنشطة البنوك الإسلامية.
- تحديد التحديات والفرص المستقبلية للبنوك الإسلامية.

حدود الدراسة:

- التركيز على البنوك الإسلامية فقط: حيث تتناول دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي دون التطرق إلى البنوك التقليدية أو غير الإسلامية.
- التركيز على الجزائر فقط: حيث يقتصر نطاق الدراسة على تحليل دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي في الجزائر مع دراسة ميدانية في ولاية البيض.
- التركيز على جوانب محددة في البنوك الإسلامية: تتضمن حدود الدراسة التركيز على جوانب معينة في العمليات المصرفية الإسلامية، مثل التمويل الإسلامي، الصيرفة الإسلامية، التحديات والفرص التي تواجه البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

تم استخدام منهج بحثي شامل يشمل عدة خطوات وأدوات لجمع وتحليل البيانات. فيما يلي نظرة عامة على منهج البحث والأدوات المستخدمة:

1. **تحديد الهدف:** تم تحديد هدف الدراسة وتحديد مجال البحث المركزي والأهداف الفرعية التي تركزت على فهم دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي.

2. **المراجعة الأدبية:** تم إجراء مراجعة شاملة للأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع. تم جمع المعلومات والبيانات المتاحة من المصادر الأكاديمية والبحثية والتقارير الرسمية.

3. تصميم البحث: تم تحديد تصميم البحث المناسب والمنهجية المتبعة. حيث يشمل البحث التحليلي للمعلومات والدراسات النظرية والتحليل الاحصائي للبيانات المتاحة.

4. جمع البيانات: تم استخدام مصادر متعددة لجمع البيانات المتعلقة بالموضوع. تشمل المقابلات مع موظفي البنج الجزائري الإسلامي فرع البيض، ومراجعة وتحليل التقارير والوثائق المتاحة.

5. تحليل البيانات: تم استخدام أدوات التحليل المناسبة لتحليل البيانات المجمعة.

6. التفسير والنتائج: تم تحليل البيانات وتفسيرها بطريقة منهجية ومنطقية. تم استنتاج النتائج والتوصيات بناءً على التحليل والتفسير الدقيق للبيانات.

مرجعية الدراسة:

في إطار هذه الدراسة التي تناولت دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي، تم الاعتماد على مرجعية متعددة من المصادر الأكاديمية والبحثية والتقنية. تم استخدام الآتي كمرجعية للدراسة:

1. الكتب الأكاديمية والمؤلفات الرئيسية في مجال الصيرفة الإسلامية والمصارف الإسلامية. تضمنت هذه المرجعية الأعمال المؤلفة بواسطة علماء وباحثين رائدين في المجال والتي تغطي المفاهيم الأساسية والنظريات والممارسات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

2. الأبحاث الأكاديمية المنشورة في المجلات العلمية المعترف بها في مجال الاقتصاد والمصارف. تم استخدام الدراسات والبحوث المنشورة لتحليل الاتجاهات والتطورات في الصيرفة الإسلامية ولفهم أدوارها وتأثيرها على القطاع المصرفي.

3. التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئات المالية والبنوك المركزية والمنظمات المالية الدولية المعنية بالصيرفة الإسلامية. تم استخدام هذه المرجعية للحصول على معلومات وإحصائيات محدثة حول أداء البنوك الإسلامية وتطورات القطاع المصرفي.

4. الدراسات الاستشرافية والتقارير الاقتصادية المتعلقة بالتوجهات المستقبلية للبنوك الإسلامية وتأثيرها على القطاع المصرفي. تم استخدام هذه المرجعية لاستنتاج توصيات وتوجيهات لتعزيز دور البنوك الإسلامية في المستقبل.

صعوبات البحث:

1. جمع المعلومات: حيث أن ثقافة البنوك غير منتشرة

2. التحكم في المتغيرات: صعوبة التحكم في المتغيرات التي يمكن أن تأثر على نتائج الدراسة.
3. ضمان الدقة والموثوقية.
4. ضيق الوقت

أهمية الدراسة:

- فهم النظام المصرفي الإسلامي.
- توضيح وشرح الأصول الشرعية والأدوات المالية المستخدمة في البنوك الإسلامية.
- تعزيز الوعي بالبنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي.
- رفع مستوى الوعي المصرفي والمالي لدى الجمهور.
- تعزيز البحث الأكاديمي في مجال البنوك الإسلامية.
- تقديم إشارات لفرص البحث المستقبلية وتلقي الضوء على التحديات المستقبلية التي قد تواجه البنوك الإسلامية وكيفية التعامل معها.

الدراسات السابقة:

1. مصطفى الكفري، محمد رمضان، تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات، مذكرة دكتوراه، جامعة دمشق، 2014، عمد الباحث إلى تحديد معوقاته ودراسة سبل التخلص منها من خلال التعريف بمفهوم المصارف الإسلامية ودراسة واقعها في سورية، وتحديد معوقاتها واستخلاص النتائج والمقترحات، وخلصت الدراسة إلى وجود عدة معوقات تعترض عمل هذه المصارف في سورية وقدمت مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تجاوز هذه العقبات وتسهم في تسريع التنمية الاقتصادية وتحقيقها في القطر.
2. دهيليس سمير، آليات ومتطلبات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الرابع حول: " تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري"، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2018، حيث وضح الباحث أن عدم تنويع صيغ التمويل في المصارف الإسلامية في الجزائر، واقتصارها على الصيغ القصيرة الأجل والمرابحة خاصة، يشيع عليها الكثير من الفرص ويضعف من قدرتها على منافسة البنوك التقليدية.

3. زبير عياش، فطيمة فنازي، طلال عباسي، كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري – دراسة حالة بنك السلام – المتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال – رؤية إسلامية، جامعة العربي التبسي، 2019، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر وخاصة الصيرفة الإسلامية والتي تعاني من صعوبة في الانتشار في الساحة المالية الجزائرية وذلك من خلال تقييم مدى كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد، وتوصلوا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن البنك لا آفاق واعدة خاصة في ظل الوعي المتزايد بأهمية التمويل الإسلامي في الأوسطة الجزائري سواء السياسية أو الشعبية والاقتصادية كذلك.

هيكل البحث:

تنقسم إلى ثلاثة فصول تشمل الإطار النظري للقطاع المصرفي، الإطار النظري للمصارف الإسلامية، والصيرفة الإسلامية في البنوك الإسلامية، بحيث:

- **الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع المصرفي**
  - المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك
  - المبحث الثاني: آليات عمل النظام البنكي الجزائري
  - المبحث الثالث: دور المصارف الإسلامية في معالجة الأزمات المصرفية
- **الفصل الثاني: الإطار النظري للمصارف الإسلامية**
  - المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
  - المبحث الثاني: موارد ووظائف البنوك الإسلامية
  - المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي
- **الفصل الثالث: الصيرفة الإسلامية في البنوك الإسلامية**
  - المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري لولاية البيض
  - المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية
  - المبحث الثالث: إحصائيات حول الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لولاية البيض.

الفصل الأول:الإطار النظري للقطاع المصرفي

مقدمة الفصل

تعدّ القطاع المصرفي أحد القطاعات الحيوية في النظام الاقتصادي لأي بلد، حيث يلعب دورًا هامًا في تمويل الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي. يتطلب فهم هذا القطاع دراسة الأسس النظرية التي يقوم عليها، ومن هنا يأتي أهمية هذا الفصل الذي يتناول "الإطار النظري للقطاع المصرفي". سيستعرض هذا الفصل المفاهيم العامة حول البنوك، والآليات العاملة في النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى دور المصارف الإسلامية في معالجة الأزمات المصرفية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك

تمهيد

تعتبر البنوك مؤسسات مالية تقوم بتقديم خدمات مالية متنوعة لعملائها، وتقوم بإيداع أموال العملاء وتقديم القروض والتمويل وإدارة الحسابات والتحويلات المالية والاستثمار والتأمين والخدمات الأخرى ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك وأنواعها

البنك هو مؤسسة مالية تقوم بتقديم خدمات متعددة فيما يتعلق بالأمور المالية والمصرفية. يعد البنك مكانًا حيث يتم تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار وتقديم القروض وتسهيل عمليات الدفع والتحويلات المالية. يلعب البنك دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز النشاط التجاري وتمويل المشاريع وتسهيل التجارة الدولية.

مفهوم البنوك

لغة: أصل كلمة (bank،banque) هو الكلمة الإيطالية (banko) والتي تعني مصطبة (banc) وكان يقصد بها في البدا المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معنى الكلمة إلى منضدة (comptoir) التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني، المكان الذي توجد فيه المنضدة[1].

اصطلاحا: البنك هو منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال، لغرض إقراضها للغير وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات محددة)، كما يعرف البنك على أنه مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين[2].

أنواع البنوك

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد كما أنها ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف البنوك إلى الأنواع التالية:

أولا: من حيث طبيعة النشاط

[1] أحمد بركات مصطفى، العقود التجارية وعمليات البنوك "دراسة القانون التجاري"، ط1، بدون جزء، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، 2005، ص89

[2] أحمد بركات مصطفى، المرجع السابق، 90

وتنقسم إلى:

1. **البنوك المركزية:** يعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسات النقدية في الدولة[1].
2. **البنوك التجارية:** هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية والتسليف بضمانها، هذا بالإضافة إلى شراء وبيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفية.
3. **البنوك الصناعية:** هي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة.
4. **البنوك الزراعية:** هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية، لذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية.
5. **البنوك العقارية:** تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان[2]، مقابل رهونات عقارية وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا، فتعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.
6. **البنوك وصناديق التوفير:** هي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح القروض الصغيرة أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.

[1] أحمد أبو الروس، الموسوعة التجارية الحديثة، الكتاب الثاني في الأعمال، العقود والأوراق التجارية، عمليات البنوك، الإسكندرية، ص126
[2] إلياس ناصيف، الموسوعة التجارية الشاملة، عمليات المصارف، الجزء الثالث، دار عويدات، 2011، ص325

7. **البنوك التعاونية:** هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة:

- الزراعية.
- الاستهلاكية.
- الحرفية وغيرها.

8. **الوحدات المصرفية الخارجية:** هي البنوك التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه.

ثانيا: من حيث شكل الملكية

1. **البنوك الخاصة:** تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.
2. **البنوك المساهمة:** وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركات أموال (مساهمة عامة محدودة) وتطرح أسهمها للاكتتاب العام كما تجري تداولها في الأسواق المالية.
3. **البنوك التعاونية:** تعود ملكية هذا النوع إلى جمعيات تعاونية، أو نقابات مهنية، أو حرفية، أو عمالية أو غيرها.

ثالثا: من حيث علاقتها بالدولة

وتنقسم إلى ما يلي[1]:

1. **بنوك القطاع العام:** وتعود ملكية هذه البنوك إلى الدولة ومنها في الجزائر: البنك المركزي الجزائري، وكثير من مؤسسات الإقراض المتخصصة كمؤسسة الإقراض الزراعي.
2. **بنوك القطاع الخاص:** وتعود ملكية هذه البنوك إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.
3. **بنوك مختلطة:** ويشترك في ملكية هذه البنوك القطاع العام والخاص.

[1] إلياس ناصيف، الموسوعة التجارية الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص330

رابعا: من حيث جنسيتها

1. **البنوك الوطنية:** هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها أي البنوك التي رأسمالها وإدارتها وطنيتان.
2. **البنوك الأجنبية:** هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك أي البنوك التي تكون مؤسسة في دولة أجنبية وافتتحت لها فرعا في الدولة المحلية.
3. **البنوك الإقليمية:** هي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعينة
4. **البنوك والصناديق الدولية:** هي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

خامسا: من حيث تفرعها

وتنقسم إلى[1]:

1. **البنوك المنفردة:** هي البنوك ذات المركز الواحد تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية.
2. **البنوك المتفرعة محليا:** هي البنوك التي يسمح لها فتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

المطلب الثاني: خصائص البنوك

تعد المؤسسات المالية واحدا من أهم الميكانيزمات التي تساعد على تحقيق نظام مالي متطور يتمتع بالفعالية والكفاءة، عن طريق قدرته على خلق الموارد المالية وتحويل رؤوس الأموال السائلة إلى استثمارات منتجة، التي ستخلق بدورها تراكما للأرباح مما يوفر السيولة اللازمة لتطور الاقتصاد. هذه المهام، فهي لازمة في أي نظام مالي متطور، ناهيك عن الدور الذي تلعبه في حياة الفرد والجماعات، حيث تمارس وظائف مختلفة تحت ما يعرف بالوساطة المالية بين المدخرين والمنفقين.

1. **خصائص البنوك المركزية**

تتمتع البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص أهمها[2]:

[1] أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص145
[2] مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي - المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص89

- يشرف البنك المركزي عل تنظيم النشاط البنكي ويعتبر مؤسسة عامة تشرف عليها الحكومة لرسم السياسة النقدية عن طريق توجيهه ومراقبته.
- يحتل البنك المركزي مركز الصدارة ويأتي على قمة الجهاز البنكي، بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية، وبما له من قدرة على خلق النقود القانونية.
- لا يهدف من خلال نشاطه إلى تحقيق الربح، وإذا حصل عليه، فلا يكون ذلك من أولوياته ولا من ضمن نشاطه الأساسي الذي وجد من أجله، فهدفه الرئيسي هو تحقيق المصلحة العامة وتنظيم القطاع النقدي والمصرفي في الدولة.

2. خصائص البنوك التجارية

من أهم خصائصها[1]:

- إصدار نوع آخر من النقود هي نقود الودائع، التي تختلف عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، والتي تتميز عنها بكونها متباينة وتخضع لأسعار الربح.
- هدفها الرئيسي هو تحقيق الربح عكس البنك المركزي.
- وأخيرا تتأثر برقابة وإشراف البنك المركزي ولا تؤثر فيه لأنه يقع على هرم النظام المصرفي في الدولة.

3. خصائص البنوك المتخصصة

أ. **التخصص النوعي:** يقصد بالتخصص النوعي في هذا المجال، أن المصرف الذي يعمل في مجال الصناعة يطلق عليه المصرف الصناعي والذي يعمل في مجال العقار يطلق عليه المصرف العقاري.....

ب. **الاعتماد على الموارد الذاتية:** بحيث تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الذاتية قبل اللجوء إلى موارد خارجية، إذ تعتمد على رأسمالها واحتياطاتها، وما تصدره من سندات.

ت. **عدم تلقي الودائع من الجمهور بصفة أصلية:** حيث يعد قبول الودائع وظيفة ثانوية بالنسبة لها بالمقارنة مع البنوك التجارية، كما أن الشروط والحوافز التي توفرها هذه الأخيرة لجذب الودائع، تظل في أغلب الأحيان أفضل بكثير من تلك التي تقدمها البنوك المتخصصة.

[1] إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ط1، ص43

ث. **المشاركة في عمليات الاستثمار المباشر:** عن طريق المساهمة في استثمارات الأنشطة والقطاعات التي تخدمها.

4. خصائص البنوك الإسلامية

تتمتع البنوك الإسلامية بعدد من الخصائص التي تميزها عن أنواع البنوك الأخرى، نذكر منها[1]:

أ. **عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا:** وهي أهم ميزة تجعل البنك الإسلامي يتمتع بالخصوصية، من منطلق أن الإسلام يحرم التعامل بالربا، وتعوض البنوك الإسلامية أسلوب الربح الربوية، بأسلوب المشاركة.

ب. **التمسك بالقاعدة الذهبية:** يقصد بها قاعدة الحلال والحرام، بحيث تعمل هذه البنوك على تطهير معاملتها من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بالتوجهات الأخرى والمتمثلة في:

- **قاعدة الغنم بالغرم:** أي الحق في الربح بقدر الاستعداد لتحمل المخاطر.
- **الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان:** أي من يضمن أصل الشيء يجوز له أن يحصل على ما نتج عنه من عائد.
- **قاعدة الاستخلاف في المال:** بمعنى أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه، لذلك يجب على البشر التصرف في هذا المال الطبقة لإرادة مالكه وهو الله عز وجل.

ت. **تحقيق التكافل الاجتماعيّ:** تهتم البنوك الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف الطرق المشروعة، مثل صناديق الزكاة التي تمول بطرق متعددة.

ث. **التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للعميل المقترض:** حيث وعلى العكس من النظام المصرفي التقليدي، نجد البنوك تهتم باسترجاع قروضها مع الفوائد في الوقت المحدد[2].

المطلب الثالث: تطور النظام البنكي الجزائري

منذ استقلال الجزائر في عام 1962، شهد النظام البنكي الجزائري تطورًا مستمرًا ومتنوعًا. تأسست البنوك التجارية الأولى وتم تعزيز الهياكل المصرفية وتطوير القوانين واللوائح المصرفية. كما تم تعزيز العمليات المصرفية الإلكترونية

[1] د. رمضان الشراح، البنوك الإسلامية والبنوك الشاملة ودورها في التنمية الشاملة، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 7، 2004، ص72
[2] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص40

وتوفير خدمات مالية متنوعة للأفراد والشركات. اليوم، يوجد في الجزائر عدد كبير من البنوك المحلية والأجنبية التي توفر خدمات مصرفية شاملة للمجتمع الجزائري.

أولا: تعريف النظام المصرفي

ويعرف بأنه: "مجموعة المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك والخزينة العامة[1]

ثانيا: نشأة النظام المصرفي الجزائري

يعود إنشاء الجهاز المصرفي في الجزائر إلى القرن التاسع عشر وكان مستنسخا عن النظام الفرنسي بغرض خدمة مصالحه المالية، فكل البنوك الموجودة آنذاك عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية خاصة كانت عامة أو مختلطة.

ولكن بعد الاستقلال وتأميم النظام المصرفي فقد قسم إلى دائرتين هما:

1. **دائرة المنشآت المصرفية المالية:** وتضم:
   - القرض الشعبي الجزائري (CPA)
   - البنك الوطني الجزائري (البنك الوطني الجزائري)
   - البنك المركزي الجزائري (BCA)
   - البنك الجزائري الخارجي (BEA)
   - بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
   - بنك التنمية المحلية (BDL).
2. **دائرة المنشآت الادخارية الاستثمارية:** وتضم:
   - قطاع التأمين بكل فروعه
   - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)
   - البنك الجزائري للتنمية (BCA)

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص97

- بالإضافة إلى قطاعات خدمية أخرى مثل:
  - بنك البركة الإسلامي
  - بنك آل خليفة.

ثالثا: الجهاز المصرفي الجزائري قبل وبعد إعادة الهيكلة

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال، كان لابد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لأن النظام البنكي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية التي عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني[1].

- بناء نظام مصرفي جزائري بعد الاستقلال 1962-1968: بعد الاستقلال مباشرة ورغم أن الجزائر ورثت نظام مصرفي عن الحقبة الاستعمارية إلا انه عرف عدة مشاكل يمكن اختصارها فيما يلي:
  - هجرة الإطارات الأجنبية المسيرة بعد الاستقلال.
  - هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وعدم القدرة على مراقبتها.
  - تضارب مصالح البنوك الأجنبية (الليبرالية) مع التوجهات الاقتصادية للجزائر المستقلة (التوجه الاشتراكي) وعزوفها عن تمويل الاستثمارات (العمومية) في تلك الفترة.

كل هذه المشاكل عجلت باتخاذ عدة تدابير في سبيل بناء نظام مصرفي يتماشى وطموحات الجزائر المستقلة ويحقق متطلبات بناء اقتصاد وطني يعزز الاستقلال السياسي، وقد مر بمرحلتين هما:

- **مرحلة إنشاء مؤسسات المنظومة 1962-1964**:
  - **فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية:** بتاريخ 29 أوت 1962 تقرر فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية.
  - تأسيس البنك المركزي الجزائري وإنشاء العملة الوطنية: تأسس البنك المركزي الجزائري بحكم القانون رقم: 144/62[2] الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962 كبنك مملوك بالكامل للدولة وقد كلف بمهام البنك المركزي بصفته بنك للإصدار النقدي والممول والمسير للشؤون النقدية للدولة والمشرف على البنوك التجارية.

[1] على بطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التجريبي، السداسي الثاني، ص37
[2] القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، المتضمن إحداث وتحديد القانون الأساسي لذات البنك، والصادر عن المجلس الوطني التأسيسي بقيادة فرحات عباس، الجريدة الرسمية، عدد 10، 1962.

- **إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية:** تأسس بموجب القانون رقم 165/63[1] الصادر في 1963/05/07 باسم الصندوق الجزائري للتنمية ورأس ماله مكتتب من طرف الدولة يتبع وظيفيا للخزينة العمومية ويمكن أن يحصل على موارده من:
  - إصدار سندات طويلة ومتوسطة مضمونة من طرف الدولة.
  - توظيفات البنوك بالاكتتاب في أوراق مضمونة من الدولة.
  - الاقتراض.

بموجب المرسوم رقم 71/47[2] المؤرخ في: 1971/06/30 أصبح يحمل اسم البنك الجزائري للتنمية BAD باعتباره بنك متخصص في التنمية، فهو البنك الاستثماري الوحيد بالجزائر وقد حل البنك محل الخزينة العمومية منذ 1971 في مجال القروض طويلة الأجل وأصبح عنصر أساسي في تسيير الخطة الاقتصادية بوصفه:

- بنك للاستثمار من خلال القروض الطويلة والمتوسطة الموجهة لتحقيق الاستثمارات المخططة من طرف الدولة.
- بنك للتنمية من خلال المساهمة في خلق المؤسسات عن طريق قروض طويلة، وبصفة وسيط مالي عن طريق التدخل في السوق المالي بالعمليات على القيم المنقولة.

- **إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** أنشأت هذه الهيئة في 10 أوت 1964 بموجب المرسوم التنفيذي 227/64[3]، وهو يستهدف بالأساس المدخرات الصغيرة للأفراد، ويدير ثلاث أنواع من الموارد:
  - أموال الادخارات
  - أموال الهيئات المحلية

[1] القانون رقم 165.63 المؤرخ في 7مايو سنة 1963 والمتضمن إحداث الصندوق الجزائري للتنمية وتحديد قانونه الأساسي ومجموع الأمر رقم 26.72 المؤرخ في 7 يونيو سنة 1972والمتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية وجعله البنك الجزائري للتنمية

[2] الأمر رقم 47 -71 مؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1391 الموافق 30 جوان سنة 1971، يتضمن تنظيم مؤسسات القرض، جريدة رسمية، العدد 55، المؤرخة في 6 جويلية 1971

[3] قانون رقم 227/64 مؤرخ في فاتح ربيع الثاني 1384 الموافق 10 أوت سنة 1964، يتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، جريدة رسمية، العدد 26 المؤرخة في 25 أوت 1964.

- أموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات.

وفي سبيل ذلك فقد اتبع الصندوق سبلا شتى لتشجيع الادخار على النطاق الشعبي مثل:

- إنشاء فروع عديدة
- قبول حد أدنى للإيداع (10دنانير)
- تشجيع الادخار المصرفي

– مرحلة التأميمات واستكمال إنشاء المؤسسات البنكية الوطنية 1965–1968:

خلال السنوات الأولى للاستقلال ورغم إنشاء المؤسسات السالفة الذكر إلا أن استمرار هيمنة البنوك الأجنبية على النشاط المصرفي (أكثر من 20 مؤسسة بنكية)[1] مع صعوبة فرض الرقابة عليها فيما يتعلق بتهريب الأموال نحو الخارج والامتناع عن تمويل الاستثمارات بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي (الربحية، الأمان، القدرة على الوفاء) أصبحت الهوة واسعة بين بنوك أجنبية ليبرالية ومشروع تنموي اشتراكي للدولة، كل ذلك عجل بقرارات تأميم أصول البنوك الأجنبية على مراحل وإنشاء ثلاث بنوك وطنية تعود ملكيتها بالكامل للدولة حيث يحتكر كل بنك قطاعات نشاط رئيسية: الفلاحة، النشاط الحرفي، التجارة الخارجية) في إطار مبدأ التخصص البنكي الذي بقي معمولا به إلى غاية 1968.

أ. إنشاء البنك الوطني الجزائري: تأسس بالأمر رقم 178/66[2] المؤرخ في: 1966/06/13 ليحل محل البنوك الأجنبية المؤممة زمنيا كما يلي:

- القرض العقاري الجزائري التونسي في جويليا 1966.
- القرض الصناعي والتجاري في جويليا 1967.
- البنك الوطني للصناعة والتجارة لإفريقيا في جانفي 1968.
- بنك باريس وهولندا في ماي 1968.
- بنك الخصم لمعسكر جوان 1968.

[1] على بطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص40

[2] الأمر رقم 178/66 مؤرخ في 23 صفر عام 1386 الموافق ل 13 يونيو سنة 1966، يتضمن إحداث البنك الوطني الجزائري، وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 51، 14 جوان 1966.

تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الزراعي الاشتراكي عن طريق احتكار منح الائتمان الزراعي لقطاع التسيير الذاتي في إطار عمليات التحول الاشتراكي للقطاع من خلال الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاضدي والصندوق الجهوي للمؤسسات الزراعية للاحتياط والكونفدرالية الجزائرية للقرض الزراعي التعاوني إلى غاية سنة 1982، ومع انطلاق المخططات التنموية (الثلاثي والرباعي الأول) أسندت للبنك ميادين صناعية وتجارية أخرى.

ب. **القرض الشعبي الجزائري:** تأسس بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب الأمر رقم 366/66[1] المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري برأسمال مملوك للدولة. وقد عوض البنوك الأجنبية المؤممة التالية:

- القرض الشعبي الصناعي والتجاري للجزائر.
- القرض الشعبي الصناعي والتجاري وهران.
- القرض الشعبي الصناعي والتجاري قسنطينة.
- البنك الإقليمي الصناعي والتجاري لعنابة.
- البنك الإقليمي للقرض الشعبي للجزائر.
- البنك الجزائري والمصري.
- المؤسسة المارسيلية للقرض.
- الشركة الفرنسية للقرض والبنك.

إن القرض الجزائري مصرف تجاري يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية، إضافة إلى توليه القيام بالمهام التالية[2]:

- إقراض الحرفيين والفنادق.
- قطاعات الصيد والسياحة والتعاونيات غير الفلاحية.
- العمل على تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] الأمر رقم 366/66 المؤرخ في 17 رمضان عام 1386 الموافق 29 ديسمبر1966، المتضمن إحداث البنك الشعبي الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 110، المؤرخة في 30 ديسمبر 1966

[2] داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012، 145

- يلعب دور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة).
- عمليات البناء والتشييد بقروض متوسطة وطويلة الأجل، كما يقوم بالعمليات المصرفية مع الأشخاص المعنويين والطبيعيين (تلقي الودائع).

ت. البنك الخارجي الجزائري: تأسس بموجب المرسوم 67-204[1] المؤرخ في: 1967/10/01 برأسمال مملوك للدولة بعد تأميم خمس بنوك وهي:

- القرض الليوني في: 1967/10/12.
- قرض الشمال.
- الشركة العامة في عام 1968.
- بنك باركليز
- البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط.

حيث أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية، وقد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 وذلك بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركات التعدين الكبرى والنقل البحري وتكفل بمنحها مختلف القروض. وقد ساهم في تمويل تطوير الحقول النفطية ومد أنابيب الغاز وفي إطار عمليات التجارة الخارجية فتح فروع في الخارج وشارك في رأس مال بنوك أجنبية[2].

بإنشاء الجزائر لبنوكها التجارية والانتهاء من تأميم البنوك الأجنبية سنة 1968 تكون قد استكملت بناء نظام مصرفي وطني وبسطت سيادتها على احد أهم القطاعات الاقتصادية و الانطلاق في تنفيذ المخططات التنموية بداية من 1967 وإنشاء المؤسسات الاقتصادية العمومية، الموضحين في الشكل التالي:

[1] الأمر رقم 67-204 مؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1387 الموافق 1 أكتوبر سنة 1967، يتضمن إحداث بنك الجزائر الخارجي، جريدة رسمية، العدد 82 المؤرخة في 2 أكتوبر 1967.
[2] داودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص150

شكل (1-1): لهيئات والمؤسسات التي تم إنشاؤها في الفترة 1962-1968

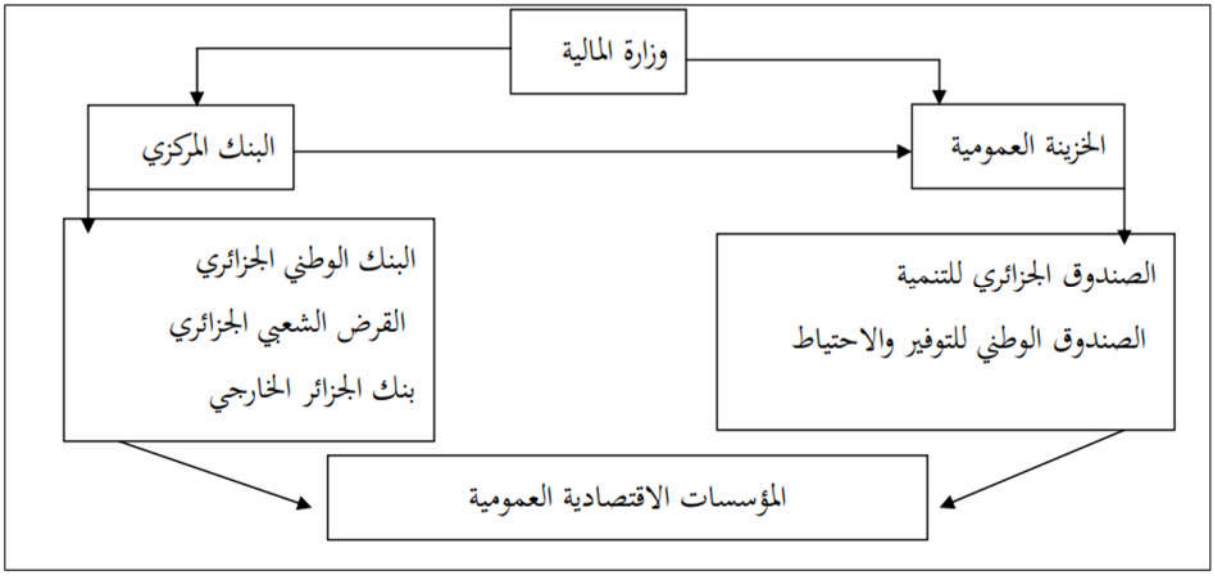

المصدر: شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص60

ولعل إصلاح 1971 حاول معالجة بعض هذه المشاكل خاصة ما تعلق بإنشاء المؤسسات الاقتصادية وتمويل نشاطاتها والرقابة عليها.

- **النظام المصرفي من الإصلاح المالي إلى إعادة الهيكلة 1971-1985**: تعتبر الفترة هي فترة التخطيط المالي حيث بدا العمل بهذا الأسلوب سنة 1970 إلى غاية 1986 فكان النظام المصرفي في هذه المرحلة مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية و المالية للدولة، ونميز هنا بين مجموعة الإجراءات التي جاء ا الإصلاح المالي لسنة 1971 والتي تم التراجع عن جزء مهم منها بعد بضع سنوات من تطبيقها وبالضبط في قانون المالية لسنة 1978، وبين إجراءات إعادة هيكلة البنوك[1] 1982و 1985 والتي جاءت في إطار إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية خلال تلك الفترة.

  - **أولا الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971**: جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول والذي شهد تضاعفا سريعا لعمليات الاستثمار، وهدف هذا الإصلاح هو تحقيق الأهداف التالية[2]:

    - تعميم القروض.

[1] تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 2 جوان 2002، ص180
[2] عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص255

- لامركزية تمويل الاستثمارات.
- مركزية الموارد.

شهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات والتعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط. يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- البنك الجزائري للتنمية يخلف الخزينة في تمويل الاستثمارات المخططة.
- ضمان تمويل المؤسسات من طرف البنوك مع إخضاع نشاطها لرقابة البنوك.
- إنشاء هيئات استشارية.

- ثانيا إعادة هيكلة البنوك: مع مطلع الثمانينات باشرت الدولة سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك وإضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما بنكان هما[1]:
  - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
  - بنك التنمية المحلية BDL.

- **الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لعام 1986**: نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86-12[2] الصادر في: 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية و المردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض

[1] بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص256

[2] قانون رقم 86-12مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 أوت سنة 1986، يتعلق بنظام البنوك و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 20 أوت 1986.

بمختلف أنواعها ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك التجارية الجزائرية.

- **الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض قانون 10/90**: يشكل قانون النقد والقرض 10/90[1] الصادر في 14 أبريل 1990 نصا تشريعيا موحدا يدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988، جاء هذا القانون لوضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام وبالتالي منع التداخلات الإدارية في القطاع المصرفي والمالي.

يتضمن القانون ثلاث مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي:

- مجلس القرض والنقد.
- بنك الجزائر.
- اللجنة المصرفية.

- **العمل المصرفي في ظل قانون 10/90**: يمكن اختصاره في النقاط التالية:

- قانون النقد والقرض مكن للبنوك العمومية قواعد العمل المصرفي من خلال ضبط العلاقة بينها وبين البنك المركزي مع توفير آليات الرقابة.
- القانون مكن للبنوك الأجنبية من مزاولة النشاط المصرفي.
- إنشاء بنك البركة الجزائري كشراكة بين بنك عمومي جزائري وبنك أجنبي.
- إنشاء بنوك خاصة محلية مثل بنك الخليفة.

- **تعديل قانون النقد والقرض**: ظلت الجزائر ومنذ بداية التسعينات تطبق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير المصرفي، حيث تم وضع عدد من البرامج في إطار الإستراتيجية الشاملة للإصلاح الإقتصادي، وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات[2].

[1] قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أفريل سنة 1990، يتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية، العدد 16، مؤرخ في 18 أفريل 1990

[2] مفيد ذنون يونس، كفاءة الأسواق المالية العربية في تعزيز النمو الاقتصادي في ضوء تحديات العولمة، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 79، مجلد 27، 2005، ص26

- **نظام الدفع الإلكتروني**: تعمل الجهات المصرفية في الجزائر على تطوير نظام الدفع الإلكتروني وتسهيل الوصول إليه. يتمثل النظام الرئيسي للدفع الإلكتروني في الجزائر في بطاقات الدفع الإلكتروني والتي تتوفر على شكل البطاقة الذهبية.

المبحث الثاني: آليات عمل النظام البنكي الجزائري

يعمل النظام البنكي الجزائري وفقًا لمجموعة من الآليات والتنظيمات التي تهدف إلى ضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي، وتوفير الخدمات المالية للمجتمع الجزائري. يشتمل هذا النظام على البنك المركزي الجزائري كمؤسسة رئيسية، والبنوك التجارية، والبنوك الخاصة، والبنوك الإسلامية، وغيرها من المؤسسات المالية.

1. النظام البنكي الجزائري

يقصد بالنظام البنكي المؤسسات البنكية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات[1]، والبنك الذي يشرف على النظام البنكي ويراقب ويوجه نشاطاه يسمى بالبنك المركزي أو بنك البنوك[2]، ويعمل في اطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل القوانين الحاكمة[3].

2. آليات عمل النظام البنكي الجزائري

يتعلق النظام البنكي الجزائري بتنظيم وإدارة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، ويشمل آليات عمل مختلفة.

يعتمد النظام البنكي الجزائري على العديد من الآليات والإجراءات للعمل بشكل فعال وفيما يلي بعض الآليات الرئيسية التي يعتمدها النظام البنكي الجزائري:

- المصارف الجزائرية
- اللجنة الوطنية للرقابة على البنوك
- البنك المركزي الجزائري
- التحويلات المصرفية
- بطاقات الدفع الإلكتروني

[1] هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص5
[2] زهير الحردب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، الطبعة 1، دار البلدية، عمان، 2010، ص10
[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص19

المطلب الأول: عمل البنوك وقواعد التسيير

عمل البنوك يرتكز على جمع المدخرات وتوجيهها للاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء. تعمل البنوك كمؤسسات مالية تقوم بتلقي الودائع وتقديم القروض وتسهيل عمليات الدفع والتحويلات المالية، قواعد التسيير تنظم عمل البنوك وتضمن سلامة واستقرار النظام المصرفي. تشمل هذه القواعد مجموعة من الإجراءات والمعايير المالية والقوانين التنظيمية التي يجب على البنوك الالتزام بها. تشمل قواعد التسيير أيضًا مبادئ الشفافية والمحاسبة وإدارة المخاطر[1].

1. عمل البنوك

عمل البنوك في الجزائر يتطلب الامتثال للعديد من اللوائح والقوانين والتشريعات المالية، وذلك بهدف حماية العملاء وضمان استقرار القطاع المصرفي والمالي في البلاد، ولمعرفة عمل البنوك بشكل أكثر توجد عدة نظريات، من بينها:

أ. **نظرية القروض التجارية:** تعد نظرية القروض التجارية أول نظرية ظهرت لتفسير سلوك البنوك، من حيث التطور التاريخي، متأثرة بالتقاليد الأنجلوسكسونية، وبأفكار آدم سميثADEM SMITH المجسدة في كتابة "ثروة الأمم". وجاءت فكرة هذه النظرية بسبب انشغال البنوك بتجسيد السمات الثلاثة "الربحية والسيولة والأمان"[2].

- تتضمن النظرية مجموعة من الفرضيات أهمها:
  - إن تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة البنك التجاري لنشاطاته وتوسيعها مستقبلا.
  - إن موارد البنك التجارية في معظمها، ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت.
  - إن الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار.
- **مضمون نظرية القروض:**
  - **الاعتماد على قروض تسدد نفسها:** أي أنها قروض موجهة إلى السلع الحقيقية، بما يضمن استردادها، مثل: المحاصيل الزراعية التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستخدم في سداد القرض..."[3].

[1] سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة،1998، ص4
[2] سيد الهواري، مرجع سبق ذكره، ص4
[3] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص138

- **الاعتماد على قروض آلية:** إنّ قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القروض[1].
- **الميزانية المبسطة للبنك حسب نظرية القروض التجارية**

جدول (1-1): يمثل الميزانية المبسطة للبنك حسب نظرية القروض التجارية

الأصول	الخصوم
لأرصدة النقدية الحاضرة	الودائع
الأوراق التجارية المخصومة	قروض من البنوك والبنك المركزي
سندات الخزينة العمومية	خصوم أخرى
القروض التجارية	رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثين

ب. نظرية التبديل: كانت نظرية "القروض التجارية" عرضة للعديد من الانتقادات نتيجة، لذلك ظهرت نظرية "القروض التجارية" في صورة جديدة أطلق عليها "نظرية التبديل".

- **المقومات الأساسية لنظرية التبديل:** تعتمد هذه النظرية على توسيع دائرة التوظيف لدى البنك.
- **الميزانية المبسطة للبنك حسب نظرية التبديل:**

جدول (1-2): يمثل الميزانية المبسطة للبنك حسب نظرية التبديل

الأصول	الخصوم
الأرصدة النقدية الحاضرة	الودائع
الأوراق المالية	قروض من البنوك والبنك المركزي
الأوراق التجارية المخصومة	خصوم أخرى
سندات الخزينة العمومية	رأس المال
القروض التجارية	
القروض الموسمية والقروض المتوسطة	

المصدر: من إعداد الباحثين

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص101

ت. نظرية الدخل المتوقع: تنطلق هذه النظرية بانتقاد النظريتين، وهي تقضي بـ "استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد"[1].

- أسس نظرية الدخل المتوقع: تقوم نظرية الدخل المتوقع على عدة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي:

- **مقدار الدخل المتوقع:** إنّ منح الائتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدم القرض في تمويله.
- **عدم التفرقة بين المدى الطويل والمدى القصير:** اعتبارا لمدى الدخل المتوقع فإن النظرية تقر بعدم صلاحية المفاضلة بين القروض الطويلة والقروض قصيرة الأجل.
- **عدم التفرقة بين زبائن البنك:** انطلاقا من الاعتبارين السابقين، فإنّ البنوك لا ترى أي سبب يجعل منها تقتصر في منح القروض على فئة التجار.

ث. نظرية إدارة الخصوم: تعد نظرية إدارة الخصوم وليدة الفكر الحديث في إدارة الخصوم، الذي يشجع البنوك على تدعيم مواردها المالية، بالاعتماد على مفردات جانب الخصوم[2].

- **مقومات نظرية إدارة الخصوم:** اعتماد جانب الخصوم كمصدر للسيولة: فعلى خلاف النظريات الثّلاثة الأولى التي تعتمد على جانب الأصول في تقديم الائتمان.
- **تعدد إمكانيات حل أزمة السيولة:** ترى النظرية الحديثة أنّ:

- على البنك في هذه الحالة أن يذهب ويشتري ما يحتاج إليه من سيولة.
- التخلّص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة.
- اقتراض الأموال العامة والحكومية.
- إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية.

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص105
[2] مصطفى رشدي شيحة: الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص45

2. قواعد التسيير

تنظم قواعد التسيير للبنوك بموجب العديد من اللوائح والتشريعات التي تحكم عمليات البنوك وتحدد مسؤولياتها والتزاماتها.

ومن بين اللوائح التي تنظم عمل البنوك في الجزائر، تشمل:

1) **قانون المالية**: يحدد هذا القانون السياسات المالية العامة للحكومة، ويتضمن تفاصيل حول الضرائب.
2) **القانون المصرفي**: يحدد هذا القانون مهام البنوك، ومسؤولياتها، وإجراءات الرقابة، والإدارة.
3) **اللائحة المصرفية**: تحدد هذه اللائحة الشروط التي يجب توافرها لتأسيس بنك
4) **لائحة العمليات البنكية**: تحدد هذه اللائحة الإجراءات والمعايير التي يجب اتباعها في العمليات
5) **لائحة مكافحة غسيل الأموال**: تحدد هذه اللائحة الإجراءات التي يجب اتباعها لمنع استخدام البنوك في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
6) **اللائحة المحاسبية**: تحدد هذه اللائحة المعايير المحاسبية التي يجب اتباعها في تسيير الحسابات والمعاملات المالية في البنوك، وتشمل أيضًا تدقيق الحسابات والإفصاح عن المعلومات المالية بشفافية[1].
7) **اللائحة التنظيمية**: تحدد هذه اللائحة الإجراءات التنظيمية التي يجب اتباعها في تشغيل البنك وتحديد مهام الموظفين والمديرين ومسؤولياتهم.
8) **لائحة السيولة**: تحدد هذه اللائحة الشروط التي يجب توافرها لدى البنك من أجل ضمان توفير سيولة كافية للعملاء والحفاظ على الاستقرار المالي.
9) **لائحة المخاطر**: تحدد هذه اللائحة الإجراءات التي يجب اتباعها لتحديد وإدارة المخاطر المالية وتقييمها والحد منها.
10) **لائحة الخدمات المصرفية**: تحدد هذه اللائحة الخدمات المصرفية التي يمكن تقديمها للعملاء، مثل فتح الحسابات وإصدار البطاقات الائتمانية وتوفير القروض والتمويل.

[1] عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص31

11) قانون حماية المستهلك: يحدد هذا القانون حقوق وواجبات المستهلكين فيما يتعلق بخدمات البنوك والحماية من الممارسات التجارية الاحتكارية أو الخادعة[1].

تتضمن قواعد التسيير للبنوك في الجزائر أيضًا مبادئ التمويل الإسلامي، والتي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في تقديم الخدمات المالية، وتتضمن ذلك توفير التمويل بطرق متعددة مثل المشاركة في رأس المال، وتأجير الأصول، وتوفير التمويل بمقابل ربوي يتفق على شروط محددة مسبقًا. ويتطلب تقديم خدمات التمويل الإسلامي الامتثال لمجموعة من المبادئ والقواعد التي تضمن الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع العمليات والصفقات المالية[2].

المطلب الثاني: الهيكل الحالي لجهاز المصرفي الجزائري

الهيكل الحالي لجهاز المصرفي الجزائري يتألف من البنك المركزي الجزائري كمؤسسة رئيسية تتولى التنظيم والإشراف على النظام المصرفي.

1. هيكل القطاع المصرفي الجزائري

بعد عشرة سنوات من إصدار قانون النقد والقرض 90-10 بدا من الضروري إعادة تهيئة القطاع بالنظر إلى التطورات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني والعالمي فقد أدى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ووصولها إلى أعلى مستوياتها إلى إعادة الانتعاش إلى الاقتصاد الوطني وبدخول الألفية الثالثة دخلت الجزائر إلى مرحلة جديدة من خلال مخططات الخماسية للتنمية الشاملة فكان من الواجب توفير الظروف وتحفيز الأعوان الاقتصاديين ومن بينها البنوك من أجل المشاركة و المساهمة في عملية الاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى جاءت بعض القوانين الإصلاحية لمواكبة التطورات المحلية التي عرفها القطاع المصرفي المحلي بعد أزمة البنوك الخاصة ذات رأسمال وطني و العالمية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة و يمكن تقسيم الفترة بين 2000 و 2010 إلى مرحلتين:

- **الفترة الأولى:** وهي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005:
  - 2001: وفي هذه السنة تم إصدار الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 المتمم والمعدل لقانون 90-10، يهدف إلى إعادة تهيئة بعض أحكامه والمتعلقة بإدارة ومراقبة بنك الجزائر، كما أحدث القرار سلسلتين من التغيرات الطارئة على مجلس النقد والقرض على مستوى المهام[3].

[1] دادي عدون ناصر، تقنيات المراقبة التسيير، دار المحمدية، الجزائر، 1994، ص89
[2] دادي عدون ناصر، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص56
[3] NAAS Abd el krim- Le système bancaire Algérienne de la décolonisation à l'économie de marche -. Edition Inas-.2003-Paris-. P175

- 2003: الأمر رقم 03 – 11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة البنكية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة.
- 2004: القانون رقم 01 – 04 الصادر في 14 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، كذلك بنظام ضمان الودائع البنكية.

ومن خلال جملة القوانين الإصلاحية السابقة يمكننا ملاحظة ما يلي:

- عرف القطاع المصرفي الوطني في هذه المرحلة هزات عنيفة تمثلت في سحب الاعتماد وإعلان إفلاس عدة بنوك خاصة برأسمال وطني بفعل تبيض الأموال والفساد وكان أشد تلك الأزمات تلك التي تسبب فيها تصفية بنك الخليفة الذي كلف الخزينة العمومية 100 مليار دينار جزائري، أي حوالي 1.7 مليار دولار، والبنك الصناعي والتجاري. وفي هذه الفترة أيضا تم سحب الاعتماد أكثر من عشرة بنوك خاصة وطنية، وبذلك تغيرت الخريطة القطاع المصرفي الوطني، فكانت هذه الأزمة بمثابة الصدمة التي شهدها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، ففي الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق المصرفي والمنافسة وبدأت البنوك الخاصة والأجنبية تتموقع تدريجيا وتحتل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت 12 % عام 2012[1] أدت هذه الأزمة إلى إغلاق السوق النقدي في وجه المؤسسات مالية أخرى، أحدثت زيادة كبيرة في الطلب على القروض لدى البنوك العمومية، وبذلك سيطرتها من جديد على القطاع المصرفي.
- رفع الحد الأدنى رأسمال البنوك والذي حدد سابقا حسب قانون 90 -10 بـ 500 مليون دج، وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، إلى 2.5 مليار دج للبنوك، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية كما يحدد شروط تكوين الاحتياطي وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 % و15 % كحد أقصى، هذا تطبيقا لقرارات لجنة بازل ثانية.

- **الفترة الثانية:** وهي الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010: و هذه المرحلة التي بدأت فيها السوق المصرفية تعيد انتعاشها شيئا فشيئا وبعد أزمة البنوك الخاصة، وفي المقابل لم يستطع هذا القطاع أن

[1] Moharmed Ghernaout - crises financières et faillites des banques algériennes –édition G Al- 2004– P35

يواكب التطورات التي عرفها القطاع المصرفي العالمي[1]، وفي ظل انتعاش الاقتصاد العالمي بدأت إلى ظهور إلى الساحة العالمية أزمة جديدة هي الأزمة المالية العالمية، التي عرفتها أكبر اقتصاديات العالمية هذه الأزمة التي بدأت بوادرها تظهر بداية من 2007 في الوليات المتحدة الأمريكية ومن ثم انتقلت إلى جميع أنحاء العالم[2]. وفي هذه المرحلة أهم ما يمكن أن نميزه هو:

- 2009: قانون رقم 09- 10 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 خص هذا القانون رفع رأسمال البنوك والمؤسسات المالية تبعا لتوصيات لجنة بازل الثالثة.
- 2010: الأمر رقم 10-04 الصادر في 13 أوت 2010 والذي يهدف إلى تعزيز صلاحيات بنك الجزائر وإقرار إجراءات جديدة فيما يتعلق بالرقابة على البنوك.

ومن خلال تحليلنا لهاته القوانين التنظيمية الصادرة في هذه المرحلة يمكننا أن نلاحظ:

- مواصلة تطهير المحافظ الثقيلة من قروض المؤسسات العمومية لدى البنوك فيها والتي كلفت الخزينة إلى غاية 2010 ما يقارب 1600 مليار دينار.
- زيادة الرقابة على الجهاز المصرفي من خلال فرض قيود على إنشاء أي بنك أجنبي حيث لا يمكن السماح به إلا في إطار الشراكة أين تكون المشاركة الوطنية تمثل 51 % على الأقل من رأسمال سواء تعلق بمساهم أو عدد من مساهمين.
- زيادة تدخل الدولة في عمل البنوك في منح القروض فقامت السلطات بمسح ديون المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تخفيض في نسب الفوائد المصرفية لصالح الشباب وبإعادة جدولة ديون هذه المؤسسات مع تأجيل في التسديد لمدة ثلاث سنوات.
- إلغاء القروض الاستهلاكية إلا ما تعلق بالقروض السكنية.
- رفع رأسمال البنوك عمال بتوصيات بازل الثالثة إلى 10 مليار دينار بالنسبة للمصارف أي ما يعادل 142 مليون دولار، و3.5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية.
- توسيع صالحيات بنك الجزائر من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى المصارف والمؤسسات المالية، حيث تم إقرار مؤشرات الصلابة المالية والتي تتمثل في إحدى عشر

[1] عبد المنعم محمد، الطيب حمد النيل –- العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – 2013 - جامعة شلف - العدد 03-ص 19

[2] مايح شبيب هدهد-القطاع المالي ومصرفي بين إشكالية الواقع وأفاق الإصلاح، دراسة أقطار عربية مختارة – مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية –2008 - المجلد 20-الإصدار 10 -العراق - ص 67

مؤشر مسماة "مؤشرات دنيا"، مع استهداف المؤشرات الأخرى والمسماة "مؤشرات مقترحة".

- إلغاء التعليمة الحكومية الصادرة بتاريخ 18 أوت 2014 المتعلقة بإجبار المؤسسات العمومية توجيه أموالها وإيداعها في البنوك العمومية، وهي خطة بررتها وزارة المالية بحتمية منح فرص متساوية لكل البنوك سواء الخاصة والأجنبية منها أو العمومية.
- تجميد عملية خصخصة البنوك الوطنية، وأرجع المسئولون سبب ذلك بالخسائر التي لحقت بعض البنوك التي كانت تنوي المشاركة في مسار الخصخصة التي تضررت من أزمة القروض الرهنية. وبذلك بقي الحديث عن الخصخصة المصارف العمومية في الجزائر نظريا فقط.

2. قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمد من طرف بنك الجزائر إلى غاية سنة 2011

جدول(1–3): قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمد من طرف بنك الجزائر

قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمد من طرف بنك الجزائر إلى غاية سنة 2011	
قائمة البنوك العمومية والخاصة	**قائمة المؤسسات المالية غير البنكية**
بنك الجزائر الخارجي	شركة إعادة التمويل الرهني
بنك الوطني الجزائري	الشركة المالية الاستثمار والمساهمة والتوظيف
القرض الشعبي الجزائري	الشركة العربية للإيجار المالي
بنك التنمية المحلية	المغاربية للإيجار المالي — الجزائر–
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	سيتيلام — الجزائر–
الصندوق الوطني للادخار والاحتياط (بنك)	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية
بنك البركة الجزائري	
ستي بنك الجزائر – الجزائر–	
المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر–	
نتيكسيس– الجزائر–	
سوسيتي جنرال– الجزائر–	
البنك العربي – الجزائر–	
بي.أن.بيباريباس– الجزائر–	
ترست بنك – الجزائر–	
بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر–	
بنك الخليج – الجزائر–	

	فرنسا بنك – الجزائر–

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات بنك الجزائر تقرير 2011

3. الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي

مع نهاية 2021 عرفت مؤشرات الوساطة المصرفية والعمق المالي، والصلابة ومردودية القطاع المصرفي تطورا حسنا بالعموم[1].

أ. **مؤشرات الوساطة المصرفية:** وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر، نهاية ديسمبر 2021 الى 27 مصرفا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي بالجزائر العاصمة. تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- ثلاثة عشر بنكا خاصا ذو رؤوس أموال أجنبية منها بنكا ذو رأس مال مختلط.
- مؤسستان ماليتان عموميتان.
- خمس مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي، من بينها ثلاثة عمومية.

جدول (1–4): المصارف والمؤسسات المالية الناشطة

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
المصارف	20	20	20	20	19
البنوك العمومية	6	6	6	6	6
البنوك الخاصة	14	14	14	14	13
المؤسسات المالية	9	8	8	8	8
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	3	2	2	2	2
المجموع	29	28	28	28	27

المصدر: بنك الجزائر

في نهاية 2021 تضم شبكة المصارف في الجزائر 1603 وكالة منها 1202 وكالة تابعة للمصارف العمومية و401 وكالة تابعة للمصارف الخاصة. أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها، 97 وكالة.

[1] بنك الجزائر تقرير 2011

سجل إجمالي الوكالات لكامل النظام المصرفي والمؤسسات المالية لعام 2021، 1700 وكالة مقابل 1671 وكالة في عام 2020، أي ما يمثل وكالة واحدة لأجل 26438 شخص[1] في 2021، مقابل 26944 شخص في 2020.

جدول (1–5): تطور القطاع المصرفي الجزائري (عدد الوكالات)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
المصارف	1501	1525	1551	1575	1603
البنوك العمومية	1142	1155	1172	1185	1202
البنوك الخاصة	359	370	379	390	401
المؤسسات المالية	94	92	91	96	97
المؤسسات المالية العمومية	77	76	75	79	79
المؤسسات المالية الخاصة	17	16	16	17	18
المجموع	1995	1617	1642	1671	1700

المصدر: بنك الجزائر

4. الهيكلة الحالية للنظام المصرفي الجزائري

لقد كان لصدور قانون النقد والقرض دورا بارزا في إعادة تشكيل وهيكلة الجهاز المصرفي الجزائري في شكله الحالي، إذ أصبح يتكون من ثلاث قطاعات رئيسية وهي: البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل:

أ. **بنك الجزائر**: وهو يمثل قمة الهيكل المصرفي الجزائري.

- **البنوك التجارية**: وتتشكل من: البنوك التجارية العامة المتمثلة في[2]:
  - البنك الخارجي الجزائري BEA
  - البنك الوطني الجزائريالبنك الوطني الجزائري
  - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
  - بنك التنمية المحلية BDL
  - القرض الشعبي الجزائري CPA
  - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP BANQUE

[1] 2020-2021 عدد السكان، مقدر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات
[2] بنك الجزائر

- **البنوك التجارية الخاصة:**
  - بنك البركة الجزائري
  - المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية ABC
  - نيتكسيس الجزائر
  - سويستي جنرال الجزائر
  - سيتي بنك الجزائر
  - بنك العرب الجزائر
  - بنك باريبا BNP PARIBAS EL DJAZAIR
  - بنك تريست الجزائر TBA
  - بنك الخليج الجزائر
  - بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر
  - فرنس بنك الجزائر
  - مجموعة القرض الفلاحي والاستثمار بنك الجزائر
  - بنك السلام الجزائر
  - H.S.B.C الجزائر

ب. المؤسسات المالية[1]:

- صندوق التعاون الفلاحي
- شركة الاستثمار المالي والمشاركة SOFINANCE
- شركة إعادة التمويل الرهن العقاري
- شركة العرب للتأجير ALC

[1] بنك الجزائر

- المغرب للتأجير الجزائر MLA
- الشركة الوطنية للتأجير SNL
- إيجار الجزائر ILA
- الجزائر إيجار EDI
- صندوق الاستثمار الوطني

ت. مكاتب التمثيل:

- البنك العربي البريطاني التجاري
- اتحاد البنوك العربية والفرنسية
- القرض الصناعي والتجاري
- البنك الخارجي سابدي الاسباني
- MONTE DEI PASCHI DI SIENA
- ESPAGNE CAIXABANK

المطلب الثالث: مهام بنك الجزائر

لدى البنك الجزائري ما يقرب من 3400 موظف يعملون كل يوم لتحقيق أهداف المؤسسة. ومن أجل القيام بمهامه[1]. لبنك الجزائر شبكة مكونة من 49 وكالة وفرعًا.

تم تنفيذ برنامج واسع لتحديث المعدات وأساليب العمل بالإضافة إلى برامج التكوين بغية ضمان وجعل النظام المصرفي بشكل عام يلبي متطلبات السياق الجديد، على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن مهامه نذكر:

1. **الإشراف المصرفي**: يضع بنك الجزائر الشروط العامة التي يجوز بموجبها السماح للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية بالتأسيس والعمل في الجزائر.

[1] بنك الجزائر

2. **الاستقرار النقدي**: تتمثل مهمة بنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية. وتكون مسؤولة عن تنظيم تداول الأموال.
3. **أنظمة الدفع**: يرصد بنك الجزائر أنظمة الدفع ويكفل حسن أدائها وكفاءتها وأمنها.
4. **إصدار النقد**: تفوض الدولة حصرا إلى بنك الجزائر امتياز إصدار العملة الائتمانية، أي الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
5. **تنظيم سوق الصرف**: ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي اعتمدها مجلس النقد والقرض.

المبحث الثالث: دور المصارف الإسلامية في معالجة الأزمات المصرفية

تعد المصارف الإسلامية نظاماً مصرفياً بديلاً عن النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الفوائد، حيث تعتمد المصارف الإسلامية على نظام المشاركة في الأرباح والخسائر وتعاملات مبتكرة مثل التمويل بالتمليك والإجارة والمرابحة[1].

علاوة على ذلك، فإن المصارف الإسلامية تتميز بنظام شامل للرقابة والمراقبة، والذي يضمن الامتثال للمعايير الإسلامية، والقوانين، واللوائح المحلية، والدولية[2].

المطلب الأول: أزمات النظام المصرفي

وتتسبب العديد من العوامل في حدوث الأزمات المصرفية، منها عدم الالتزام بالمعايير والقواعد المحددة للنظام المصرفي، وعدم وجود رقابة قوية على الأنشطة المصرفية، وارتفاع نسبة الديون وعدم قدرة المصارف على تلبية احتياجات العملاء، والتلاعب في السوق المالية، وتدهور الاقتصاد العام للدولة، وغيرها من العوامل.

الفرع الأول: أزمة الرهن العقاري

أزمة الرهن العقاري هي أزمة مالية حدثت في الولايات المتحدة في عام 2008، وتسببت في انتشار تداعياتها على مستوى عالمي. وتتمثل جوهر هذه الأزمة في زيادة حجم القروض الرهنية التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية

[1] صالح الحديدي، البنوك الإسلامية والتصحيح المطلوب، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1078، 1989/09/11، ص80

[2] حسين حسين شحاتة، نحو المنهج للدعوة الى مفاهيم البنوك الإسلامية وتسويق خدماتها، بحث للمؤتمر الثاني الإسلامي، الكويت من 21 الى 23 مارس 1983.

للأفراد والشركات بطريقة غير مسؤولة وغير مدروسة، وذلك من خلال تخصيصها لعملاء يفتقرون للقدرة على سداد هذه القروض.

بوادر وأسباب أزمة الرهن العقاري

- **انكماش سوق الإسكان الأمريكي:** كان الاقتراض من سوق الرئيسي والثانوي للعقارات المساهم الرئيسي في حدوث زيادة في معدلات امتلاك المنازل والطلب على المساكن في الولايات المتحدة[1]، فقد ارتفاع معدل امتلاك المنازل من 64 % في عام 1994 والذي بقي ثابتا منذ (1980) إلى ذروته في عام 2004 بـ 69.2% حسب مكتب التعداد الأمريكية التابع لوزارة التجارة الأمريكية، فبين عامي 1997 و2006 زادت أسعار المساكن الأمريكية بمقدار 124 %[2]. بعض أصحاب المنازل استغلوا الزيادة في قيمة ممتلكاتهم من أجل إعادة تمويل منازلهم مع انخفاض أسعار الربح وإخراج الرهن عقاري الثاني لاستخدام أمواله لإنفاق الاستهلاكي، و لكن الأمر لم يطل فقد انهارت أسعار المساكن الأمريكية، وارتفعت نسبة المنازل الخالية والمعروضة للبيع بالولايات المتحدة إلى رقم قياسي آخر بالربع الأول من العام 2008 ويعتبر سوق المساكن أحد المؤشرات الهامة لقياس حالة الاقتصاد الأمريكي، و بسبب إحجام المشترين رغم خفض المطورين العقاريين لأسعار المنازل الجديدة، ما تزال السوق في حالة انكماش لأنه لا أحد يعرف متى سيتوقف هذا الانخفاض[3].
- **دور المقترضين أو ملاك العقارات:** يقول الاقتصادي الشهير جيفري ساش (Jeffrey Sachs) من جامعة كولومبيا "....."[4] كما زادت عند المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة 75% عام 2007 بسبب أزمة قروض الرهن العقاري، وقالت شركة ريلتي تراك في تقرير إن عدد المنازل التي عرضت للبيع العام الماضي بلغت 2.2 مليون وهو ما يمثل نحو 1% من عدد المساكن بالولايات المتحدة كلها، بالمقارنة بـ 0.6% في 2006.

[1] معدل امتلاك المنازل % = (الوحدات السكنية المشغولة من الملاك / إجمالي الوحدات السكنية المشغولة) * 100

[2] Robert R & Linda B. Cavanaugh. U.S. Census Bureau News, U.S. Department of Commerce Washington., October 26, 2007

[3] ارتفاع عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة، الاقتصاد و الأعمال ، الجزيرة نت، بتاريخ / 28 04/ 2008، على المسار: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/801FBC26-C619-4C78-A198-0E79557701B8.htm

[4] زايدي عبد السلام، مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية - دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، الملتقى الدولي الثاني، جامعة خميس مليانة يومي 6/5 ماي 2009، ص7

المطلب الثاني: دور الصيرفة الإسلامية في ظل تراجع أسعار البترول

تعتبر الصيرفة الإسلامية من الحلول التي تعتمد عليها السلطات النقدية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط. وفي دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية في الجزائر خلال الفترة 2011-2015، تم تقييم دور الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنَّ المصارف الإسلامية في الجزائر قد حققت نجاحًا كبيرًا في جذب ودائع المواطنين، وأنَّها ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

الفرع الأول: الأزمة النفطية 2014

تأثرت الدول المصدرة للنفط بشكل كبير جراء هذه الأزمة، حيث انخفضت الإيرادات المالية وتدهورت ميزانياتها العامة، وتأثرت الاقتصادات بشكل عام. وأدى ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في بعض الدول.

الفرع الثاني: جذب الودائع عن طريق الصيرفة الإسلامية

الصيرفة الإسلامية هي نظام مالي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تحرم الربا والمصالح الربوية وتحث على التعاون والتضامن في العمل والأعمال المالية. وتتميز الصيرفة الإسلامية بأنها تعتمد على نموذج الأرباح والخسائر بدلاً من الفوائد الربوية، وتهتم بالعدالة والمساواة بين جميع الأطراف المتعاملة معها[2].

علاقة المصرف الإسلامي بالمودعين

تختلف العلاقة التي تجمع المصرف الإسلامي بالمودعين باختلاف الحساب المصرفي للعميل وعليه سنقوم بتوضيح أنواع الحسابات لدى المصارف الإسلامية وطبيعة هذه العلاقة، وتنقسم الحسابات البنكية الإسلامية إلى ثلاثة أقسام رئيسية يتفرع عن كل منهم أقسام فرعية على النحو التالي[3]:

- **الحسابات الائتمانية:** ضمن هذا النوع من الحسابات تقبل أموال العملاء على أنّها قروض تلتزم المصارف الإسلامية بردها بدون زيادة أو نقصان.
- **الحسابات الاستثمارية:** تعتبر هذه الحسابات إحدى أهم الموارد التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في مختلف أنشطتها الاستثمارية نظرا لاتسامها بالاستقرار. تتميز الصيرفة الإسلامية

[1] زايدي عبد السلام، مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية - دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، مرجع سبق ذكره، ص7

[2] عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، حماة، سوريا، 2013، ص70

[3] عريقات حربي محمد، إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث -، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص109

بالعديد من المميزات التي تجذب الودائع، وتشجع الأفراد والشركات على التعامل معها. ومن بين هذه المميزات[1]:

1. **الحرص على الامتثال للشريعة الإسلامية:** حيث تتبع الصيرفة الإسلامية مبادئ الشريعة الإسلامية في كل جانب من جوانب عملها، وبالتالي تشعر الأفراد والشركات بالثقة في التعامل معها.
2. **عدم وجود فوائد ربوية:** فإذا كنت ترغب في الاستثمار في الصيرفة الإسلامية، فلن تضطر إلى دفع أي فوائد ربوية.
3. **الاهتمام بالمصالح الجماعية:** حيث تهتم الصيرفة الإسلامية بالمصالح الجماعية، وتعمل على تحقيق الفوائد لجميع الأطراف المتعاملة معها، بدلاً من التركيز على تحقيق الربح الفردي.
4. **التعامل بالتحويلات المالية الدولية:** حيث تتيح الصيرفة الإسلامية للأفراد والشركات إمكانية التعامل بالتحويلات المالية الدولية بشكل شرعي ووفقاً للشريعة الإسلامية.
5. **الابتكار والتطوير:** تعمل الصيرفة الإسلامية على الابتكار والتطوير المستمر، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتتماشى مع متطلبات العصر الحديث.

تتميز الصيرفة الإسلامية بعدة ميزات تجعلها جذابة للعملاء الذين يرغبون في الحصول على عوائد على ودائعهم بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتشمل هذه الميزات[2]:

1. **الحرص على تحقيق المساواة:** حيث تحرص الصيرفة الإسلامية على تحقيق المساواة بين المودعين.
2. **الشفافية والشراكة:** حيث تقوم الصيرفة الإسلامية بتوفير معلومات شفافة للعملاء عن أساليب عملها ومنتجاتها المصرفية.
3. **توفير منتجات وخدمات متنوعة:** حيث تقدم الصيرفة الإسلامية مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
4. **توفير الضمانات:** حيث توفر الصيرفة الإسلامية ضمانات للمودعين، كما أنها تقوم بتقديم ضمانات للمشاريع والمستثمرين، مما يجعل العملاء يشعرون بالأمان والثقة في العمل مع البنك.

[1] محمد محمود العلجواني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص150

[2] محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص95

هناك أيضًا أساليب أخرى يمكن للصيرفة الإسلامية استخدامها لجذب الودائع، مثل التوسع في شبكة الفروع وتحسين خدمات العملاء، والتركيز على توفير المزايا الإضافية للعملاء مثل البطاقات الائتمانية والتأمينات وغيرها، وكذلك العمل على تقليل المخاطر المصرفية للعملاء من خلال استخدام الأدوات المالية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية[1].

المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل النظام 2/20

قانون الصيرفة الإسلامية في الجزائر المعروف باسم "نظام 02/20" صدر في عام 2020 وهو القانون الذي ينظم عمل البنوك الإسلامية في البلاد. ويهدف هذا القانون إلى تطوير النظام المصرفي والمالي في الجزائر، وتقديم خدمات مالية واستثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية[2].

أفرد القانون الجزائري قواعد خاصة لعمليات الصيرفة الإسلامية منصوص عليها في نظام بنك الجزائر تحت رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 و الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة ولرصد أهم عمليات الصيرفة الإسلامية لاسيما :

- المرابحة المشاركة
- المضاربة
- الإجارة
- الاستصناع
- السلم
- حسابات الودائع
- الودائع في حسابات الاستثمار.

حيث جاء النظام 18-02 (الملغى) تحت عنوان قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. وجاء النظام 20-02 تحت عنوان: "العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

[1] على عبد العال، البنوك الإسلامية بين نظم البنوك المركزية والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر، ص52
[2] بنك الجزائر، أنظمة عام 2020، النظام رقم: 20-02 المحدد للعمات البنكية والمؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقاعدة ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ص9

جاء في المادة الأولى من النظام 18-02 (الملغى) يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية ..... وجاء في المادة الأولى من النظام 20-02 يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية .....

جاء في المادة 02 من النظام 18-02 (الملغى) (في مفهوم هذا النظام تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية... وجاء في المادة 02 من النظام 20-02 (تعد في مفهوم هذا النظام، بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية.....

أخيرا نصت المادة 05-01 من النظام 18-02 (الملغى) على أنه: (يُقصد بـ "شباك المالية التشاركية" دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنع حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية موضوع هذا النظام. وجاء في المادة 17-01 (يقصد بـ "شباك الصيرفة الإسلامية"، هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مُكلف حصرنا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية).

العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

حددت المادة 04 من النظام 20-02 السابق ذكره أعلاه ثماني عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي: المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة، السلم الاستصناع حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار. ويلاحظ لأول وهلة زيادة عملية واحدة عمّا كان منصوصًا عليه في المادة 02 من النظام 18-02 المشار إليه آنفا (ملغى)، وهذه العمليات تعدّ من العمليات الرئيسية للبنوك وتخضع للمواد من 66 إلى 69 من الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.. وعليه يمكن تقسيمها لقسمين وإبداء ملاحظات حولها[1]:

1. **عمليات تلقي الأموال من الجمهور**: وهي: حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار، ولم يكن النص الملغى 18-202 في مادته الثانية، ينص إلا على هذه الأخيرة أي الودائع في حسابات الاستثمار، فجاء النص الجديد 2017-02 في مادته الرابعة لينص على عملية جديدة هي حسابات الودائع. وهذا مظهر من مظاهر القصور والعجلة التي اتسم بها النظام السابق والتي كانت سببًا في إلغائه.

- حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معيّن.

[1] بنك الجزائر، أنظمة عام 2020، مرجع سبق ذكره، ص9

- أما الودائع في حسابات الاستثمار فهي توظيفات لأجل تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح..

2. **عمليات الائتمان:** وهي المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة، السلم والاستصناع ولم يطرأ عليها أي تعديل، غير أن الجديد الذي جاء به النظام 20-02- المشار إليه أعلاه، هو تخصيص المواد من 5 إلى 10 لإعطاء تعريف لكل منتج من هذه المنتجات، وهذا ما لم يكن منصوصًا عليه في ظل النظام 18-02 السابق ذكره أعلاه (ملغى).

وجدير بالذكر أن هذه العمليات يمارسها شباك الصيرفة الإسلامية المفتوح على مستوى البنك أو المؤسسة المالية على حدّ سواء، طبقًا للمواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم[1].

[1] بنك الجزائر، أنظمة عام 2020، مرجع سبق ذكره، ص11

خلاصة الفصل

في خضم التغيرات الاقتصادية والمالية السريعة، يظهر القطاع المصرفي كعنصر حاسم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. في هذا الفصل، قدّمنا الإطار النظري للقطاع المصرفي الذي يعتبر أساسًا أساسيًا لفهم وتحليل تلك الصناعة الحيوية.

في هذا الفصل، تم استكشاف وتحليل الإطار النظري للقطاع المصرفي، وتم تسليط الضوء على المفاهيم العامة حول البنوك وأنواعها، بالإضافة إلى خصائص البنوك وتطور النظام البنكي الجزائري. وعلاوة على ذلك، تمت مناقشة آليات عمل النظام البنكي الجزائري، بدءًا من عمل البنوك وقواعد التسيير، وصولاً إلى الهيكل الحالي لجهاز المصرفي الجزائري ومهام بنك الجزائر كسلطة رقابية وتنظيمية.

كما ركزنا على دور المصارف الإسلامية في معالجة الأزمات المصرفية، حيث تمت مناقشة أزمات النظام المصرفي وأهمية وجود آليات فعالة للتعامل معها. كما تم استعراض دور الصيرفة الإسلامية في ظل تراجع أسعار البترول وتأثيرها على الاقتصاد، وتطرقنا أيضًا إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل النظام 2/20.

يتجلى أهمية فهم الإطار النظري للقطاع المصرفي في إثراء المعرفة حول الآليات والتحديات التي تواجهها البنوك والمصارف، وتحديداً في السياق الجزائري. يشكل هذا الفصل قاعدة مهمة، حيث يوفر فهمًا شاملاً للتشكيل والتطورات التي يشهدها هذا القطاع الحيوي.

الفصل الثاني:الإطار النظري للمصارف الإسلامية

مقدمة الفصل

في ضوء التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية، يلاحظ تزايد الاهتمام بالمصارف الإسلامية ودورها في تقديم حلول مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تعتبر المصارف الإسلامية نموذجًا بنكيًا فريدًا يتميز بأسسه الشرعية وأهدافه الاجتماعية والاقتصادية. تتميز هذه المصارف بتقديم خدمات مالية تتسم بالشفافية والعدالة والمسؤولية الاجتماعية.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الإطار النظري للمصارف الإسلامية، من خلال استكشاف مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها وتطورها في الجزائر. سنناقش أيضًا أهداف وخدمات البنوك الإسلامية، ومواردها ووظائفها، بالإضافة إلى استعراض صيغ التمويل الإسلامي المختلفة التي تتبناها هذه المصارف.

من خلال دراسة هذا الإطار النظري، يمكننا فهم كيفية تشكيل وتنظيم المصارف الإسلامية، وكيفية تلبية احتياجات المجتمع المسلم من خلال تقديم خدمات مالية متوافقة مع القيم الإسلامية. كما يوفر هذا الفصل فرصة للتعرف على الخصائص الفريدة للبنوك الإسلامية والمساهمة في تطوير هذا القطاع المهم في الجزائر وفي العالم الإسلامي.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف بأنها مؤسسات مالية اقتصادية واجتماعية لا تسعى فقط لتعظيم أرباحها وإنما تسعى لتشجيع الاستثمار وجعل العمل شريكاً أساسياً لرأس المال ومصدراً للكسب الحلال لأن المال بمفرده لا يحقق أي عائد ما لم يقترن بالعمل.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

تُعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مُجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو إعطاءً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام.

ونتيجةً لما تقدّم فإن الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي تتمثل بما يلي[1]:

- أن مصدر المال وتوظيفه لا بد أن يكون حلالاً.
- أن توظيف المال لا بد أن يكون بعيداً عن شُبهة الربا.
- أن توزيع العوائد والمخاطر يتم بين أرباب المال والقائمين على إدارته وتوظيفه.
- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي.

المطلب الثاني: نشأة وتطوير المصارف الإسلامية في الجزائر

تعود نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر إلى العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بدأت الحكومة الجزائرية في النظر إلى تطوير القطاع المالي بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي عام 1980، تأسست أول مصرف إسلامي في الجزائر تحت اسم "المصرف الوطني الإسلامي"، وتبعه مصرف "البلاد" في عام 1984.

منذ ذلك الحين، شهدت المصارف الإسلامية في الجزائر تطوراً مستمراً، حيث تم إنشاء عدد من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى مثل "المصرف الجزائري القطري للتنمية والاستثمار" و "مصرف الريان الجزائر" و "مصرف الأمان" و "مصرف البركة الجزائري"، وغيرها[2].

[1] قومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، مدخل لتحول للصيرفة الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018، 56

[2] قومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، مدخل لتحول للصيرفة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، 56

الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية في الدول العربية

بدأ التفكير بالمصارف والأعمال المصرفية من منظور الفكر الإسلامي في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، وكانت أول محاولة لإنشاء المصارف الإسلامية في إحدى المناطق الريفية في باكستان خلال الأربعينات من ذلك القرن من خلال إنشاء مؤسسة تقوم باستقبال الودائع من الموسرين وإقراضها إلى المزارعين المحتاجين للأموال وذلك بدون عائد، وكانت المؤسسة تتقاضى أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، ثم ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري في الستينات من خلال تأسيس بنوك ادخار إسلامية، وتعد هذه التجربة أول تجربة مُسجلة في العصر الحديث في مجال العمل المصرفي الإسلامي[1].

وبالرغم من عدم نجاح التجربتين السابقتين، بسبب عدم وجود الإطارات المؤهلة من العاملين، إلا أنها عكست رغبة المسلمين في إيجاد البدائل للمؤسسات المصرفية الربوية التي كانت قائمة آنذاك، لذلك شهدت بداية السبعينات من القرن الماضي انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:

- في عام 1971 تم إنشاء بنك ناصر في مصر ليقوم بكل أعمال المصارف دون التعامل بالربا (أخذاً أو إعطاءً).
- في عام 1974 تمّ إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية (كمصرف إسلامي دولي) في مدينة جدة بالسعودية.
- في عام 1975 تمّ إنشاء مصرف دبي الإسلامي.

وبعد عام 1975، بدأ نشاط المصارف الإسلامية بالتسارع، إذ تأسس مصرف فيصل الإسلامي المصري في عام 1977، وكلٍ من مصرف فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي الأردني في عام 1978، وفي عام 1990 انضم مصرف قطر الدولي الإسلامي إلى قافلة المصارف الإسلامية، ... الخ.

الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر

في عام 1989، تأسست أول مصرف إسلامي في الجزائر وكان له دور هام في تحول النظرة إلى المصارف الإسلامية كخيار جديد للأشخاص والشركات. على الرغم من أنه كان يواجه بعض التحديات في البداية، إلا أنه كان يحصل على نجاح كبير وكان يستند إلى الإيجابيات الخاصة بالمصارف الإسلامية، مثل الأخلاق والمبادئ الإسلامية وخدمة المجتمع.

[1] محسن أحمد الخيضري، **البنوك الإسلامية**، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص19.

الفرع الثالث: تطوير المصارف الإسلامية

بالإضافة إلى المصارف الإسلامية القائمة، فإن الصناعة المصرفية الإقليمية والعالمية تشهد تطوراً هائلاً في تقديم العمليات المصرفية الإسلامية يأخذ أشكالاً مُتعددة من أهمها[1]:

1. إنشاء مصارف إسلامية جديدة (مثل مصرف البلاد بالسعودية ومصرف بوبيان بالكويت، ومؤخراً أعلنت مجموعة دله البركة عن مشروع لإقامة مصرف إسلامي برأس مال 2 مليار دولار).
2. تحول مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية (مصرف الجزيرة بالسعودية ومصرف الشارقة بالإمارات).
3. تحويل بعض الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية (البنك الأهلي التجاري، مجموعة سامبا المالية، مصرف الرياض، المصرف السعودي البريطاني).
4. وعلى النطاق الدولي تقوم مؤسسات مالية دولية مثل HSBC وCiti Group بتقديم العمليات المصرفية الإسلامية، كما تم إنشاء المصرف الإسلامي البريطاني بمدينة لندن.

يُقدّر عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مُستوى العالم، طبقاً لآخر إحصائية صادرة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2004 بحوالي 217 مصرفاً إسلامياً في 48 دولة بقارات العالم الخمس، بالإضافة إلى المصارف التقليدية التي تقدم عمليات مصرفية إسلامية والتي تُقدر بـ 300 مصرفاً.

لقد رافق التوسع في عدد المصارف الإسلامية ظهور عدد من المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف[2].

أمّا بخصوص تطور حجم العمل المصرفي الإسلامي، فقد أظهرت تجربة المصارف الإسلامية نمواً سريعاً وتطوراً مُضطرداً خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ:

- تُقدّر موجودات المصارف الإسلامية العاملة في العالم 261 مليار دولار أمريكي، بمُعدل نمو سنوي يتراوح بين 15% و20%.

[1] غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، **الاقتصاد الإسلامي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 2000، ص36.
[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص45.

- يُقدّر حجم ودائع المصارف الإسلامية العاملة في العالم بحوالي 201 مليار دولار، وتنمو سنوياً بنسبة تتراوح بين 20% و25%.
- تُقدّر موجودات المصارف التقليدية التي تقدم عمليات مصرفية إسلامية بأكثر من 150 مليار دولار.

المطلب الثالث: أهداف وخدمات البنوك الإسلامية

بدأت المصارف الإسلامية نشاطها في عمليات مُشاركة مع العملاء، ولكن ذلك الأمر لم ينجح لأسباب عدة، أمّا الآن فإن المرابحة هي التي تُسيطر على عمل المصارف الإسلامية، تليها الإجارة، كما تعاملت المصارف الإسلامية أيضا في العقار والسبائك الذهبية والعملات، ومُعظم الخسائر التي ألمت ببعض المصارف الإسلامية سابقاً كانت ناشئة عن المعاملات الأخيرة[1].

أي أن المصارف الإسلامية تعمل بالمهام الرئيسية ذاتها للوساطة المالية التي تقوم بها المصارف التجارية التقليدية مع فارق أن المصارف الإسلامية تُمارس أعمالها المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم استخدام الربح (الربا)، إذ أن المودعين يتقاضون عوائداً وأرباحاً بدلاً من الفوائد، وهذه العوائد لا تكون مُحددة مُسبقاً كما في البنوك التقليدية، وإنما تتمثل في مُشاركة المودعين في الأرباح التي يُحققها المصرف[2].

الفرع الأول: أهداف البنوك الإسلامية

1. **أهداف مالية:** نظرًا لأن البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية إسلامية تؤدي دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإنه يتمتع بعدة أهداف مالية تعكس نجاحه في تحقيق هذا الدور وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتضمن هذه الأهداف ما يلي:

- **جذب الودائع وتنميتها:** هذا الهدف يتمثل في تحقيق الاستثمار الشرعي للأموال المودعة، ويعد أحد أهم أهداف البنوك الإسلامية.[3].

[1] محمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2001، ص23.
[2] مكاوي محمد، **البنوك الإسلامية**، النشأة، التمويل، التطوير، ط1، مصر، المكتبة العصرية، 2009، ص56.
[3] جميل أحمد، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية**، دراسة نظرية تطبيقية، 1980-2000، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص80

- **استثمار الأموال:** يُمثِّل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، ويُعدُّ الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية، حيثُ تُعَدُّ الاستثمارات ركيزة العمل في هذه البنوك والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواءً للمودعين أو المساهمين.

شكل رقم (2-1): الأبعاد الاستثمارية للبنوك الاسلامية

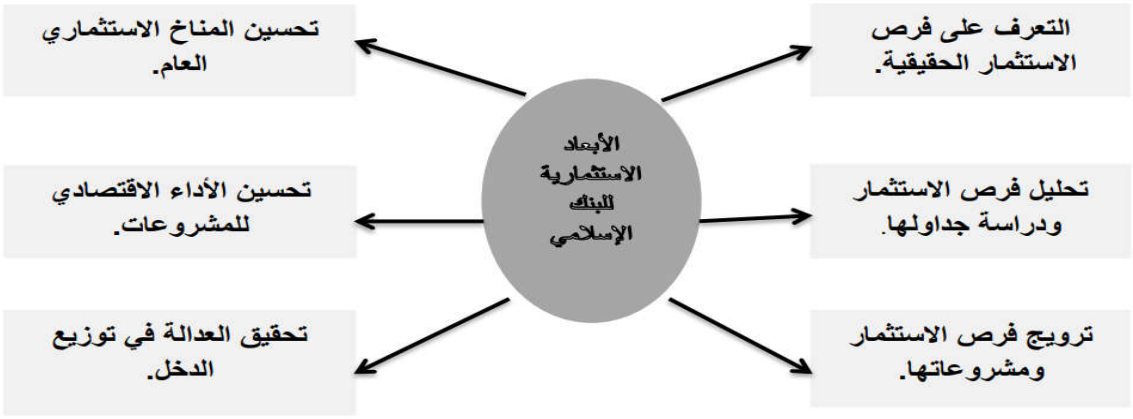

المصدر: جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية، 1980-2000، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص85

- **تحقيق الأرباح:** تتمثل الأرباح في الربح المنقولة عند استثمار الأموال في العمليات المشروعة، وتوزع أرباح البنك الإسلامي على المودعين والمساهمين وفقاً للنسب المتفق عليها مسبقاً.

2. **أهداف خاصة بالمتعاملين:** للمتعاملين مع البنوك الإسلامية أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي:

- **تقديم الخدمات المصرفية:** يمثل نجاح البنك الإسلامي في توفير خدمات مصرفية عالية الجودة للعملاء، وجذب عدد كبير منهم، وتقديم خدمات متميزة بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، هدفًا رئيسيًا للإدارة ونجاحًا للبنوك الإسلامية.
- **توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم البنك الإسلامي باستثمار الأموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير تمويل الازم للمستثمرين، أو عن

طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال سواء في الأسواق المحلية أو الدولية[1].

3. **أهداف داخلية:** للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

- **تنمية الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تنتج عائدًا بنفسها دون استثمارها وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذا الأموال[2].
- **تحقيق معدل النمو:** تتأسس المؤسسات بشكل عام بهدف الاستمرار، وخاصة المؤسسات المالية مثل البنوك، حيث تمثل البنوك الإسلامية الأساس للاقتصاد في أي دولة.
- **الانتشار جغرافياً واجتماعياً:** حتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات البنكية والاستثمارية للمتعاملين[3].

4. **الأهداف الابتكارية:** تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على جذب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية الجارية أو المستثمرين، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق البنكية لابد لها من مواكبة التطور البنكي وذلك عن طريق ما يلي:

- **ابتكار صيغ للتمويل:** يجب عليه توفير التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة.
- **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** يجب عليه أن يسعى لابتكار خدمات بنكية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: خدمات البنوك الإسلامية

يوجد العديد من الخدمات التي تسعى البنوك الإسلامية إلى توفيرها وسنتطرق إليها فيما يلي:

1. **الخدمات الرئيسية:** الخدمة البنكية الرئيسية يقصد بها فتح حسابات الودائع الجارية وودائع استثمارية مخصصة وودائع مشروطة وهي كالتالي[4]:

[1] Bank, Jumad Awwal, May 2009, 9. 5

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية**، ط1، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، صفحة 19.

[3] عبد الحميد براهيمي، **العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997، صفحة 191

[4] منير إبراهيم الهندي، **إدارة المنشأة المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص37

- **الحسابات أو الودائع الجارية:** حيث تتيح لحاملها الإيداع والسحب بواسطة شيكات أو أوامر دفع، دون مشاركة في الأرباح والخسائر التي يحققها البنك.
- **الحسابات أو الودائع الاستثمارية العامة:** يمكن للمودع وضع شرط خاص للوديعة، حيث يحصل المودع في هذه الحالة على الغنم الغرم بعد خصم أتعاب البنك التي تعتمد على نسبة محددة من الأرباح المتولدة في حالة الغنم.
- **الحسابات أو الودائع الاستثمارية المخصصة:** تختلف هذه الودائع عن الودائع الاستثمارية العامة، حيث يحدد المودع المشروع أو القطاع أو البنك الذي يريد استثمار أمواله فيه، ولا يشارك في المحفظة العامة للاستثمارات التي يديرها البنك.
- **الحسابات أو الودائع المشروطة:** هذا النوع من الودائع هو مستجد ويتم تطبيقه في البنوك غير المعفاة من القوانين البنكية التي تخضع لها البنوك التقليدية، ومن بين هذه البنوك الإسلامية التي تعمل في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمنع تلقي الودائع. يقتصر دور البنك فيما بعد على تنفيذ تعليمات العميل المتعلقة بالمشروع[1].

2. **الخدمات الأخرى:** البنوك الإسلامية تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات البنكية على غرار الخدمات السابقة تذكرها فيما يلي:

- يعمل البنك الإسلامي على حفظ الأوراق المالية عن طريق صرف الأوراق المستحقة للدفع واستبدالها بأخرى جديدة وتحصيل قيمتها نيابةً عن أصحابها.
- إضافة إلى الوساطة في عملية الاكتتاب في الأسهم الخاصة بالشركات والمشروعات الجديدة

المبحث الثاني: موارد ووظائف البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية جزءًا هامًا من القطاع المالي الإسلامي وهي مؤسسات مالية تعمل وفق مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية. تسعى البنوك الإسلامية لتوفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تشمل تمويل المشاريع والاستثمارات وتوفير حلول تمويلية مبتكرة لتلبية احتياجات العملاء.

[1] سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، ط1، الجزائر، سنة 2002، ص29

المطلب الأول: موارد البنوك الإسلامية

تختلف موارد البنوك الإسلامية عن تلك التي تتوافر لدى البنوك التقليدية، حيث تقوم البنوك الإسلامية بجمع الودائع واستثمارها بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل تمويل المشاريع الاستثمارية أو التمويل العقاري عن طريق الإيجار، وذلك بدلاً من الاعتماد على فوائد الربو.

1. **الموارد الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية:** تتنوع مصادر هذه الأموال ويختلف حجمها النسبي في ميزانية البنك، ومن أهمها نذكر ما يلي:

أ. **رأس المال في البنوك الإسلامية:** وهو مجموع قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع، عند بدء تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات، سواء كانت نقدية أو عينية " [1].

ب. **الاحتياطات:** وتعتبر الاحتياطات مصدرا من مصادر التمويل في البنوك الإسلامية، اذ تمثل الاحتياطات مجموع المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة للبنك، وقد تكون ذات طبيعة قانونية أو اختيارية، وتكون لدعم المركز المالي ومواجهة مختلف المخاطر التي يحتمل أن يواجهها البنك وباعتبار الاحتياطات حقا من حقوق المساهمين[2].

2. **الموارد الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية:** تعتمد المؤسسات المالية بشكل كبير على الموارد الخارجية التي يتم استقطابها من المودعين وتأخذ القسم الأكبر في ميزانيتها وتختلف هذه الموارد باختلاف مدة بقائها في البنك، والغرض منها، ونذكر منها ما يلي:

أ. **الودائع الجارية:** تعتبر الودائع الجارية من الموارد المالية التي تتلقاها البنوك الإسلامية من المتعاملين معها، وهي عبارة عن المبالغ التي يتم إيداعها لدى البنك في صورة حسابات جارية. وأهم ما يميزها أنها قابلة للسحب في أي وقت من قبل أصحابها. ويتلقى البنك عمولة من المودع على هذا النوع من الودائع في مقابل الاستفادة من بعض الامتيازات كصرف الشيكات، وتحويل المال، وحفظه...إلخ[3]. وتكيف الوديعة الجارية على أنها عقد قرض، وهذا حسب اتفاق الفقهاء، حيث يمكن للبنك الإسلامي وبتفويض من صاحب

[1] الهيتي عبد الرزاق رحيم جدي: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص237
[2] عبد الحميد بد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2004، ص113
[3] عايد فضل الشعراوي: المصارف الإسلامية - دراسة علمية فقهية للممارسات العملية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص 112

الحساب الجاري أن يقوم باستثمار الوديعة على أن يكون ضامنا لها[1]، فيلتزم برد أصل الوديعة لصاحبها ويتحمل المخاطر الناجمة عن استثمارها.

ب. **الودائع الاستثمارية:** وهي الأموال التي يتم إيداعها من قبل أصحابها بقصد استثمارها في مختلف المشاريع دون أن يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التي تم الاتفاق عليها مع البنك، مما يجعلها أحد أهم الموارد التي تتميز بالاستقرار والتي يعتمدها البنك الإسلامي في ممارسة مختلف أنشطته الاستثمارية.

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

تتمثل وظائف البنوك الإسلامية في توفير خدمات مالية مختلفة للأفراد والشركات والمؤسسات، مثل فتح حسابات الودائع الجارية وحسابات التوفير والاستثمار، وتقديم خدمات التمويل للمشاريع والاستثمارات والتمويل الشخصي، وتوفير البطاقات الائتمانية وخدمات الحوالات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى[2].

تشتمل وظائف البنوك الإسلامية على العديد من الأدوار والمهام المتنوعة التي تتعلق بتقديم الخدمات المالية الشرعية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن بين الوظائف الرئيسية للبنوك الإسلامية يمكن ذكر ما يلي:

1. **توفير الحلول المالية الإسلامية:** تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل الإسلامي والودائع الإسلامية والتأمين الإسلامي.
2. **التمويل والاستثمار:** توفير التمويل للأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم خدمات الاستثمار والاستشارات المالية الإسلامية.
3. **الإدارة المالية:** تقديم الخدمات المصرفية وإدارة الحسابات والتحويلات المالية والصرف النقدي والحوالات الدولية وغيرها من العمليات المالية الأخرى.
4. **التمويل العقاري:** توفير تمويل العقارات بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل الإسلامي للمنازل والعقارات التجارية.
5. **التأمين الإسلامي:** توفير خدمات التأمين الإسلامية، التي تعتمد على مبادئ التضامن والتعاون والمخاطر المشتركة.

[1] عايد فضل الشعراوي: المرجع السابق، ص 156
[2] محمد عبد الله شاهين، البنوك الإسلامية: أساس التنمية الاقتصادية والخلاص من المعاملات الربوية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، سنة 2015، ص226.

6. **العمليات المصرفية الإسلامية:** تنفيذ العمليات المصرفية والمالية المختلفة، مثل فتح الحسابات وإصدار البطاقات المصرفية وتقديم خدمات الخزينة.

7. **البحوث والتطوير:** العمل على تطوير منتجات وخدمات جديدة وابتكار حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية في الجزائر من الأنواع الحديثة من البنوك التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وتتميز هذه البنوك بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن البنوك التقليدية، حيث تعتمد على مبدأ التعاون والمشاركة بين العملاء والبنك، وتهتم بتمويل المشاريع والأنشطة التي تتماشى مع القيم الإسلامية وتحقق الربح الشرعي[1].

خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية في الجزائر بأنها تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وتتميز بعدة خصائص:

1– الابتعاد عن التعامل بالربح أخذًا وعطاءً كونها تدخل في الربا المتّفق على تحريمه.

2– السعي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية كالقروض الحسنة

3– ترفض المتاجرة بالنقود، فهي لا تقترض أو تقرض نقودًا، إنما تقدم تمويلًا عينيًّا.

4– تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، توافق الضوابط الشرعية.

5– تمويل مشروعات العملاء بمشاركة معهم في الأرباح والخسائر.

6– البنوك الإسلامية لا تفرض فوائد على القروض التي تقدمها.

7– تلتزم البنوك الإسلامية بمعايير الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها المصرفية.

جدول (2–1): مقارنة خصائص المصارف التقليدية الربوية والمصارف الإسلامية

وجه المقارنة	المصارف الربوية	المصارف الإسلامية
الوظيفة الأساسية	الإقراض والاقتراض مقابل فائدة محددة	المضاربة الشرعية ومختلف أشكال التمويل مثل المشاركة والمرابحة..

[1] عبد المنعم لطفي محمد كمال، سلسلة الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول: الاستثمار المالي في الإسلام، صرح للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2013، ص189

الأهداف العامة	تعظيم حقوق المساهمين بالاعتماد على سعر الربح مع التركيز على عامِلَين اثنين: المخاطرة والربحية في جميع تعاملاتها	تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناجمة عن ممارسة الأعمال الشرعية وتطهير العاملات المصرفية من الربا وبناء نظام اقتصادي إسلامي
الضوابط المهنية	إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة من خلال سعر الربح	إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة مضبوطة بأسس شرعية للمصرف
العمليات والأهداف تتوافق مع	قوانين المصارف العالمية	قوانين المصارف العالمية
الوساطة المالية بين العميل والمصرف	تنفذ كمقرض ومقترض	تنفذ كشريك
المال هو	سلعة يتم الاتجار فيها	وسيلة يتم الاتجار بها
الضمانات المطلوبة	عقارية وتجارية وشخصية	ضمان المشروع ودراسة الجدوى وتقديم الكفلاء
التضخم	يعادل سعر الربح السائد على أقل تقدير	لا يوجد، لأن المصرف شريك في الربح والخسارة
تحصيل وحسم السندات	موجود مقابل فائدة ربوية	موجود مقابل فائدة ربوية
التعامل مع المصارف الأخرى	على أساس الربح الربوية	على أساس صيغ التمويل الإسلامية وفي المعاملات الجائزة شرعا
العلاقة مع البنك المركزي	على أساس الربح الربوية	وديعة بدون فوائد ربوية
الرقابة الشرعية	غير موجودة	موجودة ويجب أن تكون ذات سمعة جيدة
صيغ التمويل	التمويل التقليدي يحدد علاقة المصرف بالمقرض بفائدة دوما	التمويل التقليدي يحدد علاقة المصرف بالمقرض بفائدة دوما
المخاطر	يتحملها المقترض لأن للمقرض ضمانات	مشتركة بين المصرف ومالك المشروع
الخدمات المقدمة	جميع الخدمات المصرفية بالإضافة إلى بعض النوافذ الإسلامية	فقط، الخدمات المصرفية غير الربوية إضافة لخدمات تكافلية واستشارية

المصدر: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الإدارة المالية في الإسلام، الجزء الأول، 1998

أنواع البنوك الإسلامية

ومن بين أنواع البنوك الإسلامية في الجزائر تجد بنوك الرهن العقاري والتي تهتم بتمويل شراء وبناء العقارات، وكذلك بنوك التنمية والتي تعمل على تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، وبنوك التجارة والصناعة والتي تهتم بتمويل المشاريع الصناعية والتجارية، وبنوك الأفراد التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد.

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

تعتبر صيغ التمويل الإسلامي من الآليات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تعتمد على مبادئ العدالة والشفافية وعدم الاحتكار والمخاطرة المشتركة، وتهدف إلى توفير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: صيغ المشاركات

التمويل الإسلامي هو تمويل عيني أو مالي يقدم للمنشآت المختلفة بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة ومبادئُ الشريعة الإسلامية وفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية، وتأخذ صيغ التمويل الإسلامية الأشكال الآتية، والتي تمثل آلية الاقتصاد الإسلامي وهي[1]:

1. المضاربة

أ. **تعريفها:** كلمة مأخوذة من الضرب في الأرض أي السعي فيها، ومن الخطأ الشائع استخدام اللفظ للدلالة على شراء الأسهم، الذهب، العقارات أو العملات الأجنبية توقعاً لارتفاع الأسعار والبيع للحصول على الأرباح، وصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية تعني دخول المصرف في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم.

ب. **تعريفها لغة:** المضاربة هي العملية التي يقوم فيها شخص بالتداول أو الاستثمار بطريقة متكررة ومستمرة بهدف تحقيق الربح.

ت. **تعريفها اصطلاحا:** الاقتصادي والمالي، فإن المضاربة تشير إلى نوع معين من الاستثمار الذي يتضمن تجارة المخاطر بغية تحقيق الأرباح السريعة.

ث. **أهداف المضاربة:**

تهدف المضاربة إلى تحقيق الربح من تذبذبات الأسعار في السوق، ويكون الوقت للمضاربة عادةً قصيرًا، بحيث يتم الشراء والبيع بسرعة وفي فترات زمنية قصيرة جدًا، حتى يتم الاستفادة من الحركات السريعة في الأسعار.

[1] بنك التضامن الإسلامي، حول أعمال ومجالات نشاطه، مطبعة الرائد، صنعاء، 1996، ص27

تعد المضاربة نشاطًا ماليًا ذا مخاطر عالية، حيث يمكن أن يتسبب التداول المتكرر والسريع في خسائر كبيرة إذا لم تكن القرارات التجارية صائبة. لذا، يتطلب القيام بالمضاربة خبرة ومعرفة جيدة بالأسواق المالية ومراقبة مستمرة للتغيرات السوقية.

2. المشاركة

أ. **تعريفها:** وهي صيغة التمويل التي تتيح للجهة الممولة المشاركة في أرباح وخسائر المشروع، وتتخذ الأشكال الآتية[1]:

- **المشاركة المتناقصة:** وهي دخول المصرف بصيغة شريك ممول (كلياً أو جزئياً) في مشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس الاتفاق مع الشريك الآخر.
- **المشاركة الدائمة:** وهي دخول الممول مع الشريك صاحب المشروع في شركة مستديمة، ويتفق معه على الإدارة وتقسيم الربح.
- **المشاركة في التشغيل:** يؤجر صاحب المشروع مصنعه أو مزرعته بما عليها من معدات ومنشآت ويقدم الممول التمويل التشغيلي اللازم للدورة الإنتاجية، ويساهم صاحب المشروع مع الممول بما لا يقل عن 10% من التكلفة التمويلية، وتدفع الشركة إيجار للمشروع، ويتفق على طريقة الإدارة واقتسام الأرباح حتى نهاية الدورة التشغيلية[2].
- **المشاركة على أساس الصفقة الواحدة:** وهي دخول المصرف مع أحد العملاء في صفقة تجارية بعد الاتفاق على نسبة ما يقدمه كل طرف من رأي المال الصفقة محل المشاركة وكيفية إدارتها وتوزيع أرباحها بين العميل والمصرف الإسلامي، ويشمل هذا النوع من المشاركات القطاع التجاري.

ومن السنة ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فيما يرويه عن ربه عزّ وجل:'' أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما ''(رواه أبو داود والحاكم)

ب. شروطها:

- **شروط رأس المال:** ينبغي توفر الشروط التالية في رأس المال المخصص للمشاركة:
  - أن يكون رأس المال في صورة نقدية.
  - أن يكون رأس المال حاضرا عند بدأ العمليات للتأكد من شروط خلط الأموال.
  - لا يشترط تساوي الشركاء في رأس المال، بل يجوز التفاضل فيه حسب الاتفاق.

[1] د. منذر قحف، التمويل الإسلامي بديل المسلم الربوي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 143، دبي، 1997، ص37
[2] صادق راشد، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص67

- عدم جواز بيع حصة الشريك إلا بعد حيازتها عينا أو نقدا.

- **شروط توزيع الربح أو تحمل الخسارة:** ينبغي أن يخضع ذلك للشروط التالية:
  - يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء ولا يجوز أن يكون مبلغا محددا.
  - تقاسم الخسارة (من غير تعد أو تقصير) حسب نسب ملكية رأس المال فقط، ولا يجوز الاتفاق على تحميل الخسارة بنسب مختلفة عن نسب المشاركة.

3. المزارعة

أ. **تعريفها:** المزارعة في اللغة هي الزرع وهي المعاملة على الأرض ببعض ما ينبت ويخرج منها واصطلاحا هو الاشتراك في عمليات الزرع والحرث، فهو من عقد من عقود الاستثمار الزراعي يهدف إلى التنمية والانتفاع بالاستنبات ويتم الاتفاق فيها بين مالك الأرض والعامل فيها، أي يتم المزج بين عوامل الإنتاج الزراعي وهو الأرض والعمل وبين وسائل الإنتاج كالبذور والآلات الزراعية والأسمدة فيما يتم التحصيل في الأخير بحسب نسبة المساهمة حسب الجهد الاستثماري والاستغلالي للأرض الزراعية[1].

ب. **توظيفه في البنوك الإسلامية:** يتمثل صور التمويل بالمزارعة في البنوك الإسلامية على النحو التالي:

- **الصورة الأولى:** يوفر البنك التمويل بالعتاد الفلاحي والأرض ويقوم المزارع بالعمل.
- **الصورة الثانية:** يوفر البنك التمويل والمزارع الأرض والعمل مع حصول كل منهما على نسبة متفق عليها مسبقا.
- **الصورة الثالثة:** تعدد أطراف المزارعة بأن يوفر البنك التمويل وصاحب الأرض والمزارع العمل، مع حصول كل منهم على نسبة متفق عليها مسبقا.

4. المساقاة

أ. **تعريفها لغة:** مشتقة من كلمة السقي أي الحظ من الشرب سميت المساقاة، لأن صاحب الشجر يستعمل رجلا في مختلف الأشجار والنخيل بسقيها.

[1] شوقي بورقبة، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية، دار النفائس، ط1، سنة 2015، ص25

ب. **تعريفها اصطلاحا:** على أن يكون له سهم معلوم مما تغله، أما اصطلاحا فهي دفع أجرة لشخص مقابل خدمة الشجر وتكون غلتها بينهما[1].

ففي حالة فساد الغلة أو الثمار فالخسارة على صاحب الأشجار، وفي المقابل يخسر صاحب العمل جهده، وبذلك يختص العامل الزراعي بالأعمال الاستثمارية الزراعية التنقية والتلقيح والسقي، أما صاحب الأشجار يختص بالاستثمارات الهيكلية كالتشجير وحفر الآبار والتزويد بالمعدات[2]

ت. **كيفية توظيفها في البنوك الإسلامية:** تشتمل صور التمويل بالمساقاة في البنوك الإسلامية على النحو التالي:

- **الصورة الأولى:** تكون الأرض والأشجار من قبل البنك الإسلامي والمستلزمات والعمل من الطرف الآخر.
- **الصورة الثانية:** تكون والأرض والأشجار والعمل من طرف، والمستلزمات من طرف البنك الإسلامي.
- **الصورة الثالثة:** تكون الأرض والأشجار والمستلزمات من طرف والعمل من الطرف الآخر.
- **الصورة الرابعة:** تكون المستلزمات من البنك الإسلامي الذي يمول توفيرها والأرض والأشجار من طرف آخر، والعمل من طرف ثالث.
- **الصورة الخامسة:** تكون المساقاة بالاشتراك في الأرض، والأشجار، والمستلزمات، والعمل.

5. **المغارسة**

أ. **تعريفها** وهي أن يدفع طرف بأرضة لمن يغرس فيها الشجر والنخيل على أن تيم اقتسام الناتج بين الطرفين أو الأطراف بحسب الاتفاق المسبق

[1] محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، القوانين الفقهية، لفقه الإسلامي، نسخة إلكترونية، 18 أبريل 2009، ص269
[2] صالح صالحي، معايير الاستثمار في القطاع الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 7، سنة 2007، ص12

ب. كيفية توظيفها في البنوك الإسلامية: لم تحظ التمويل بالمغارسة بالاستعمال الكثير في المصارف الإسلامية وفي هذا الإطار من أجل إثراء التمويل الإسلامي، اقترح الأستاذ الدكتور فارس مسدور صورتين، تطبقان في التمويل بالمغارسة وهما كالآتي[1]:

- **الصورة الأولى:** المغارسة المشتركة، وهو اتفاق بين المصرف الإسلامي بتملك أرض صالحة للزراعة مع خبراء في المجال الزراعي مختصين في زراعة الأشجار من ذوي الخبرة العلمية والمهنية.
- **الصورة الثانية:** المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة وهو قيام المصرف الإسلامي بامتلاك ارض صالحة للزراعة ويتم بيع جزءا منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين على أن يحتوي العقد البيع عقد إجارة على العمل المتبقي والأجرة في هذه الحالة تتمثل في الجزء من الشجر والثمر.

المطلب الثاني: صيغ البيوع

تعتبر صيغ البيوع من أبرز الصيغ استخداما من قبل المصارف الإسلامية، فهي إلى جانب الصيغ الأخرى تساهم في تحقيق أهداف المصرف الربحية والتنموية على حد سواء.

تتمثل صيغ البيوع في: السلم، الاستصناع، المرابحة

1. المرابحة:

أ. **تعريفها:** بيع من بيوع الأمانة، وأكثر الصيغ شيوعا بسبب قلة مخاطرها وضمان هامش الربح خاصة بصورة المرابحة للأمر بالشراء.

ب. لغة: من الربح والرباح، أي النماء في التجارة، وأربحته على سلعة أي أعطيته ربحا، وقد أربحته بمتاعه مالا للمرابحة أي على الربح بينهما، وبعت الشيء مرابحة، ويقال بعت السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم وكذلك اشتريته مرابحة[2].

ت. اصطلاحا: المرابحة تعني تمليك المبيع بمثل الثمن الأول وزيادة الربح[3].

[1] فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص200
[2] أحمد سالم ملحم، بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار الثقافة، الأردن، 2005، ص25
[3] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، عمان،2012، ص193

ث. أشكال المرابحة: وتتخذ المرابحة شكلان هما:

- **المرابحة بالتوكيل:** يكون فيها البيع حاضراً، إذ يتقدم العميل بطلب إلى المصرف لشراء سلعة معينة يحدد أوصافها كافة وثمنها، ويدفعه إلى المصرف مضافاً إليه أجر مقابل قيام المصرف بهذه الخدمة.
- **المرابحة للآمر بالشراء:** هي الرغبة في الحصول على بعض الاحتياجات قبل توفر الثمن المطلوب كانت تلك الاحتياجات مطلوبة للاستعمال الشخصي أو المنزلي.

ج. شروط المرابحة: المرابحة بيع كالبيوع تحل بما تحل به البيوع، فحيث يكون البيع حلالا فهي حلال، وحيث كان البيع حراما فهي حرام، ولكن يلزم لصحة المرابحة بالإضافة إلى الشروط العامة في العقود (كالأهلية والمحل والصيغة) بعض الشروط الأخرى منها ما يلي[1]:

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني.
- أن يكون الربح معلوما، لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا.
- أن يكون رأس المال من المثليات كالمكيالات والموزونات.

ح. أنواع المرابحة: ويتخذ بيع المرابحة أحد الشكلين التاليين:

- **المرابحة البسيطة (العادية):** وهي التي تكون بين طرفين أحدهما لديه السلعة ويرغب في بيعها للآخر بثمن آجل أكثر من الثمن العاجل، مثل البيوع التي يقوم بها التجار في العادة فهم يشترون السلع ويحتفظون بها حتى يأتي من يرغب بشرائها فيبيعونه إياها بربح في العادة[2]
- **المرابحة للآمر بالشراء:** وهي الصورة الموجودة اليوم في البنوك، والتي طورتها المصارف الإسلامية لتكون بديلا شرعيا للقرض الربوي في كثير من الحالات، وصورتها أن يطلب المشتري من المرابح _ فردا كان أم مؤسسة _ شراء سلعة معينة يحدد أوصافها على أن يشتريها بثمنها وزيادة ربح معلوم، وهذه الصورة تناسب المصارف ومؤسسات التمويل المالي.

[1] المعايير الشرعية، هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010، ص106
[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ص180

2. السلم:

أ. **تعريفه:** بيع آجل بعاجل (الثمن)، إذ يمثل عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة مؤجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلاً أو وزناً. وهو عقد تنموي يستخدم في مجال التمويل الزراعي والصناعي والأنشطة الإنتاجية الأخرى. وتستطيع المصارف الإسلامية عن طريق بيع السلم مساعد الحكومة على حل الكثير من المشكلات الاقتصادية وخاصة المشكلات الزراعية منها وذلك بمعاونة المزارعين وصغار الحرفيين بشراء السلع التي ينتجونها وتقديم ثمنها لهم ليستخدموا هذا الثمن في تحسين الإنتاج وترقيته.

ب. **لغة:** يعني التقديم والتسليم، وأسلم بمعنى أسلف، أي قدم وسلم[1].

ت. **اصطلاحا:** هو بيع على الموصوف في الذمة مؤجل، بثمن مقبوض بمجلس العقد، وهو بيع ثابت مشروع في الكتاب والسنة والإجماع[2].

ث. **أركانه:** وهناك خمسة أركان لابد من توفرها في عقد بيع السلم، فإذا اختل أحدهما يعتبر العقد باطلا وهي[3]:

- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول.
- رب السلم: وهو المشتري.
- المسلم إليه: وهو البائع.
- رأس المال: وهو الثمن.
- المسلم فيه: وهو المبيع

ج. **شروط السلم:** صحة عقد السلم لابد من توفر مجموعة من الشروط بعضها يتعلق برأس المال (الثمن) والبعض الآخر يتعلق بالمسلم فيه (السلعة) وهي كما يلي:

1. الشروط المتعلقة برأس المال:

[1] حسين محمد سمحان، محمد حسين الوادي، المصارف الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص.189
[2] حسني عبد العزيز يحيى،، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009، ص79
[3] محمود عبد الكريم أحمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص36

- ألا يكون مما يجري ربا النسيئة بينه وبين المسلم فيه.
- أن يكون رأس المال معلوما للطرفين بما يرفع الجهالة ويقطع المنازعة.
- أن يتم تسليم رأس المال في مجلس العقد

2. الشروط المتعلقة بالمسلم فيه:

- لا يجوز السلم فيما هو معين كهذه السيارة، ولا فيما يثبت في الذمة، كالأراضي والبنايات والأشجار، ولا فيما لا ينضبط بالوصف كالجوهر والأثريات، ولا يجوز اشتراط أن يكون من منتجات أرض معينة، وللمسلم إليه (البائع) عند حلول أجل السلم أن يوفي المسلم فيه مما يتوفر له سواء كان من مزرعته أو مصنعه أو غيرهما.
- أن يكون المسلم فيه مما يمكن ضبط صفاته التي يختلف الثمن باختلافها (كالحبوب والثمار والدقيق والحديد والأقمشة والورق والأدوية واللحوم وغيرها، أما ما لا يمكن ضبط صفاته كالجواهر والمعادن النفيسة فلا يجوز السلم فيه).
- أن يكون المسلم فيه معلوما علما نافيا للجهالة، من حيث الجنس (قمح، زيت) والنوع إن كان للجنس الواحد أكثر من نوع (قمح جزائري، كندي....) والقدر (الوزن، الكيل، العدد، الحجم) .... الصفة (جيد، رديء) ...
- أن يكون المسلم فيه مؤجلا أو إلى أجل معلوم، فلا يجوز التأجيل " إلى الحصاد " أو إلى " نزول المطر،" فإن ذلك فيه جهالة قد تفضي إلى نزاع.
- أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند حلول أجله، وذلك مما يغلب على الظن وجوده في الأسواق عند الأجل.
- أن يحدد في العقد مكان تسليم المسلم فيه إذا كان نقله يحتاج إلى مصاريف، فإذا سكت المتعاقدان عن ذلك اعتبر مكان العقد مكانا للتسليم –وهو الأصل– لا إذا تعذر ذلك فيرجع في تحديده إلى العرف.

3. الاستصناع:

أ. **تعريفه:** تتمثل هذه الصيغة في قيام المصرف بالاتفاق مع بعض أصحاب الحرف والصناعات الصغير على القيام بتصنيع أدوات أو آلات ذات مواصفات محددة بدقة مقابل أثمان متفق عليها تدفع مسبقا أو على أقساط ثم تسليم المصرف المنجزات الصناعية لبيعها بمعرفته أو بالتعاون مع جهات متخصصة أخرى.

ب. **لغة:** هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه

ت. **اصطلاحا:** فهو عقد على مبيع في ذمة وشرط عمله على الصانع، أو أنه: طلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين[1].

ث. **شروط عقد الاستصناع:** تضمن نص المعيار رقم 88 الخاص الاستصناع والاستصناع الموازي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من الشروط الواجبة لصحة عقد الاستصناع والتي من أهمها ما يلي[2]:

- بيان جنس الشيء المراد صنعه ونوعه وصفته وقدره.
- أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس إستصناعا.
- ألا يكون الشيء المطلوب صنعه مختصا بعقد أخر مشروع نصا كالسلم.

ج. **أنواع الاستصناع:**

1. **المصرف من حيث كونه مستصنعا:** يمكن أن يكون المصرف مستصنعا أي طالبا لمنتجات صناعية ذات مواصفات خاصة، وقد يمارس المصرف هذه المهمة ممولا لها من ماله الخاص أو من أموال المودعين الاستثمارية، وقد تصبح هذه المصنوعات ملكا للمصرف يتصرف فيها بالبيع أو التأجير أو غيره.

2. **المصرف من حيث كونه صانعا:** يمثل المصرف في هذه الحالة الصانع أو العامل في عقد الاستصناع، وذلك بأن تطلب منه بعض الشركات أو المؤسسات منتجات صناعية معينة، ذات مواصفات تحتاجها تلك الشركات، فيقوم هو من خلال ما يمتلكه من

[1] حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 191
[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 1431-2010، مجموعة المعايير الشرعية الصادر عن المجلس الشرعي في اجتماعه رقم 8، المدينة المنورة، 2002، ص146

شركات ومصانع، بإنتاج تلك المصنوعات أو يقوم بالتعاقد مع غيره على صنع تلك المصنوعات.

المطلب الثالث: صيغ الاجارة

هو نوع من أنواع عقود الإيجارة التي تتضمن إتاحة الملكية للمستأجر بشكل مؤقت مع إمكانية شراء الملكية في وقت لاحق

1. **الإجارة:** وتشمل هذه الصيغة تأجير الممتلكات أو المعدات أو الأصول المختلفة للجهة الممولة، ويتم دفع أجرة التأجير بشكل دوري، وبعد انتهاء فترة التأجير يمكن للجهة الممولة شراء الأصل أو الممتلك بقيمة محددة مسبقاً.
2. **أشكالها:** وهنالك شكلان من التأجير هما:

- **التأجير التشغيلي:** وهو أشبه بالشراء الإستئجاري، كما يشار إليه أن التأجير كامل، إذ أن المستحقات "الدفعات" الإجارية لا تكفي لأن يسترد المصرف (المؤجر) كامل الإنفاق الرأسمالي ويتم استرداد الباقي من خلال بيع الأصل أو إعادة تأجيره.
- **التأجير التمويلي:** وهو اتفاق قطعي لا رجوع فيه بين المصرف وعملائه، يشتري فيه المصرف أصولاً رأسمالية مثل العقار، السفينة، الطائرة وغيرها، ويؤجرها إلى عملائه مدة طويلة أو متوسطة مع احتفاظه بملكية الأصل في حين يتمتع العميل بحيازة الأصل واستخدامه لقاء تسديد مستحقات (دفعات) إيجارية محددة خلال مدة معينة، وربما يتضمن اتفاق التأجير خياراً للعميل بشراء الأصل من المصرف عند انتهاء الإجارة.

3. **صيغ الإجارة:** هي صيغ تعاقدية تستخدم في البنوك الإسلامية وتهدف إلى توفير خدمات تمويلية بدون استخدام الفائدة (الربا). تعتمد صيغ الإجارة على مبادئ المشاركة والشراكة بين البنك والعميل. هناك عدة صيغ للإجارة التي يتم استخدامها، ومنها[1]:

أ. **الإجارة التأجيرية:** يتم في هذه الصيغة تأجير العنصر أو الأصل للعميل لفترة زمنية محددة وبمقابل مالي ثابت. يتم تحديد شروط الإجارة مثل المدة والأجرة (الإيجار) وأي شروط أخرى في عقد الإيجار. عند نهاية فترة الإيجار، يمكن للعميل شراء العنصر بسعر محدد مسبقًا.

[1] عبد الرزاق رحيم جدي الهيثي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص56

ب. **الإجارة التمليكية:** تستخدم هذه الصيغة عندما يكون الهدف من الإجارة هو شراء العنصر بنهاية فترة الإيجار. في هذه الحالة، يتم توقيع عقد الإيجار بشروط تتضمن خيار للعميل لشراء العنصر بعد انتهاء فترة الإيجار بسعر محدد.

ت. **الإجارة المتوالية:** تعتبر هذه الصيغة تركيبة من الإجارة والبيع. يتم في البداية تأجير العنصر للعميل، وعند انتهاء فترة الإيجار وبناءً على اتفاق سابق، يتم بيع العنصر للعميل بسعر محدد.

4. **استخدامها:** تستخدم صيغ الإجارة في البنوك الإسلامية لتوفير خدمات تمويلية شرعية للعملاء. هناك عدة طرق يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لتطبيق صيغ الإجارة، وتشمل[1]:

أ. **تمويل الأصول:** يستخدم البنك الإسلامي صيغة الإجارة لتمويل شراء الأصول المعينة.

ب. **تمويل المركبات:** يمكن للبنوك الإسلامية استخدام صيغ الإجارة لتمويل شراء السيارات والمركبات.

ت. **تمويل المعدات والآليات:** يستخدم البنك الإسلامي صيغ الإجارة لتمويل شراء المعدات والآليات المختلفة المطلوبة في العمليات التجارية والصناعية.

ث. **تمويل المشاريع:** يمكن للبنوك الإسلامية استخدام صيغ الإجارة لتمويل المشاريع والأعمال التجارية.

[1] محمد على محمد أحمد البنا، القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص98

خاتمة الفصل

توصلنا في هذا الفصل إلى فهم أعمق للإطار النظري للمصارف الإسلامية ودورها الهام في تقديم خدمات مالية متوافقة مع المبادئ الشرعية الإسلامية. قمنا بتسليط الضوء على مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها وتطورها في الجزائر، وأكدنا على أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

كما تناولنا الموارد والوظائف التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في تقديم خدماتها، واستعرضنا أيضًا خصائص وأنواع هذه المصارف. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بمناقشة صيغ التمويل الإسلامي المتبعة وتنوعها، مما يعكس المرونة والتكيفية لهذا القطاع المالي.

تؤكد النتائج المستخلصة من هذا الفصل على أهمية المصارف الإسلامية في تلبية احتياجات المجتمعات المسلمة وتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي. تعتبر هذه المصارف واحدة من الآليات المالية المبتكرة التي تساهم في تعزيز العدالة والتنمية المستدامة.

الفصل الثالث: الصيرفة الإسلامية في البنوك الإسلامية

مقدمة الفصل

تتميز البنوك الإسلامية بدورها الفعال في تقديم الخدمات المالية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتعتبر صيرفة البنوك الإسلامية من الجوانب الأساسية لعمل هذه المؤسسات المالية. تركز هذه المؤسسات على توفير حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع القيم الإسلامية للأفراد والشركات، وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة المالية.

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف صيرفة البنوك الإسلامية، مع التركيز على البنك الوطني الجزائري لولاية البيض كمثال. سنقدم مقدمة عن البنك الوطني الجزائري لولاية البيض ونتعرف على الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة المالية. بعد ذلك، سنتناول صيرفة البنوك الإسلامية ونستعرض صيغ المرابحة والادخار التي تعتمدها هذه المؤسسات لتلبية احتياجات العملاء.

سنتابع أيضًا بإحصائيات حول الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لولاية البيض، مع التركيز على الخدمات المتعلقة بصيغة المرابحة والادخار. سيتيح لنا ذلك فهم أفضل للمجموعة المتنوعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المؤسسة ودورها في تلبية احتياجات العملاء.

يعتبر هذا الفصل فرصة للتعرف على البنك الوطني الجزائري لولاية البيض كمؤسسة مالية تعتمد صيرفة البنوك الإسلامية، وكذلك لفهم أهمية تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في القطاع المصرفي. سيساهم هذا في توسيع معرفتنا بتطور وأداء البنوك الإسلامية، ويساعد في دعم جهود تطوير وتعزيز هذا النموذج المالي المتميز.

المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري لولاية البيض

البنك الوطني الجزائري يعد من البنوك الرائدة في الجزائر، حيث يقدم خدمات مالية شاملة لمختلف القطاعات. يتميز البنك بقدرته على منح القروض بأنواعها المختلفة، مما يدعم النشاط الاقتصادي ويسهم في تنمية الأعمال والمشاريع.

المطلب الأول: تقديم للبنك الوطني الجزائري لولاية البيض

تأسس البنك الوطني الجزائري في عام 1966 كبنك حكومي وطني في الجزائر. وكان الهدف من إنشائه هو تقديم الخدمات المصرفية لدعم التنمية الاقتصادية في البلاد.

وفي الآونة الأخيرة، بدأ البنك الوطني الجزائري في اعتماد منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك لتلبية احتياجات العملاء الذين يبحثون عن حلول مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتعد وكالة البيض التي اعتمدت في معاملاتها مؤخرا على هذه المنتجات، واحدة من العديد من الفروع والوكالات التي تديرها البنك الوطني الجزائري في جميع أنحاء البلاد.

يتواجد بنك الوطني الجزائري في البيض لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وتوفير الخدمات المالية للأفراد والشركات في المنطقة. ويتميز فرع البنك الوطني الجزائري لولاية البيض بتقديم خدماته عبر فريق من المتخصصين والخبراء في الصيرفة والتمويل وإدارة الأموال، مما يمنح العملاء الدعم والمساندة التي يحتاجونها في تحقيق أهدافهم المالية.

يقدم البنك الوطني الجزائري لولاية البيض مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية بما في ذلك الحسابات الجارية والحسابات التوفيرية وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية والقروض التجارية وغيرها من الخدمات المصرفية الأساسية. كما يوفر البنك خدمات الصيرفة الإسلامية بناءً على توجه العديد من العملاء إلى هذا النوع من الخدمات المالية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لولاية البيض

يُعد البنك الوطني الجزائري البنك الوطني الجزائري من البنوك الرائدة في الجزائر ويحتل مركزًا مرموقًا في قطاع الخدمات المصرفية. وتشمل خدمات البنك تقديم القروض والحسابات الجارية وتحويل الأموال والبطاقات الائتمانية والخدمات المصرفية الإلكترونية وغيرها الكثير.

ويقع فرع البنك الوطني الجزائري في البيض ضمن فروع البنك في مختلف مناطق الجزائر، حيث يوفر خدماته للعملاء بطريقة فعالة ومنظمة. ويعمل البنك بموجب هيكل تنظيمي متطور يساعد على توفير خدماته بكفاءة وفعالية.

يتألف الهيكل التنظيمي لفرع البنك الوطني الجزائري في البيض من مجموعة من الأقسام والإدارات التي تعمل بشكل متكامل لتوفير أفضل خدمة مصرفية ممكنة. ويتضمن الهيكل التنظيمي إدارات الموارد البشرية والمحاسبة والمراجعة الداخلية والتمويل والخدمات المصرفية وغيرها من الإدارات الأخرى المهمة.

ويعد الهيكل التنظيمي لـ البنك الوطني الجزائري في البيض مهمًا جدًا لتحقيق أهداف البنك وتلبية احتياجات العملاء بكفاءة وجودة عالية.

شكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري لولاية البيض

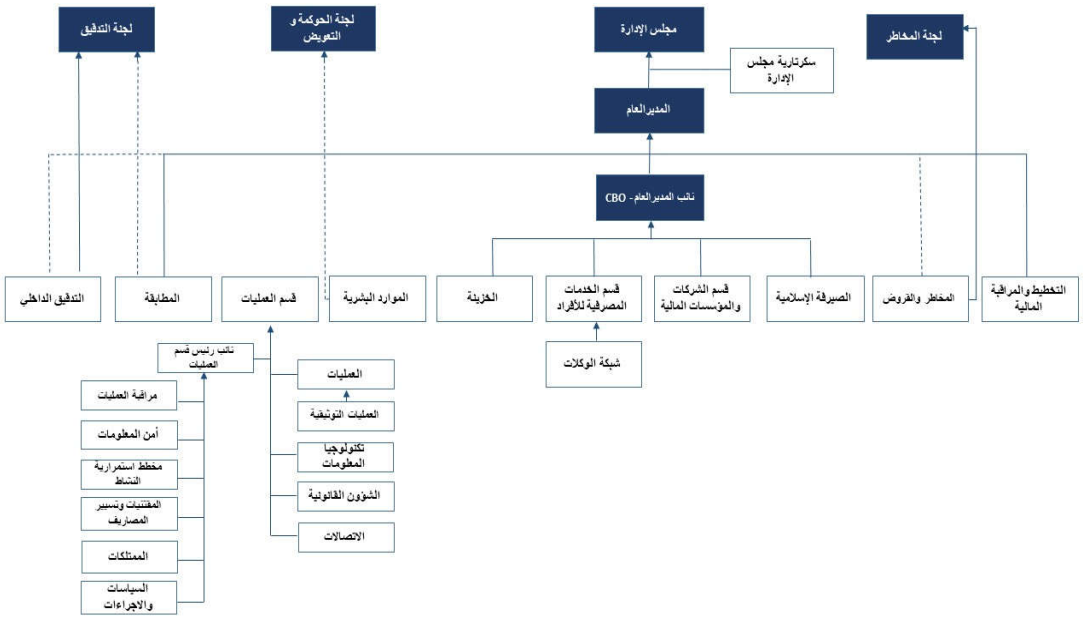

المصدر: موظف من البنك الوطني الجزائري– وكالة البيض –

المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية

يوفر البنك الوطني الجزائري فرع البيض خدمات الصيرفة الإسلامية كخيار للعملاء الذين يفضلون التعامل بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتتضمن هذه الخدمات منتجات الودائع والتمويل والاستثمار والتحويلات المالية وغيرها، وتعمل البنوك الإسلامية بشكل مختلف عن البنوك التقليدية حيث يتم تطبيق مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر، بدلاً من فرض الربح. وتتوافق الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك الوطني الجزائري فرع البيض مع المعايير الشرعية الإسلامية والقواعد الشرعية في تقديم الخدمات المالية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات والمتخصصين المعتمدين في هذا المجال.

المطلب الأول: صيغة المرابحة

صيغة المرابحة هي إحدى صيغ الصيرفة الإسلامية التي تستخدمها البنك الوطني الجزائري فرع البيض. تعتبر المرابحة شكلًا من أشكال التمويل التعاوني حيث يتم توفير تمويل للعميل بموجب عقد مرابحة يتضمن تقسيم الربح والخسارة بين البنك والعميل[1].

الفرع الأول: مرابحة تجهيزات

1. تعريف مرابحة التجهيزات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض:

تقدم البنك الوطني الجزائري فرع البيض خدمة تمويل تجهيزات الأعمال التجارية والصناعية والخدمية من خلال صيغة المرابحة، وهي صيغة تمويل شائعة في الصيرفة الإسلامية.

يمكن لعملاء البنك الوطني الجزائري فرع البيض الاستفادة من هذه الخدمة لتمويل تجهيزات الأعمال التجارية والصناعية والخدمية، بما يتناسب مع احتياجاتهم وظروفهم المالية، وذلك وفقاً لشروط وأحكام البنك المعتمدة.

تقدم البنك الوطني الجزائري فرع البيض خدمة المرابحة لتجهيزات الأفراد المقيمين في الجزائر والذين تزيد أعمارهم دون 70 عامًا ودخلهم الثابت يساوي أو يزيد عن 40,000 دينار جزائري. يتمثل المستفيد الرئيسي في هذه الخدمة في الأفراد الذين يحتاجون إلى تمويل لشراء أجهزة منزلية أو تجهيزات أخرى. يعمل البنك على شراء هذه التجهيزات من الموردين، ثم يبيعها للعملاء بسعر يشمل هامش ربح متفق عليه مسبقًا، ويتم تقسيم المبلغ المدفوع عن طريق أقساط شهرية ثابتة تمتد لفترة تتراوح بين 12 إلى 36 شهرًا.

[1] أحمد سالم ملحم، مرجع سبق ذكره، ص25

من بين المزايا المقدمة في خدمة المرابحة لتجهيزات البنك الوطني الجزائري فرع البيض هو سقف التمويل الذي يصل إلى 90٪ من سعر التجهيزات والذي يمنح العملاء القدرة على شراء ما يحتاجونه بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، تتم معالجة ملفات العملاء بسرعة خلال 05 أيام، وتوفر الخدمة هامش ربح تنافسي للعملاء. في النهاية، فإن خدمة المرابحة لتجهيزات البنك الوطني الجزائري فرع البيض هي خيار مواتي للأفراد الذين يرغبون في شراء التجهيزات اللازمة بسهولة وبأقساط شهرية ميسرة.

2. خطوات إجراء مرابحة التجهيزات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض[1]:

إجراء مرابحة التجهيزات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض يتطلب اتباع الخطوات التالية:

1. **تحديد نوع التجهيزات:** يجب على المستفيد تحديد نوع التجهيزات التي يرغب في شرائها وتحديد قيمتها.
2. **تقديم طلب التمويل:** يقوم المستفيد بتقديم طلب للحصول على تمويل لشراء التجهيزات إلى فرع البنك الوطني الجزائري لولاية البيض.
3. **تقديم المستندات المطلوبة:** يجب تقديم المستندات المطلوبة لإثبات هوية المستفيد ومصداقية دخله ومعلومات البائع والتجهيزات المراد شراؤها.
4. **التقييم الائتماني:** يقوم فرع البنك الوطني الجزائري لولاية البيض بتقييم الائتماني للمستفيد والبائع للتأكد من قدرتهم على الالتزام بالتزاماتهم.
5. **الموافقة والتوقيع على العقد:** بعد التقييم الائتماني والموافقة على التمويل، يتم التوقيع على العقد بين المستفيد والبنك الوطني الجزائري لولاية البيض، والذي يتضمن شروط المرابحة بما في ذلك المبلغ والفترة الزمنية والأقساط.
6. **شراء التجهيزات:** يقوم البنك الوطني الجزائري لولاية البيض بشراء التجهيزات من المورد المحدد من قبل المستفيد.
7. **سداد الأقساط:** يقوم المستفيد بدفع الأقساط المتفق عليها بشكل شهري البنك الوطني الجزائري لولاية البيض حتى استكمال سداد الدين.

3. شروط إجراء مرابحة التجهيزات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض[2]:

[1] المستشار القانوني للشباك الإسلامي BNA البيض
[2] المستشار القانوني للشباك الإسلامي BNA البيض

تشترط بنوك الصيرفة الإسلامية مثل البنك الوطني الجزائري فرع البيض، توفر الشروط التالية لدى العميل أو طالب القرض لإجراء مرابحة التجهيزات:

1. يجب أن يكون العميل أو المقترض مواطن جزائري أو مقيم في الجزائر.
2. يجب أن يكون عمر العميل أو المقترض أقل من 70 عامًا.
3. يجب أن يكون لدى العميل أو المقترض دخل ثابت ومنتظم يفوق 40,000 دينار جزائري.
4. يجب أن يكون لدى العميل أو المقترض سجل ائتماني نظيف وخالي من أي تعثرات في السداد.
5. يجب على العميل أو المقترض توفير ضمانات شخصية أو عينية تكفي قيمة التمويل المراد الحصول عليه.
6. يجب أن يكون العميل أو المقترض قادرًا على دفع الأقساط الشهرية في المواعيد المحددة.
7. يجب عدم وجود أي مخالفات شرعية في نشاطات العميل أو المقترض.

يتم التحقق من هذه الشروط قبل إجراء المرابحة للتجهيزات ومنح التمويل اللازم للعميل أو المقترض.

الفرع الثاني: مرابحة السيارات

1. تعريف مرابحة السيارات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض

تعد مرابحة السيارات واحدة من أشهر المنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك، وتهدف إلى توفير التمويل اللازم لشراء سيارة جديدة أو مستعملة، وذلك بموجب عقد مرابحة بين البنك والعميل.

2. خطوات إجراء مرابحة السيارات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض[1]:

خطوات إجراء مرابحة السيارات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض:

1. الاتصال بفرع البنك في البيض لتقديم طلب المرابحة وتحديد المبلغ المطلوب.
2. تقديم الوثائق المطلوبة لإثبات الهوية والدخل والعمر والحالة الاجتماعية.
3. اختيار السيارة المطلوبة وتحديد سعر الشراء المتفق عليه مع الوكيل.
4. يقوم البنك بشراء السيارة من الوكيل وتسجيلها باسم البنك.

[1] المستشار القانوني للشباك الإسلامي BNA البيض

5. يتم تحديد فترة سداد القرض والأقساط الشهرية المتفق عليها مسبقاً.

6. يتم دفع الأقساط الشهرية في موعدها حتى استكمال سداد القرض.

يتم تطبيق نظام المرابحة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويتم احتساب الربح بنسبة ثابتة متفق عليها مسبقًا بين البنك والعميل. يتمتع العملاء بعدة مزايا مثل سقف التمويل الذي يصل إلى 85٪ من سعر السيارة، ومعالجة سريعة لملفاتهم في فترة لا تتجاوز 5 أيام، بالإضافة إلى هامش ربح تنافسي يجعل المرابحة للسيارات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض خيارًا مثاليًا للأشخاص الذين يرغبون في شراء سيارة جديدة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية[1].

3. شروط إجراء مرابحة السيارات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض:

تتطلب مرابحة السيارات في البنك الوطني الجزائري فرع البيض توفر بعض الشروط والمتطلبات، وهي:

1– أن يكون العميل أو المقترض مواطن جزائري أو مقيم في الجزائر.

2– أن يكون عمر المقترض أقل من 70 عامًا.

3– أن يتوفر لدى المقترض دخل ثابت ومنتظم يفوق الحد الأدنى المحدد وهو 40 ألف دينار جزائري.

4– أن تكون السيارة التي يتم تمويلها جديدة أو مستعملة لم تتجاوز عمرها 5 سنوات.

5– أن يكون السعر المباع به متفق عليه مسبقًا بين العميل والبنك.

6– توفير جزئي من القيمة المبيعة للسيارة كدفعة مقدمة.

يجب على المقترض الالتزام بأداء الأقساط بانتظام وفي المواعيد المحددة وفقاً للجدول المتفق عليه.

المطلب الثاني: صيغة الادخار

صيغة الادخار في البنك الوطني الجزائري فرع البيض هي خدمة مصرفية تتيح للعملاء إيداع أموالهم لدى البنك بغرض الادخار، وتتوفر هذه الخدمة للأفراد والشركات والمؤسسات.

[1] المستشار القانوني للشباك الإسلامي BNA البيض

الفرع الأول: دفتر التوفير الإسلامي

دفتر التوفير الإسلامي هو خدمة تقدمها البنك الوطني الجزائري فرع البيض وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. يتيح هذا الدفتر للعملاء إمكانية الادخار بطريقة حلال، حيث يتم توفير عائد على الودائع بطريقة متفق عليها مسبقاً بين العميل والبنك.

يمكن للعملاء فتح دفتر التوفير الإسلامي بمبلغ يتراوح بين 500 دج و100,000 دج، ويمكن الإيداع والسحب من الدفتر في أي وقت يرغب فيه العميل. كما يتم توفير فوائد على الودائع بنسبة محددة تتفق عليها مسبقاً بين البنك والعميل، ويتم توزيع هذه الفوائد بشكل دوري على الودائع المودعة في الدفتر.

1- تعريف دفتر التوفير الإسلامي: دفتر التوفير الإسلامي هو حساب إيداع مصرفي يتبع نظام المضاربة، ويسمح للعملاء بالحصول على عوائد مالية على الأموال المودعة فيه. يعتمد حساب التوفير الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل، حيث يتم استثمار أموال العميل في مشاريع تجارية واستثمارية مختلفة، ويتم تقاسم الأرباح والخسائر بين البنك والعميل وفق نسب معينة. يتيح دفتر التوفير الإسلامي للعملاء الحصول على عوائد مالية دون تحمل أي رسوم أو فوائد ربوية، ما يجعله خيارًا شائعًا في البنوك والمؤسسات المالية التي تتبع نظام المصارفة الإسلامية.

2- شروط فتح دفتر حساب التوفير الإسلامي: يتوجب على المستثمر الراغب في فتح حساب التوفير الإسلامي في فرع البنك الوطني الجزائري لولاية البيض الالتزام بالشروط التالية[1]:

- أن يكون المستثمر حاملاً للجنسية الجزائرية.
- أن يكون المستثمر قد بلغ سن الرشد، وفي حالة كونه قصيراً، يتم تعبئة استمارة إفتتاح حساب توفير إسلامي بإذن من الوصي القانوني.
- تقديم وثائق رسمية تثبت هوية المستثمر، مثل بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر الجزائري.
- تقديم وثيقة تثبت الإقامة الحالية للمستثمر.
- تقديم شهادة ميلاد أو وثيقة رسمية تثبت تاريخ الميلاد.

[1] المستشار القانوني للشباك الإسلامي BNA البيض

- الحد الأدنى للإيداع المطلوب لفتح حساب التوفير الإسلامي لا يقل عن 10.000دج عند فتح الحساب.
- يجب الالتزام بشروط الحساب الإسلامي، وهي التعامل بمبدأ المضاربة، وعدم الحصول على فوائد ثابتة أو محرمة شرعًا، وعدم الاستثمار في الأنشطة المحرمة.

3- كيفية عمل حساب التوفير الإسلامي: حساب التوفير الإسلامي هو حساب إيداع يستخدم للتوفير والاستثمار على أساس مبدأ المضاربة، وهو مخصص للأفراد حاملي الجنسية الجزائرية والقصر الممثلين من طرف أوصيائهم.

4- مزايا حساب دفتر التوفير الإسلامي: يتميز حساب دفتر التوفير الإسلامي لدى البنك الوطني الجزائري فرع البيض بالعديد من المزايا، ومن أبرزها[1]:

- **توافر عائد مضمون**: يتيح حساب التوفير الإسلامي الحصول على عائد مضمون.
- **عدم تحمل المخاطر**: يعتبر حساب التوفير الإسلامي منتجًا مصرفيًا مبتكرًا.
- **الحد الأدنى للإيداع**: يتيح حساب التوفير الإسلامي للعملاء إيداع مبلغ بسيط.
- **عدم وجود رسوم**: يعد حساب التوفير الإسلامي مجانيًا من أي رسوم أو عمولات.
- **سهولة الاستخدام**: يمكن للعملاء إجراء عمليات الإيداع والسحب والتحويلات بسهولة.
- **التحكم الكامل**: حيث يتمكنون من إجراء عمليات السحب والتحويلات في أي وقت.
- **الأمان**: يضمن البنك الوطني الجزائري فرع البيض الأمان التام للأموال المودعة في حسابات التوفير الإسلامية.

5- المواد المتعلقة باتفاقية فتح حساب التوفير الإسلامي[2]: تتضمن 17 مادة وهي كالآتي:

- **المادة 1**: تهدف الاتفاقية الحالية الى تحديد شروط فتح وتسيير وغلق حساب التوفير الإسلامي، الى جانب حقوق والتزامات الطرفين المتعاقدين.

[1] موظف من بنك BNA
[2] المستشار القانوني للشباك الإسلامي BNA البيض

- **المادة 2**: يتم فتح حساب توفير إسلامي من طرف أشخاص طبيعيين (خواص) مقيمين وغير مقيمين تؤدي عملية فتح حساب توفير إسلامي الى إصدار دفتر توفير و/أو بطاقة توفير.
- **المادة 3**: يتوجد على الزبون عند فتح حساب توفير إسلامي ما يلي:
  - تقديم كل الوثائق الإدارية المطلوبة من طرف البنك.
  - الموافقة على اتفاقية فتح الحساب وتوقيعها.
  - الإمضاء على نموذج التوقيع.
  - الموافقة على الملحق // لحساب التوفير الإسلامي بأرباح.
- **المادة 4**: يسجل الحساب المفتوح باسم صاحبه كل العمليات التي يسمح القيام بها من طرف الزبون أو وكيله (وكلائه) المعنيين بشكل قانوني.
- **المادة 5**: يمكن إجراء الإيداعات على هذا الحساب نقدا أو عن طريق عملية التحويل من حسابات صكوك أو حسابات توفير للبنك الوطني الجزائري، لدى الوكالة التي اختارها موطنا أو أية وكالة خاصة بالبنك.
- **المادة 6**: يتم إيداع مبلغ 10 000 دج على الأقل عند فتح حساب التوفير الإسلامي.
- **المادة 7**: تعتبر الأموال المودعة في حساب التوفير الإسلامي، مبالغ مودعة على مستوى البنك من طرف الأشخاص الطبيعيين، مع حق سحب كل أو جزء من أموالهم في أي وقت بدون أي زيادات وفق مبدأ القرض الحسن.
- **المادة 8**: يتحصل صاحب حساب التوفير الإسلامي للشباب على الأرباح بعد التوقيع على الاتفاقية (الملحق) // والموافقة على شروط، موعد ومفتاح توزيع الأرباح.
- **المادة 9**: يمكن إجراء عمليات الدفع والسحب بشكل حر ودون أن تعرض الحسابات الوضعية مدينة.

- **المادة 10**: يتم تحريك حساب التوفير الإسلامي عن طريق عمليات الدفع أو السحب النقدية كما يمكنه أيضا تسجيل عمليات ذات طبيعة أخرى غير تجارية (التحويل وإصدار شيكات البنك على مستوى الوكالات).
- **المادة 11**: تخضع العمليات التي يتم إجراؤها في حساب التوفير الإسلامي لعمولات وفقا الشروط البنك السارية المفعول بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- **المادة 12**: في حالة ضياع أو سرقة دفتر التوفير الإسلامي أو بطاقة التوفير، يتوجب على صاحب الحساب تبليغ الوكالة ماسكة الحساب بشكل فوري وإيداع طلب معارضة مكتوب على دفتر التوفير الإسلامي البنكي أو بطاقة التوفير المفقودة(ة) أو المسروق(ة)، مع تصريح بالضياع أو السرقة، صادر من طرف السلطات المختصة.
- **المادة 13**: يتم غلق حساب التوفير الإسلامي على النحو التالي:
  - بموجب طلب مكتوب مصاغ من طرف صاحب الحساب موجه للوكالة الماسكة للحساب.
  - بمبادرة من البنك في حالة عدم احترام شروط الاتفاقية الحالية من طرف صاحب الحساب.
  - تعتبر كيفيات غلق حساب التوفير الإسلامي نفس الكيفيات المطبقة على حسابات التوفير التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- **المادة 14**: ينبغي إجراء عملية غلق حساب التوفير الإسلامي لدى الوكالة الماسكة للحساب، وذلك للتأكد من الرصيد الكافي (على الأقل 3000 دج) بغية التكفل بمجمل التكاليف المحتملة التي يمكن حدوثها بعد غلق الحساب.
- **المادة 15**: كل تعديل في شروط الاتفاقية الحالية يتم بموجب ملحق موقع من قبل كلا الطرفين.
- **المادة 16**: كل نزاع ناجم عن تنفيذ، عدم تنفيذ أو تفسير أحكام الاتفاقية الحالية، يتم تسويته بالطرق الودية، وفي حالة تعذر التسوية الودية، يحال النزاع الى المحكمة المختصة إقليميا.

- **المادة 17**: في حالة عدم احترام ينود الاتفاقية الحالية من طرف صاحب الحساب، يحق للبنك فسخ الاتفاقية الحالية من طرف واحد.

الفرع الثاني: دفتر توفير إسلامي خاص بالشباب

يتيح حساب توفير الشباب الإسلامي للأفراد تحقيق الأهداف المالية المختلفة، سواء كانت لتحقيق الاستقلال المالي، أو تحقيق الأهداف المالية الطويلة الأجل مثل الزواج أو شراء المنزل أو تحقيق الأحلام الأخرى. وهو حساب مصمم لتلبية احتياجات الشباب المالية وتحفيزهم على الاستثمار بطريقة إسلامية مبتكرة.

1- تعريف حساب توفير الشباب الإسلامي

حساب التوفير الإسلامي "للشباب" هو حساب يستهدف فئة الشباب ويتميز بتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- مزايا فتح حساب توفير الشباب الإسلامي[1]:

عند فتح حساب توفير الشباب الإسلامي، يمكن للأفراد الاستفادة من العديد من المزايا التي تقدمها البنوك الإسلامية، ومن بين هذه المزايا:

1- عائد مجزي: حيث يتم توزيع الأرباح بنسبة محددة على المودعين وفقاً للأرباح التي تحققها.

2- عدم وجود فوائد ربوية: يتميز حساب توفير الشباب الإسلامي بعدم وجود فوائد ربوية.

3- سهولة الاستثمار: الاستثمار في التمويل الإسلامي بطري.

3- شروط فتح حساب توفير الشباب الإسلامي

يختلف شروط حساب توفير الشباب الإسلامي في البنك الوطني الجزائري لولاية البيض قليلاً عن شروط الحساب العادي للكبار. ومن بين الشروط الأساسية لفتح حساب توفير الشباب الإسلامي في البنك الوطني الجزائري لولاية البيض:

1. **العمر**: يجب أن يكون الطفل قاصر
2. **المدخرات الشهرية الحد الأدنى**: يجب أن يكون المبلغ الذي يتم إيداعه في الحساب كحد أدنى 10000 دج.

[1] المستشار القانوني للشباك الإسلامي BNA البيض

3. **الفترة الزمنية:** يتم تحديد فترة الادخار وفقًا لرغبة العميل ومن 3 أشهر إلى 5 سنوات.
4. **تعهدات العميل:** يتعهد العميل بعدم السحب من الحساب قبل انتهاء فترة الادخار المحددة.
5. **الإيداع:** يجب إيداع الأموال النقدية في الحساب عن طريق الإيداع النقدي أو التحويل البنكي.
6. **تحديث البيانات:** يجب على العميل تحديث بياناته الشخصية بانتظام لتجنب أي مشاكل في المستقبل.
7. **التزامات أخرى:** يتعين على العميل الالتزام بجميع الشروط والأحكام المنصوص عليها في عقد الحساب.

4- المواد المتعلقة باتفاقية فتح حساب التوفير الإسلامي: تتضمن 23 مادة وهي كالآتي[1]:

- **المادة 1:** تهدف الاتفاقية الحالية الى تحديد شروط فتح وتسيير وغلق الحساب على دفتر التوفير الإسلامي الخاص بالشباب، الى جانب حقوق والتزامات الطرفين المتعاقدين.
- **المادة 2:** يتم فتح هذا الدفتر لفائدة القاصر من طرف أشخاص طبيعيين (خواص) من جنسية جزائرية، مقيمين وغير مقيمين، ومتمتعين بكافة الحقوق.
- **المادة 3:** الطفل القاصر هو أي فرد من أحد الجنسين يقل عمره عن سن الرشد القانوني ويخضع لنظام الإدارة الشرعية للأب أو الأم أو النائب الشرعي وذلك طبقا للمادة 82 من قانون الأسرة والمادة 44 من قانون المدني.
- **المادة 4:** يتعين على الولي الشرعي عند فتح حساب توفير إسلامي خاص بالشباب ما يلي:
  - تقديم كل الوثائق الإدارية المطلوبة من طرف البنك.
  - الموافقة على اتفاقية فتح الحساب وتوقيعها.
  - الإمضاء على نموذج التوقيع.
  - الامتناع عن منح وكالة للغير.
  - الموافقة على الملحق // لحساب التوفير الإسلامي للشباب بأرباح.
- **المادة 5:** تنتهي ممارسة الولاية بخصوص الاتفاقية الحالية في الحالات التالية:

[1] المستشار القانوني للشباك الإسلامي BNA البيض

- بلوغ السن القانوني للقاصر.
- الوفاة، العجز، أو المنع الولي.
- منح الولاية الشرعية للغير بموجب قرار قضائي.

- **المادة 6**: يتعين على الولي تقديم الوثائق الحالية:
  - نسخة من بطاقة تعريف الوطنية السارية المفعول.
  - شهادة إقامة للولي.
  - شهادة عائلية.
  - شهادة ميلاد القاصر.
  - شهادة وفاة الأب، أو قرار صادر عن العدالة يمنح الولاية للغير.
- **المادة 7**: تعتبر الأموال المودعة في حساب التوفير الإسلامي للشباب، كمبالغ مودعة على مستوى البنك من طرف الأشخاص الطبيعيين، مع الحق سحب كل أو جزء من أموالهم في أي رقت بدون أي زيادات وفق مبدأ القرض الحسن.
- **المادة 8**: يستفيد صاحب حساب التوفير الإسلامي للشباب من الأرباح بعد توقيعه اتفاقية الاستثمار وقبوله بالشروط، مدة الاستثمار (الإيداع) وحصة تقاسم الأرباح.
- **المادة 9**: يمكن إجراء الإيداعات على هذا الحساب نقدا أو عن طريقة عملية التحويل من حساب صكوك أو حساب التوفير للبنك الوطني الجزائري، لدى الوكالة التي اختارها موطنا أو أية وكالة خاصة بالبنك.
- **المادة 10**: يتم إيداع 10 000 دج على الأقل عند فتح حساب التوفير الإسلامي للشباب.
- **المادة 11**: يتحصل صاحب حساب التوفير الإسلامي على الأرباح بعد التوقيع على الاتفاقية (الملحق) // والموافقة على شروط، موعد، ومفتاح توزيع الأرباح.
- **المادة 12**: يمكن إجراء عمليات الدفع والسحب بشكل حر ودون أن تعترض الحسابات لوضعية مدنية.

- **المادة 13**: يتم تحريك الحساب التوفير الإسلامي للشباب عن طريق عمليات الدفع أو سحب النقدية، كما يمكن تسجيل عمليات ذات طبيعة أخرى وصفة غير تجارية (التحويل وإصدار شيكات البنك على مستوى الوكالات).
- **المادة 14**: تخضع العمليات التي يتم إجراؤها في حساب التوفير الإسلامي للشباب لعمولات وفقا للشروط المعمول بها في البنك، ما لم تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **المادة 15**: يتم إعفاء حساب التوفير "الشباب" من تكاليف مسك الحساب.
- **المادة 16**: ينقضي سير حساب التوفير الإسلامي الخاص بالشباب بناء على إمضاء الولي الشرعي عند بلوغ صاحب الحساب السن القانوني.
- **المادة 17**: في حالة ضياع أو سرقة دفتر التوفير الإسلامي الخاص بالشباب أو /بطاقة التوفير، يتوجب على الولي الشرعي أو صاحب الحساب بعد بلوغه السن القانوني تبليغ فورا الوكالة الماسكة للحساب وإيداع طلب معارضة مكتوبة على دفتر التوفير الإسلامي البنكي أو بطاقة التوفير المفقودة أو المسروقة، مع تصريح بالضياع أو السرقة، صادر من طرف السلطات المختصة.
- **المادة 18**: يحق لصاحب الحساب (البالغ السن القانوني) الاستفادة من المزايا الممنوحة للموفرين.
- **المادة 19**: عند بلوغ الطفل القاصر السن القانوني، ينبغي غلق حساب التوفير الإسلامي الخاص بالشباب وتعويضه بحساب توفير إسلامي للبنك الوطني الجزائري، حيث تتم عملية فتحه بموجب اتفاقية حساب جديدة مبرمة طبقا للشروط المعمول بها في البنك.
- **المادة 20**: يتم غلق حساب التوفير الإسلامي الخاص بالشباب على النحو الآتي:
  - بموجب طلب مكتوب مصاغ من طرف الولي الشرعي أو صاحب الحساب عند بلوغه السن القانوني يقدم للوكالة الماسكة للحساب.
  - عند وفاة الطفل القاصر صاحب الحساب.
  - عند بلوغ صاحب الحساب السن القانوني.

- تعتبر كيفية غلق حساب التوفير نفس الكيفية المطبقة على حسابات التوفير التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

- **المادة 21**: ينبغي إجراء عملية غلق حساب التوفير الإسلامي لدى الوكالة التي تم اختيارها كموطن للحساب وذلك للتأكد من الرصيد الكافي (على الأقل 3000 دج) بغية التكفل بمجمل التكاليف المحتملة التي يمكن حدوثها بعد غلق الحساب.
- **المادة 22**: كل تعديل لشروط الاتفاقية الحالية يكون موضوع ملحق موقع من قبل كلا الطرفين.
- **المادة 23**: في حالة أي نزاع ناجم عن التنفيذ، عدم التنفيذ أو تفسير أحكام الاتفاقية الحالية، يتفق الطرفان على إيجاد حل ودي، وفي حالة تعذر تسوية النزاع بشكل ودي، يعرض النزاع على المحكمة المختصة إقليميا.
- **المادة 24**: في حالة عدم احترام بنود الاتفاقية الحالية من طرف صاحب الحساب، يحق للبنك فسخ الاتفاقية الحالية من طرف واحد.

يصرح الولي الشرعي أنه قد اطلع على الشروط العامة المتعلقة بفتح، تسيير وغلق حساب التوفير إسلامي خاص بالشباب المنصوص عليها في مواد الاتفاقية والتزم بالموافقة عليها دون أي تحفظ[1].

المبحث الثالث: إحصائيات حول الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لولاية البيض

تتميز خدمات البنك الوطني الجزائري لولاية البيض بالسهولة والوضوح في الاستخدام، حيث تتوفر للعملاء خدمات الإنترنت والجوال المتكاملة التي تساعدهم في إدارة حساباتهم المصرفية والتحكم فيها من أي مكان وفي أي وقت. وتستخدم التكنولوجيا الحديثة والتي تضمن تأمين البيانات الحساسة للعملاء.

المطلب الأول: الخدمات المقدمة حول صيغة المرابحة

صيغة المرابحة هي نموذج تمويل إسلامي يستخدم في العديد من البلدان الإسلامية ويستند إلى مبادئ شرعية. تتميز صيغة المرابحة بعدة خدمات يقدمها البنك الوطني الجزائري فرع البيض، ومن بين هذه الخدمات:

[1] المستشار القانوني للشباك الإسلامي BNA البيض

1. **تمويل المشاريع:** تتضمن هذه الخدمة توفير رأس المال اللازم لتأسيس المشاريع الجديدة أو توسيع المشاريع الحالية.
2. **تمويل العقارات:** يتم تقديم خدمات تمويل العقارات بواسطة صيغة المرابحة. يمكن للأفراد والشركات الحصول على تمويل لشراء العقارات السكنية أو التجارية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
3. **تمويل الاستهلاك:** يوفر البنك الوطني الجزائري لولاية البيض خدمات تمويل الاستهلاك للأفراد. يمكن للأفراد الحصول على تمويل لشراء السلع الاستهلاكية مثل الأجهزة الإلكترونية والأثاث وغيرها، وتتم سداد المبلغ الممول على أقساط محددة.
4. **تمويل السيارات:** تمويل شراء السيارات الجديدة أو المستعملة من خلال هذه الخدمة.
5. **تمويل الشركات:** يتم توفير تمويل رأس المال للشركات والشركاء بناءً على صيغة المرابحة.

الفرع الأول: إحصائيات مرابحة التجهيزات

جدول (3–1): إحصائيات تمويل المرابحة لشراء أجهزة كهرومنزلية

	القيمة
إجمالي عدد المرابحات	15
المبلغ الإجمالي الممول	150000
متوسط حجم المرابحة	3560
نسبة الربح السنوية	%4
متوسط مدة التمويل	3 سنوات
نسبة السداد المبكر	%10

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه، تظهر النتائج أنه تم تنفيذ 15 مرابحة لشراء أجهزة كهرومنزلية. يمكن استنتاج أن هناك طلب قوي على تمويل شراء الأجهزة الكهرومنزلية بواسطة العملاء. يجب أن يكون هناك حاجة ملحة لتلك الأجهزة وتحسين مستوى الحياة في المنطقة.

إجمالي المبلغ الممول بلغ 150,000 دج، مع متوسط حجم المرابحة يبلغ حوالي 3,560 دج لكل عملية تمويل. يشير ذلك إلى أن العملاء يطلبون تمويلًا لشراء أجهزة متنوعة وبأحجام مختلفة.

تطبق نسبة الربح السنوية 4% على هذه المرابحات، وهذا يشير إلى أن البنك الإسلامي يقدم تمويلًا بأسعار فائدة معقولة ومتناسبة مع شروط المرابحة الإسلامية.

ومدة التمويل المتوسطة حوالي 3 سنوات، وهذا يعني أن العملاء يفضلون فترة سداد مرنة تتيح لهم سداد المبلغ على فترة زمنية مناسبة وبأقساط قابلة للتحمل.

يعد خيار السداد المبكر المتاح بنسبة 10% فرصة جيدة للعملاء لتقليل فترة التمويل والحصول على تخفيض في الفوائد المستحقة.

كما يعطي فكرة عن أداء خدمة تمويل المرابحة ونجاحها في تلبية احتياجات العملاء. يمكن استخدام هذا التحليل لاتخاذ قرارات استراتيجية لتحسين خدمة تمويل المرابحة، مثل تعديل سياسات الربح أو تطوير منتجات جديدة تناسب احتياجات العملاء بشكل أفضل.

من خلال تحليل الإحصائيات، يمكن للبنك الوطني الجزائري لولاية البيض أيضًا تحديد المجالات التي يحقق فيها أداء قويًا وتحسينها، بالإضافة إلى التركيز على تعزيز نسبة العملاء الراضين من خلال تقديم خدمة عالية الجودة وتحقيق رضاهم.

جدول (3–2): تطور مرابحة التجهيزات البنك بوكالة البيض

	2022	2021	2020
عدد المرابحات	6	6	3

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري

تُظهِر الأرقام المعطاة في الجدول أعلاه، في السنوات الأخيرة، شهدت مرابحة التجهيزات في بنك وكالة البيض تطورًا ملحوظًا. فقد ارتفع عدد المرابحات من 3 في عام 2020 إلى 6 في عامي 2021 و2022. يُعد هذا التطور إشارة إيجابية على نجاح استراتيجية البنك وزيادة ثقة العملاء في خدماته المصرفية.

مرابحة التجهيزات تعد وسيلة مالية شائعة في البنوك لتمويل احتياجات الأفراد والشركات في شراء وتجهيز المعدات والأصول الثابتة. توفر البنوك مرابحات ملائمة ومرنة للعملاء، حيث يتم تحديد شروط القرض وفقًا للأهداف والظروف المحددة. ويتم تحديد سعر الربح ومدة التسديد بناءً على الاتفاق بين البنك والعميل.

بوكالة البيض تعد أحد البنوك المهمة في الجزائر، وتحظى بثقة العملاء والمستثمرين. تطور مرابحة التجهيزات في هذا البنك يعكس التزامها بتلبية احتياجات العملاء وتقديم خدمات مالية مبتكرة وموثوقة.

مع استمرار التقدم والتحسين في مرابحة التجهيزات، يمكن التوقع أن تستمر بوكالة البيض في تقديم حلول تمويلية مبتكرة وملائمة للعملاء، مما يعزز دورها كمؤسسة مصرفية رائدة في السوق المصرفية الجزائرية.

شكل رقم (3–2): تطور مرابحة التجهيزات البنك بوكالة البيض

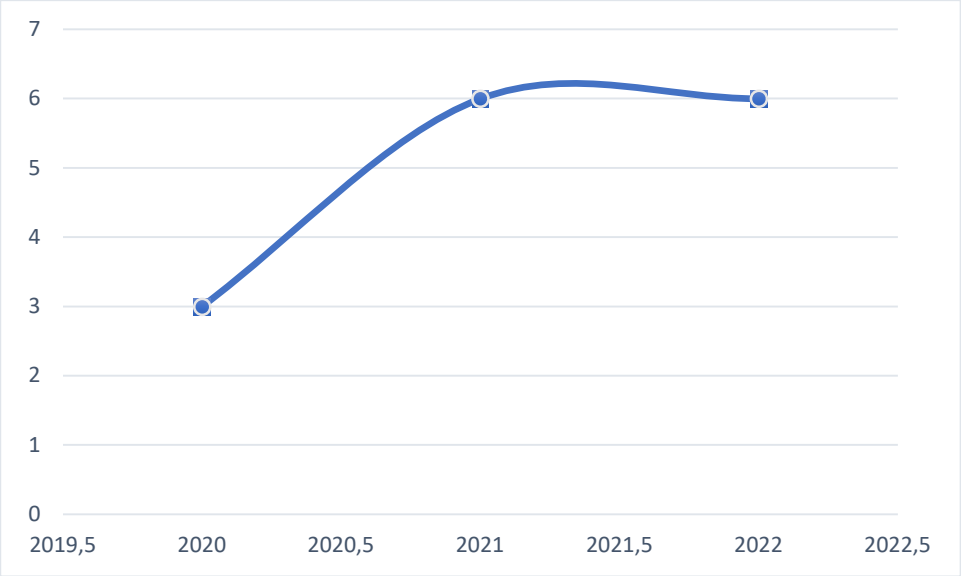

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري

جدول (3–3): إحصائيات المرابحة للتجهيزات

رقم المرابحة	نوع المرابحة	العدد
1	مرابحة تجهيزات المطبخ	4
2	مرابحة تجهيزات الحمام	1
3	مرابحة تجهيزات النوم	2
4	مرابحة تجهيزات الإلكترونيات	6
5	مرابحة تجهيزات المكيفات	2

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري

يوضح الجدول الوارد أعلاه إحصائيات المرابحة للتجهيزات في البنك الوطني الجزائري لولاية البيض. يتضمن الجدول رقم المرابحة، ونوع المرابحة، وعدد المرابحات التي تم تنفيذها لكل نوع.

تتميز مرابحة تجهيزات المطبخ بأعلى عدد من المرابحات بإجمالي 4 مرابحات، مما يشير إلى الطلب القوي على تمويل تجهيزات المطابخ. بالمقابل، تم تنفيذ مرابحة تجهيزات الحمام بعدد واحد فقط، مما يشير إلى الاهتمام المحدود بهذا النوع من التجهيزات.

على جانب آخر، تظهر مرابحة تجهيزات الإلكترونيات بأعلى عدد بإجمالي 6 مرابحات. يشير هذا إلى الطلب الكبير على تمويل الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف الذكية، والتلفزيونات، والأجهزة اللوحية، وغيرها.

تجهيزات النوم وتجهيزات المكيفات يتمتعان بعدد متوسط من المرابحات، حيث يبلغ 2 مرابحة لكل منهما. يمكن تفسير ذلك بوجود طلب معتدل على تمويل تجهيزات النوم.

باختصار، يمكن استنتاج أن هناك اهتمام قوي بتمويل تجهيزات المطبخ والإلكترونيات في البنك الوطني الجزائري لولاية البيض، بينما يتمتع الاهتمام بتمويل تجهيزات الحمام وتجهيزات المكيفات بمستوى أقل. هذه المعلومات قد تساعد البنك على تحديد الاحتياجات والاتجاهات العامة للعملاء وتطوير خطط التسويق والمنتجات المستقبلية.

شكل رقم (3-3): إحصائيات المرابحة للتجهيزات

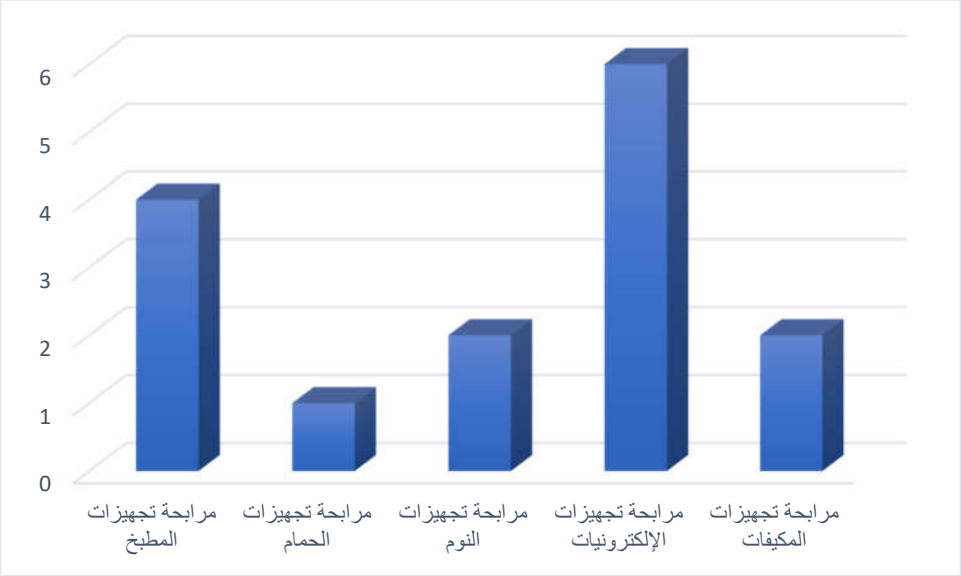

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري

الفرع الثاني: إحصائيات مرابحة السيارات

تحتوي إحصائيات مرابحة السيارات في البنك الوطني الجزائري لولاية البيض على معلومات متعلقة بعدد المرابحات للسيارات ومبالغ التمويل الممنوحة ومدة التمويل ونسب الربح المعمول بها وغيرها من التفاصيل التي تمكن البنك من تقييم أداء خدمة مرابحة السيارات واتخاذ القرارات المناسبة لتحسينها وتلبية احتياجات العملاء.

جدول (3-4): إحصائيات مرابحة السيارات خلال السنوات الماضية

السنوات	2020	2021	2022	2023
عدد مرابحة السيارات	0	2	1	2

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري

خلال السنوات الأربع المذكورة (2020-2023) في الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة تباين في عدد مرابحة السيارات للعملاء. في عام 2020، لم يتم تنفيذ أي عمليات مرابحة للسيارات. أما في عام 2021، تم تمويل سيارة سيارتين، في حين أنه في عام 2022، تم تمويل سيارة واحدة فقط. وفي عام 2023، زاد عدد مرابحة السيارات إلى اثنتين.

يتضح من هذه الإحصائيات أن هناك تزايدًا تدريجيًا في عدد عمليات مرابحة السيارات على مر السنوات، ولكنه لا يزال محدودًا. يمكن أن يكون ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل مثل الظروف الاقتصادية، وتفضيلات العملاء، والعروض المتاحة من قبل البنك.

بناءً على هذه الإحصائيات، يمكن للبنك الوطني الجزائري لولاية البيض أن يركز على استراتيجيات زيادة الوعي بخدمات مرابحة السيارات وتوفير عروض تنافسية لجذب المزيد من العملاء. يمكن أن تساهم تحسينات في عملية التسويق وتبسيط الإجراءات في زيادة عدد عمليات التمويل المرابح للسيارات في المستقبل.

شكل رقم (3-4): إحصائيات مرابحة السيارات خلال السنوات الماضية

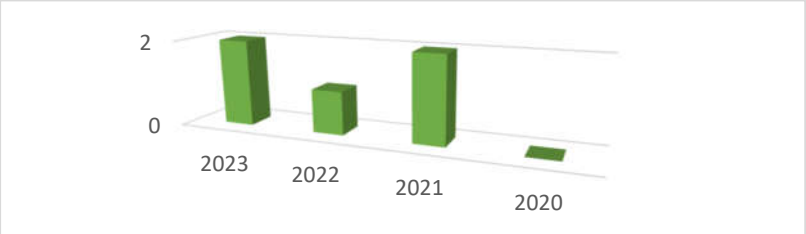

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري

جدول (3–5): مرابحة السيارات

رقم العملية	تاريخ المرابحة	المدة (الأشهر)	الربح
1	2021/06/13	36	%5
2	2022/02/05	24	%4
3	2023/01/27	48	6%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة زيادة في عدد عمليات مرابحة السيارات للعملاء. في عام 2021، تم تنفيذ عملية واحدة لمدة 36 شهرًا بنسبة فائدة 5٪. في عام 2022، تم تنفيذ عملية أخرى لمدة 24 شهرًا بنسبة فائدة 4٪. وفي عام 2023، تم تنفيذ عملية ثالثة لمدة 48 شهرًا بنسبة فائدة 6٪.

يتضح من هذه الإحصائيات أن هناك تنوعًا في فترات التمويل ونسب الربح التي يطلبها العملاء. قد يكون العملاء مهتمين بتمديد فترة التمويل للحصول على دفعات شهرية أقل، بينما قد يفضل البعض فترات أقصر لتقليل تكلفة الربح الإجمالية. توفير خيارات متنوعة للعملاء قد يساعد البنك الوطني الجزائري لولاية البيض في جذب واحتفاظ بالعملاء وتلبية احتياجاتهم المالية المختلفة.

بناءً على هذه الإحصائيات، يمكن للبنك الوطني الجزائري لولاية البيض أن يواصل توفير خيارات مرابحة مرنة ومناسبة للاحتياجات المتنوعة للعملاء، بالإضافة إلى تعزيز جهود التسويق والتوعية لجذب المزيد من العملاء. يمكن أيضًا أن تسهم خدمات مرابحة السيارات الجيدة والشروط الملائمة في زيادة رضا العملاء وبالتالي تعزيز سمعة البنك في هذا القطاع.

شكل رقم (3–5): مرابحة السيارات

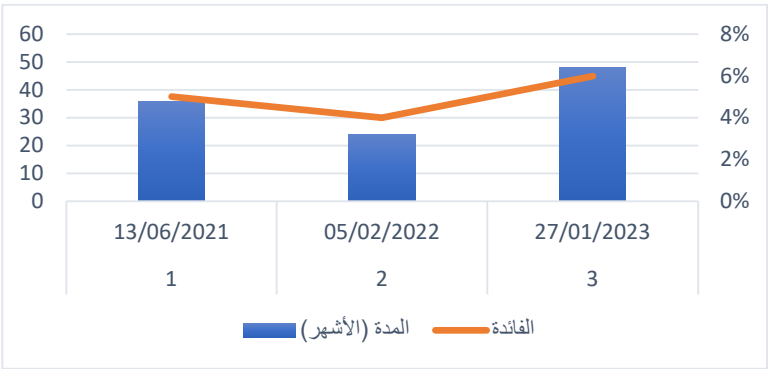

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري

المطلب الثاني: صيغة الادخار

توفر إحصائيات صيغة الادخار نظرة شاملة على أنماط الادخار ومساهمتها في التنمية الاقتصادية. تشمل هذه الإحصائيات مؤشرات مثل نسبة الادخار الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الادخار الشخصي للأفراد والأسر، ونسبة الادخار في قطاع الأعمال والشركات.

الفرع الأول: دفتر التوفير الإسلامي

يتم تطبيق مبدأ المشاركة والشراكة في دفتر التوفير الإسلامي بين البنك والعميل. يقوم الشاب بإيداع مبلغ مالي في الحساب الخاص به، وتقوم المؤسسة المالية بإدارة هذا المبلغ واستثماره في مشاريع متوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتم توزيع الأرباح المحققة على العملاء بناءً على نسبة محددة مسبقًا وفقًا لاتفاق معين.

جدول (3–6): إحصائيات عامة حول الدفتر التوفير الإسلامي

الحد الأدنى للوديعة	500دج
الحد الأقصى للوديعة	100,000 دج
نسبة الربح المتفق عليها	5% سنوياً
توزيع الأرباح	شهريًا
نسبة السحب النقدي على الودائع	30%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري لولاية البيض

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أنه يتم فتح دفتر التوفير الإسلامي في البنك الوطني الجزائري فرع البيض بمبلغ وديعة أدنى قدره 500 دج وبحد أقصى يصل إلى 100,000 دج. تتفق البنك والعميل على نسبة الربح التي ستحصل عليها الودائع، والتي تبلغ 5% سنويًا. يتم توزيع الأرباح على الودائع شهريًا. يمكن للعميل سحب نقوده من الودائع بنسبة تصل إلى 30%.

هذا الدفتر التوفير الإسلامي يوفر للعملاء الفرصة للادخار بطريقة حلال والاستفادة من عوائد متفق عليها مسبقًا، وذلك وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

جدول (3–7): إحصائيات عميل واحد

عدد الحسابات الإجمالي	1
الوديعة الأولية	10,000 دج
الربح السنوية المتفق عليها	%5
المدة الزمنية للوديعة	12 شهرًا
قيمة الربح الشهرية	416.67 دج
المبلغ النهائي بعد نهاية المدة	10,500 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري لولاية البيض

باستقراء الجدول أعلاه، يتضح لنا يوجد لدى العميل واحد حساب في دفتر التوفير الإسلامي بفرع البنك الوطني الجزائري لولاية البيض. قد قام العميل بإيداع وديعة أولية قدرها 10,000 دج في الحساب. تم الاتفاق على نسبة فائدة سنوية تبلغ 5% على الوديعة. تستمر الوديعة لمدة 12 شهرًا، وبالتالي يتم توزيع الربح بشكل شهري. قيمة الربح الشهرية التي يحصل عليها العميل تبلغ 416.67 دج. في نهاية المدة، يصل المبلغ النهائي للحساب إلى 10,500 دج. يعكس هذا الجدول تفاصيل حساب عميل واحد وقيم الودائع والفوائد المتوقعة.

ومنه نستنتج أنه ومن خلال توفير خدمة الودائع بنسبة فائدة متفق عليها مسبقًا، يتيح البنك للعملاء الحصول على عوائد معقولة على استثماراتهم وودائعهم، وهذا يعزز الثقة والرضا لدى العملاء في القطاع المصرفي الإسلامي.

الفرع الثاني: دفتر توفير إسلامي خاص بالشباب

يعتمد دفتر التوفير الإسلامي على مبدأ المشاركة والشراكة بين البنك والعميل. عند فتح دفتر التوفير الإسلامي، يقوم الشاب بإيداع مبلغ معين في الحساب الخاص به، ويتم توجيه هذا المبلغ للاستثمار في أنشطة متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل العقارات والأعمال التجارية الحلال.

جدول (3–8): إحصائيات حساب توفير الشباب الإسلامي

عدد الحسابات الإجمالي	19
إجمالي الودائع المودعة في حسابات الشباب	1,000,00 دج
المعدل السنوي لنمو الحسابات	%10

عدد العمليات الشهرية للسحب من الحسابات	5
عدد العمليات الشهرية للإيداع في الحسابات	2

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري لولاية البيض

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا بأن هناك 19 حسابًا للشباب في البنك الوطني الجزائري- البنك الوطني الجزائري لولاية البيض، وبلغ إجمالي الودائع المودعة في تلك الحسابات 1,000,000 دج. يتوقع أن يكون معدل النمو السنوي لعدد الحسابات حوالي 10%. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء خمس عمليات سحب شهريًا من تلك الحسابات وعمليتين للإيداع.

من خلال تقديم خدمات توفير الشباب الإسلامي، يلعب البنك الوطني الجزائري دورًا مهمًا في تعزيز القطاع المصرفي في المدينة حيث يوفر البنك فرصًا للشباب لتحقيق الأهداف المالية الخاصة بهم والاستثمار بطرق مبتكرة وشرعية.

بواسطة حسابات التوفير الإسلامية الموجهة للشباب، يتيح البنك لهم الحصول على عوائد نموذجية ومستدامة على الودائع المودعة. علاوة على ذلك، يعزز البنك الوعي المصرفي ويشجع الشباب على اكتساب المعرفة والثقافة المصرفية من خلال توفير الخدمات المالية والاستشارات المهنية.

جدول (3-9): حساب توفير الشباب الإسلامي: إحصائيات العميل

العمر	16 سنة
الحسابات الإجمالية	1
الوديعة الأولية	500 دج
الربح السنوية المتفق عليها	%4
المدة الزمنية للوديعة	12 شهرًا
الرصيد النهائي بعد نهاية المدة	530 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري لولاية البيض

من خلال هذا الجدول يصف تقريبًا الإحصائيات والمعلومات لحساب توفير عميل قاصر. يشمل الجدول العمر وعدد الحسابات والوديعة الأولية والربح السنوية والمدة الزمنية للوديعة والرصيد النهائي بعد نهاية المدة.

هذا الحساب التوفير الإسلامي الموجه للشباب القاصر يهدف إلى تشجيع العملاء الشباب على تنمية ثقافة الادخار والاستثمار بطرق مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يتيح للعميل القاصر تحقيق أهدافه المالية والبدء في الاستثمار بمبلغ معتدل، ويتم توفير عائد على الوديعة بنسبة متفق عليها مسبقًا مع البنك.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، استكشفنا الصيرفة الإسلامية في سياق البنوك الإسلامية، وركزنا على البنك الوطني الجزائري لولاية البيض كمثال توضيحي. تم تقديم مقدمة حول البنك والتعريف به، مع التركيز على الهيكل التنظيمي الذي يدعم عمله.

مناقشة صيرفة البنوك الإسلامية كانت جوهرية، حيث قمنا بتسليط الضوء على صيغ المرابحة والادخار التي تعتمدها هذه المؤسسات المالية. تعد هذه الصيغ أدوات تمويل مبتكرة تتوافق مع متطلبات الشرعية الإسلامية وتهدف إلى تلبية احتياجات العملاء المختلفة.

علاوة على ذلك، قمنا بتقديم بعض الإحصائيات حول الخدمات المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري لولاية البيض، مع التركيز على الخدمات المرتبطة بصيغ المرابحة والادخار. هذه الإحصائيات تعكس التنوع والتطور في الخدمات المصرفية المتوفرة وتسلط الضوء على دور البنك في تلبية احتياجات العملاء.

يعزز دراسة هذا الفصل فهمنا للبنك الوطني الجزائري لولاية البيض كمؤسسة مالية تعتمد صيرفة البنوك الإسلامية. وتعزز أيضًا الاستدامة المالية والاقتصادية في المجتمعات المسلمة وتساهم في تحقيق العدالة المالية والتنمية المستدامة.

في النهاية، يجب أن ندرك أهمية الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في القطاع المصرفي، وأن نعمل على دعم وتطوير الصيرفة الإسلامية وتوسيع نطاق تأثيرها في الأسواق المالية. يتطلب ذلك مزيدًا من البحث والتطوير والتعاون بين المؤسسات المالية والمشاركين في هذا القطاع.

مع نهاية هذا الفصل، نتطلع إلى مواصلة استكشاف الصيرفة الإسلامية والتعمق في مفاهيمها وآلياتها في الأبحاث المستقبلية. يمكن أن تكون البنوك الإسلامية ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة المالية، ولذا فإن دراسة هذا المجال تعد ضرورية وذات أهمية بالغة للمجتمعات المسلمة والقطاع المصرفي بشكل عام.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في الختام، تناولنا في هذه الدراسة موضوع البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي. تم التركيز على فهم مفاهيم البنوك الإسلامية ونشأتها وتطورها، بالإضافة إلى استكشاف دورها في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير خدمات مالية مبتكرة وشمولية. كما تمت مناقشة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية والفرص المتاحة لتعزيز هذا القطاع وتطويره.

من خلال هذه الدراسة، يمكن أن تستفيد المؤسسات المالية والجهات الرقابية والمستثمرين والمهتمين بالقطاع المصرفي من فهم أعمق للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والمجتمعية. قد تسهم هذه الدراسة في تحسين الوعي بالمفاهيم الإسلامية المالية وتشجيع المزيد من التطوير والابتكار في هذا المجال.

وفي النهاية، يتعين على القطاع المصرفي والجهات المعنية العمل بشكل مستمر على تعزيز وتطوير البنوك الإسلامية وتوفير بيئة مناسبة لنموها وتوسيع نطاق تأثيرها. يجب أن يتعاون جميع الأطراف لتعزيز المحاسبة والشفافية والمساءلة في هذا القطاع وتعزيز قدرته على تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمعات المختلفة.

إن دراسات المستقبل والبحوث الإضافية في هذا المجال ستكون مفيدة لتعميق فهمنا للبنوك الإسلامية والاستفادة من إمكاناتها الكبيرة في تعزيز القطاع المصرفي وتحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة

1. أهمية البنوك الإسلامية: توضحت أهمية البنوك الإسلامية كونها نموذجًا ماليًا مبتكرًا يتوافق مع مبادئ الشرعية الإسلامية. تتميز هذه البنوك بتوفير خدمات مالية متعددة ومتنوعة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز العدالة المالية ويسهم في التنمية المستدامة.
2. دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي: توضحت أهمية دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي بشكل عام. تلعب البنوك الإسلامية دورًا حيويًا في توفير التمويل والخدمات المصرفية المبتكرة، وتسهم في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستثمارات الإسلامية.
3. الصيرفة الإسلامية: توضحت المفاهيم والصيغ المالية التي تعتمدها البنوك الإسلامية، مثل صيغة المرابحة والادخار وغيرها. هذه الصيغ تسمح بتوفير تمويل شرعي للأفراد والشركات وتعمل على تعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية.

4. التحديات والفرص: كشفت الدراسة عن بعض التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، مثل توفير الكفاءة التشغيلية والتحقق من الامتثال الشرعي. ومع ذلك، توجد فرص كبيرة لتطوير البنوك الإسلامية، مثل زيادة الوعي المصرفي الإسلامي وتوسيع قاعدة العملاء وتطوير المنتجات المالية المبتكرة.

ومن خلال الفرضيات توصلنا الى أن:

1. صيغ التمويل الإسلامي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: توصلت الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامي، مثل صيغة المرابحة وصيغة الادخار والمشاركات، تسهم في توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات وتعزيز النمو الاقتصادي. ومنه الفرضية صحيحة.
2. دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي: توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تساهم في تعزيز القطاع المصرفي بطرق عدة. مثل تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتلبية احتياجات العملاء من خلال تمويل الأفراد والشركات، وتعزيز العدالة المالية وتوفير فرص التنمية المستدامة.

الاقتراحات والتوصيات:

1. تعزيز التوعية: ينبغي تعزيز التوعية بفوائد ومبادئ البنوك الإسلامية لدى الجمهور العام والعملاء المحتملين. يمكن تنفيذ ذلك من خلال حملات توعية شاملة، تشمل الوسائل التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وتركيز على التفسير الشافي للصيغ والمفاهيم الإسلامية المستخدمة.
2. تطوير منتجات مالية مبتكرة: يجب على البنوك الإسلامية الاستمرار في تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات العملاء. يمكن توظيف التكنولوجيا المالية والابتكار في تصميم وتقديم هذه المنتجات.
3. التعاون والشراكات: يمكن تعزيز التعاون والشراكات بين البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك البنوك التقليدية والشركات المالية التكنولوجية. يمكن لهذا التعاون أن يسهم في تعزيز الخدمات المالية الإسلامية وتوسيع نطاق وصولها.
4. تطوير الإطار التنظيمي: يحتاج القطاع المصرفي الإسلامي إلى إطار تنظيمي وقانوني فعال ومناسب لدعم تنمية البنوك الإسلامية وتمكينها من النمو والابتكار. ينبغي على الجهات المعنية تعزيز وتحسين القوانين واللوائح المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وضمان ملاءمتها للبيئة المالية.

5. تعزيز البحث والتطوير: يجب تشجيع البحث والتطوير في مجال البنوك الإسلامية والمالية الإسلامية بشكل عام. يمكن ذلك من خلال توفير التمويل والدعم للأبحاث الأكاديمية والتطبيقية وتعزيز التعاون بين الأكاديميين والممارسين في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الرابع، الجزء السابع، دار المعارف، القاهرة
2. أحمد أبو الروس، الموسوعة التجارية الحديثة، الكتاب الثاني في الأعمال، العقود والأوراق التجارية، عمليات البنوك، الإسكندرية
3. أحمد بركات مصطفى، العقود التجارية وعمليات البنوك "دراسة القانون التجاري"، ط1، بدون جزء، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، 2005
4. أحمد سالم ملحم، بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار الثقافة، الأردن، 2005
5. أحمد هني، العملة والنقود، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.2008
6. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1996
7. أكرم ياملكي، الأوراق التجارية والمصرفية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008
8. المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الإدارة المالية في الإسلام، الجزء الأول، 1998
9. المعايير الشرعية، هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010
10. الهيتي عبد الرزاق رحيم جدي: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 1998
11. إلياس ناصيف، الموسوعة التجارية الشاملة، عمليات المصارف، الجزء الثالث، دار عويدات، 2011
12. أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
13. بنك التضامن الإسلامي، حول أعمال ومجالات نشاطه، مطبعة الرائد، صنعاء، 1996
14. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن

15. حسين محمد سمحان، محمد حسين الوادي، المصارف الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007

16. د. غريب الجمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، ط1، دار الشرق، جدة، 1978

17. دادي عدون ناصر، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

18. دادي عدون ناصر، تقنيات المراقبة التسيير، دار المحمدية، الجزائر، 1994

19. زهير الحردب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، الطبعة 1، دار البلدية، عمان، 2010

20. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003

21. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، ط1، الجزائر، سنة 2002

22. سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة،1998

23. شوقي بورقبة، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية، دار النفائس، ط1، سنة 2015

24. صادق راشد، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري، عمان، الأردن

25. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001

26. عايد فضل الشعراوي: المصارف الإسلامية – دراسة علمية فقهية للممارسات العملية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ط2، 2007

27. عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، حماة، سوريا، 2013

28. عبد الحميد بد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2004

29. عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997

30. عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والمصارف، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003

31. عبد الرزاق رحيم جدي الهيثي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998

32. عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007

33. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007

34. عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999

35. عبد المنعم لطفي محمد كمال، سلسلة الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول: الاستثمار المالي في الإسلام، صرح للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2013

36. عريقات حربي محمد، إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث –، دار وائل، عمان، الأردن، 2010

37. على عبد العال، البنوك الإسلامية بين نظم البنوك المركزية والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر

38. غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 2000

39. فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007

40. مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي – المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر

41. محسن أحمد الخيضري، البنوك الإسلامية، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990

42. محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، القوانين الفقهية، لفقه الإسلامي، نسخة إلكترونية، 18 أبريل 2009

43. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، ط1، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001

44. محمد عبد الله شاهين، البنوك الإسلامية: أساس التنمية الاقتصادية والخلاص من المعاملات الربوية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، سنة 2015

45. محمد على محمد أحمد البنا، القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006

46. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، عمان،2012

47. محمد محمود العلجواني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

48. محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2001

49. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008

50. محمود عبد الكريم أحمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001

51. مصطفى رشدي شيحة: الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998

52. مكاوي محمد، البنوك الإسلامية، النشأة، التمويل، التطوير، ط1، مصر، المكتبة العصرية، 2009

53. منير إبراهيم الهندي، إدارة المنشأة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002

54. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008

المجلات

1. بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الأول، السداسي الثاني 2004

2. بكر محمود ريحان، عينة من الصيغ المهمة للتمويل الإسلامي القسم الثاني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، عمان، الأردن، 2010

3. تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 2 جوان 2002

4. د. رمضان الشراح، البنوك الإسلامية والبنوك الشاملة ودورها في التنمية الشاملة، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 7، 2004

5. د. منذر قحف، التمويل الإسلامي بديل المسلم الربوي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 143، دبي، 1997

6. صالح الحديدي، البنوك الإسلامية والتصحيح المطلوب، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1078، 1989/09/11

7. صالح صالحي، معايير الاستثمار في القطاع الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 7، سنة 2007

8. عبد المنعم محمد، الطيب حمد النيل –- العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – 2013 -جامعة شلف - العدد 03-

9. على بطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التجريبي، السداسي الثان

10. مايح شبيب هدهد-القطاع المالي ومصرفي بين إشكالية الواقع وأفاق الإصلاح، دراسة أقطار عربية مختارة – مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية –2008 - المجلد 20-الإصدار 10 -العراق -

مفيد ذنون يونس، كفاءة الأسواق المالية العربية في تعزيز النمو الاقتصادي في ضوء تحديات العولمة، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 79، مجلد 27، 2005.

أطروحة الدكتوراه

1. جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية، 1980-2000، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005

2. حسني عبد العزيز يحيى،، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009

3. داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012

4. طلال أحمد النجار، المضاربة المشتركة ومدى تطبيقاتها في المصارف الإسلامية في فلسطين (معوقاتها – تطويرها) رسالة دكتوراه في الفقه المقارن مقدمة الى كلية الشريعة في الجامعة الاسلامية بغزة، 2002

5. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2004

6. قومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، مدخل لتحول للصيرفة الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018

المؤتمرات

1. حسين حسين شحاتة، نحو المنهج للدعوة الى مفاهيم البنوك الإسلامية وتسويق خدماتها، بحث للمؤتمر الثاني الإسلامي، الكويت من 21 الى 23 مارس 1983.

2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 1431-2010، مجموعة المعايير الشرعية الصادر عن المجلس الشرعي في اجتماعه رقم 8، المدينة المنورة، 2002

المحاضرات

1. زايدي عبد السلام، مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية – دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، الملتقى الدولي الثاني، جامعة خميس مليانة يومي 6/5 ماي 2009

2. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.

الأوامر والقوانين

1. الأمر رقم 47 -71 مؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1391 الموافق 30 جوان سنة 1971، يتضمن تنظيم مؤسسات القرض، جريدة رسمية، العدد 55، المؤرخة في 6 جويلية 1971

2. الأمر رقم 178/66 مؤرخ في 23 صفر عام 1386 الموافق ل 13 يونيو سنة 1966، يتضمن إحداث البنك الوطني الجزائري، وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 51، 14 جوان 1966.

3. الأمر رقم 366/66 المؤرخ في 17 رمضان عام 1386 الموافق 29 ديسمبر1966، المتضمن إحداث البنك الشعبي الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 110، المؤرخة في 30 ديسمبر 1966

4. الأمر رقم 67-204 مؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1387 الموافق 1 أكتوبر سنة 1967، يتضمن إحداث بنك الجزائر الخارجي، جريدة رسمية، العدد 82 المؤرخة في 2 أكتوبر 1967.

5. القانون رقم 165.63 المؤرخ في 7مايو سنة 1963 والمتضمن إحداث الصندوق الجزائري للتنمية وتحديد قانونه الأساسي ومجموع الأمر رقم 26.72 المؤرخ في 7 يونيو سنة 1972والمتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية وجعله البنك الجزائري للتنمية

6. القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، المتضمن إحداث وتحديد القانون الأساسي لذات البنك، والصادر عن المجلس الوطني التأسيسي بقيادة فرحات عباس، الجريدة الرسمية، عدد 10، 1962.

7. بنك الجزائر، أنظمة عام 2020، النظام رقم: 20-02 المحدد للعمات البنكية والمؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقاعدة ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ص9

8. قانون رقم 86-12مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 أوت سنة 1986، يتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 20 أوت 1986.

9. قانون رقم 227/64 مؤرخ في فاتح ربيع الثاني 1384 الموافق 10 أوت سنة 1964، يتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، جريدة رسمية، العدد 26 المؤرخة في 25 أوت 1964.

10. قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أفريل سنة 1990، يتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية، العدد 16، مؤرخ في 18 أفريل 1990

مصادر أجنبية

1. Bank, Jumad Awwal, May 2009
2. Moharmed Ghernaout - crises financières et faillites des banques algériennes –édition G Al- 2004
3. NAAS Abd el krim- Le système bancaire Algérienne de la décolonisation à l'économie de marche -. Edition Inas-.2003-Paris-

4. Robert R & Linda B. Cavanaugh. U.S. Census Bureau News, U.S. Department of Commerce Washington., October 26, 2007.

المواقع

1. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/801FBC26-C619-4C78-A198-0E79557701B8.htm 28/04/2008

2. https://dorar.net/aqeeda 2023/03/20

الفهرس

الملخص 6

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع المصرفي

مقدمة الفصل 1

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك 2

تمهيد 2

المطلب الأول: مفهوم البنوك وأنواعها 2

مفهوم البنوك 2

أنواع البنوك 2

المطلب الثاني: خصائص البنوك 5

1. خصائص البنوك المركزية 5

2. خصائص البنوك التجارية 6

3. خصائص البنوك المتخصصة 6

4. خصائص البنوك الإسلامية 7

المطلب الثالث: تطور النظام البنكي الجزائري 7

أولا: تعريف النظام المصرفي 8

ثانيا: نشأة النظام المصرفي الجزائري 8

ثالثا: الجهاز المصرفي الجزائري قبل وبعد إعادة الهيكلة 9

المبحث الثاني: آليات عمل النظام البنكي الجزائري 17

.1النظام البنكي الجزائري..... 17

.2آليات عمل النظام البنكي الجزائري..... 17

المطلب الأول: عمل البنوك وقواعد التسيير 18

1.عمل البنوك... 18

2.قواعد التسيير..... 21

المطلب الثاني: الهيكل الحالي لجهاز المصرفي الجزائري.....22
1.هيكل القطاع المصرفي الجزائري.....22
2.قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمد من طرف بنك الجزائر إلى غاية سنة 2011.....25
.3الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي.....26
4.الهيكلة الحالية للنظام المصرفي الجزائري.....27
المطلب الثالث: مهام بنك الجزائر.....29
المبحث الثالث: دور المصارف الإسلامية في معالجة الأزمات المصرفية.....30
المطلب الأول: أزمات النظام المصرفي.....30
الفرع الأول: أزمة الرهن العقاري.....30
المطلب الثاني: دور الصيرفة الإسلامية في ظل تراجع أسعار البترول.....32
فرع الأول: الأزمة النفطية 2014.....32
فرع الثاني: جذب الودائع عن طريق الصيرفة الإسلامية.....32
المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل النظام 2/20.....34
خلاصة الفصل.....37

الفصل الثاني: الإطار النظري للمصارف الإسلامية

مقدمة الفصل.....39
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.....40
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.....40
المطلب الثاني: نشأة وتطوير المصارف الإسلامية في الجزائر.....40
الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية في الدول العربية.....41
الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر.....41
الفرع الثالث: تطوير المصارف الإسلامية.....42
المطلب الثالث: أهداف وخدمات البنوك الإسلامية.....43
المبحث الثاني: موارد ووظائف البنوك الإسلامية.....46
المطلب الأول: موارد البنوك الإسلامية.....47
المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية.....48
المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية.....49

خصائص البنوك الإسلامية.....49
أنواع البنوك الإسلامية.....50
المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي.....51
المطلب الأول: صيغ المشاركات.....51
1.المضاربة...51
أ.تعريفها:.....51
ب.تعريفها لغة.....51
ت.تعريفها اصطلاحا.....51
ث.أهداف المضاربة:.....51
2.المشاركة...52
أ.تعريفها:.....52
ب.شروطها:.....52
3.المزارعة...53
أ. تعريفها:.....53
ب.توظيفه في البنوك الإسلامية.....53
4.المساقاة...53
أ.تعريفها لغة:.....53
ب.تعريفها اصطلاحا.....54
ت.توظيفها في البنوك الإسلامية.....54
5.المغارسة.....54
أ.تعريفها.....54
ب. توظيفها في البنوك الإسلامية.....55
المطلب الثاني: صيغ البيوع.....55
1.المرابحة:... 55
1.تعريفها.....55
2.لغة.....55
3.اصطلاحا.....55

4.أشكال المرابحة 56
5.شروط المرابحة 56
6.أنواع المرابحة 56
2.السلم:.. 57
أتعريفه 57
ب.لغة:..... 57
ت.اصطلاحا:..... 57
ث.أركانه..... 57
ج.شروط السلم 57
3.الاستصناع..... 59
أ.تعريفه:..... 59
ب.لغة..... 59
ت.اصطلاحا..... 59
ث. شروط عقد الاستصناع 59
ج.أنواع الاستصناع:.. 59
المطلب الثالث: صيغ الاجارة 60
1. الإجارة 60
.2أشكالها..... 60
3.صيغ الإجارة..... 60
4.استخدامها..... 61
خاتمة الفصل 62

الفصل الثالث: **الصيرفة الإسلامية في البنوك الإسلامية**

مقدمة الفصل 64
المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري لولاية البيض 65
المطلب الأول: تقديم للبنك الوطني الجزائري لولاية البيض 65
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لولاية البيض 65
المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية 67

المطلب الأول: صيغة المرابحة.....67
الفرع الأول: مرابحة تجهيزات.....67
الفرع الثاني: مرابحة السيارات.....69
المطلب الثاني: صيغة الادخار.....70
الفرع الأول: دفتر التوفير الإسلامي.....71
الفرع الثاني: دفتر توفير إسلامي خاص بالشباب.....75
المبحث الثالث: إحصائيات حول الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لولاية البيض.....79
المطلب الأول: الخدمات المقدمة حول صيغة المرابحة.....79
الفرع الأول: إحصائيات مرابحة التجهيزات.....80
الفرع الثاني: إحصائيات مرابحة السيارات.....84
المطلب الثاني: صيغة الادخار.....86
الفرع الأول: دفتر التوفير الإسلامي.....86
الفرع الثاني: دفتر توفير إسلامي خاص بالشباب.....87
خلاصة الفصل.....90
الخاتمة العامة.....92
قائمة المصادر والمراجع.....96

قائمة الملاحق